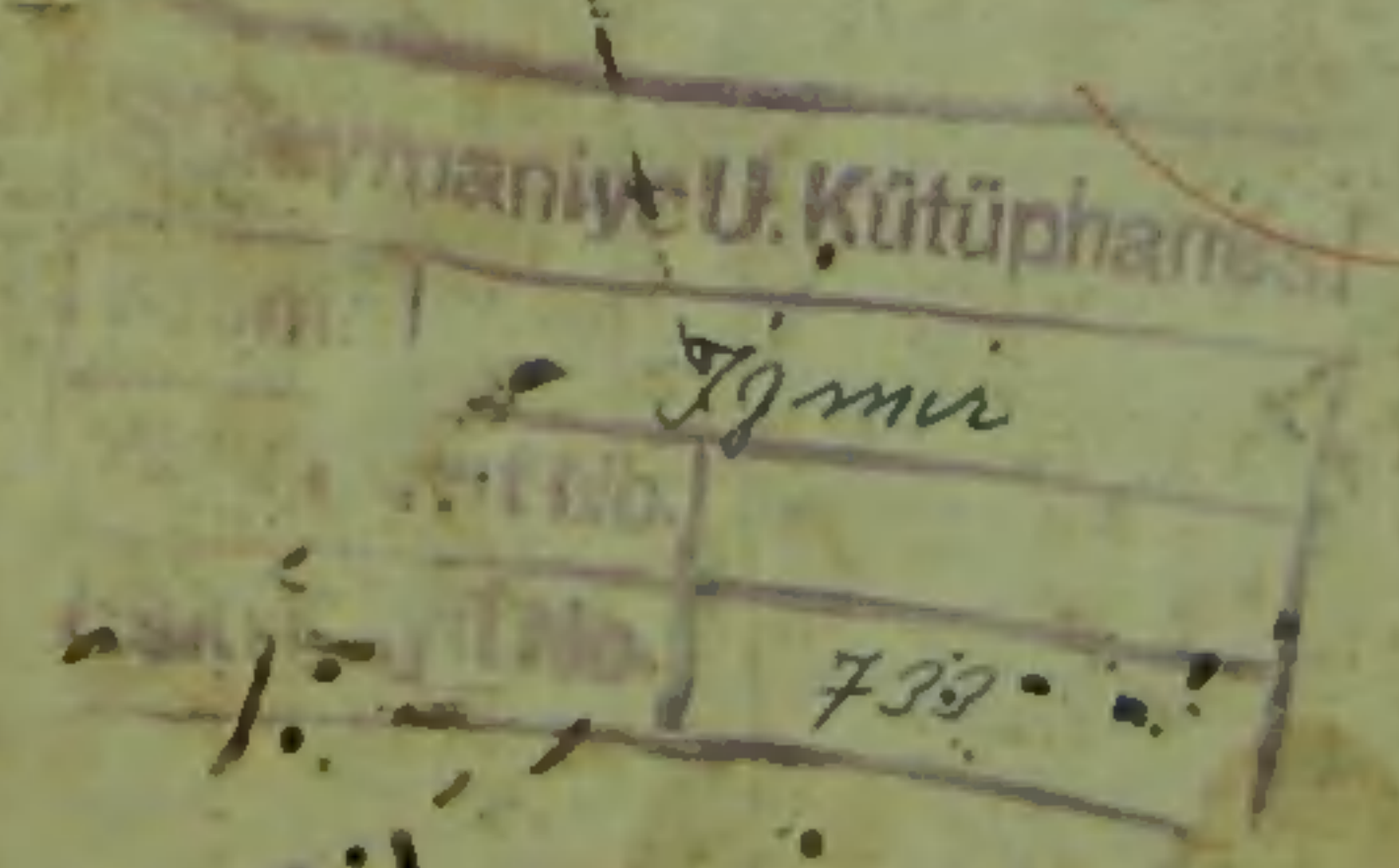


تعجب شب یانی و ما ذو و کبریت ایض
 هو بزندک بر در هم آلوب غایت عشق دو کوب
 شرا بزندک اولش سرکه برله سخا بدوب تمام قرش بدوب
 دخی کو بکده قورشک یازولو کاغده سورشک
 یازوسن کیک ره تجربه اولنه

فی بعض الاسماء المنفرة لبعض الانبياء عليهم السلام من الخفيف
 تاهای پیمیر آن آیس هفت نام منفره کارشش کس
 صالح و هود و لوط و ایشع کار نوح و حم و امدیس

صاحب و مالک
 المصنف



کلمات رفع الفاعل سبعة والمضارع والامر والتثنية والمصدر واسم المفعول وصفه للشبهة
 خواريزي

علامة التثنية الفتح والالف والكسرة والياء وحذف النون
 خواريزي

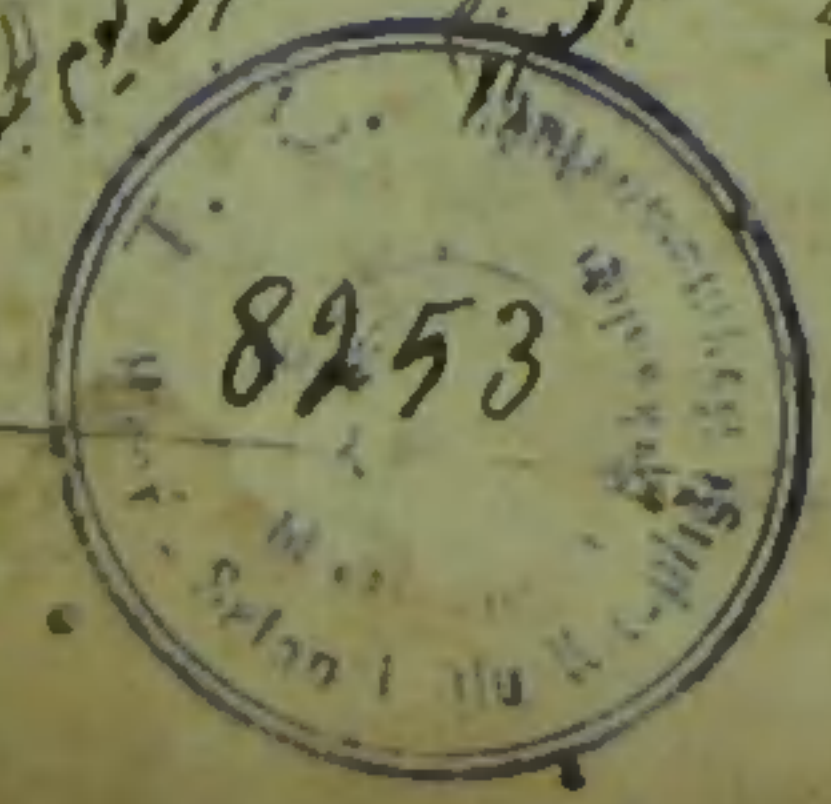
وعلامة الرفع اربعة الفتح والالف والتاوه والتوب
 خواريزي

وعلامة الجر ثلثة الفتح والكسرة والياء
 خواريزي

وعلامة الجزم اثنتان الحذف والتسكين
 خواريزي

التركيب سبعة تركيب ابتدائي تركيب اضافي تركيب تبادلي تركيب تفضي
 خواريزي

المفعول ثمانية المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه
 خواريزي



كتاب
 علم زلزله
 كتاب

3730

المرحاض

رجل يدري انه يدري قد آلك عالم فأتبعه ورجل يدري ولا يدري انه يدري
قد آلك تأتبعه فأتقضه ورجل لا يدري ويدري انه لا يدري قد آلك تسترشد
ورجل لا يدري ولا يدري انه لا يدري قد آلك جاهل فارفضه

الطن صوب و الطنت و العظمی و صبا

واذا طنت اذنه فليذكر النبي م وليصل عليه
ولسئل ذكر الله بخير من ذكر النبي

وتفح ان في سقم موضع
وتفح ان في سقم موضع
وتفح ان في سقم موضع

وافتح ان ي
وسيد عبد الله
عالم

اذا اوتفت فاعلا وسفولا
وعلمت علما اوفيا
ولولا لولا انك تطلق
وبعد لو
لو انك تقيم

التنوين على خمسة اقسام تنوين التمكن وهو الذي
يبدل تمكن ما دخلها من الهمزة كزيد وتنوين
التشديد وهو الذي يوف بين الموصوف والموصوف
سبعة وتنوين المتعاطفة وهي التي تقابل نون الجمع
المذكر السالم كملات وتنوين المعوض وهو

التَّوْبِينِ عَلَى فِتْنَةِ أَقَامَ

التسوين التسوين التسوين التسوين التسوين
التمكين التمكين التمكين التمكين التمكين
سكينة سكينة سكينة سكينة سكينة

أنا أقول لا أوم عادل و الفناين
يقول ان انا صبت لقد اصابني و المعنى يا عادلتني
و اقل و لو فني و عتاي و صوبني فيما جعل
و تخرج الموزج

۱۱۱

کتابخانه شخصی

— النسخة الأصلية

بسم الله الرحمن الرحيم

— ۱۰۰ —

موصول برجا کفشی

رايه و عاقل

منه عوارث و ماله

تاریخ

...

وكنسرات في عشرين صاع بعد القول وبعده القسم وبعد النداء وما فيه لام الجنب وبعد اللام

و بعد از دعا و بعد از نماز و بعد از کلام و بعد از تسبیح و بعد از تهنیت و بعد از آیه
الکبریا و بعد از فاتحه الکتاب و بعد از دعای استغفار و بعد از دعای توسل و بعد از دعای حاجت رسانی

رأيت جفرا في جفرا ثا كل جفرا على جفرا

وزارت جنگل و شکار
اسم اجل علی البعیر

اصطلاحات

الحمد لله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله

مقدم العلوم

10

بسم الله تعالى
محمد بن أبي
القاسم

بسم الله الرحمن الرحيم ونستعين

الحمد لله الذي لا يهلك كنهه جاداي لا يصل الى تصويره حقيقة كل من يجد في كتابه باي طريق كان
من النظر والرياسة وان وصل الى تصويره بوجه يميزه عما عده وما قبله حاد بالحد والمهمل على معنى
ان لا يهلك كنهه من اي عبده فليست شئ خلقه عن هذه الغاية اعني الاشارة الى عدم الوصول
باي طريق كان على ان يفرق بين ما هو ازاله بعد بلوغه الى الكنه وهو باطل ولا يضيء اي لا يضبط عدد
توحيدي في الكثر وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها اي لا تضبطوا عدد نفعها لاصار هذا السعد
في الضبط فقط على سبيل التبريد كما قالوا في قوله تعالى السرى بعبد ليد و حارري صار متجرا في
حارر فانه ارواح العالمين بمكس اللام ونار اي صار متبردا بانوار احسانه الشباح جمع شبح
العالمين بفتح اللام والعلم على من لم يبرأ من بصره فلا يقتضيه الا مفعولا واحدا وهو قوله انرا وهو
يفتح بين ما بقي من رسم الشئ كقولنا لاطم وحمية من المحو عطف تفسيره في مختار الصلح الطقوس
الانحى من باب دخل وجس طم غيرة من يك ضرب فهو متحد ولازم ولا سيما عطف
على انرا ولا زائدة مؤكدة لانها اي ولم يبرأ من رسم الكثر الا انرا وعقده في مختار
الصلح اعني المنزلة اندرس وانحى عطف الترخيم ويوزم ويأتيها عند التمام فمذ
الفرقة مؤكدة كما عطف عليه المحنى محمد بالجر المبعوث بالمدى اي بالابنداد
او بالمدى بالمدى فان مدعى كى لازما ومتعدا بالانوار اي بالنور اكدى كان بتدالا
في جبهة او بنور الاسلام اكدى طالع على الخلق فرجع عنهم طم الكفر المنشر فيهم مقدمه
بالفتح والسكون مصدر مسمى من قوم اي محمد اكدى تشرع به كنه قدومه بالاسالة الفلك
مرفوع على انه فاعل المنشر المعتمد على الموصول والصدور عطف على القلوب والمنشر
بالج صفة سببية لمحمد اي صفة جرت على غير من يلى له والصلح على الكرام جمع كرم واصحا
العظام جمع عظيم افا بعد هذه اشارة الى المادرات التي كنهها اشارة ذهنية او حسية بنا
ان الدباجة هذه متأخرة على كنهها كما هو الاكثر او في كنهها لا بد من ديباجة كنهها
كتار الدباجة في مختار الصلح الدباجتان الحدان فكان ما ذكره او ابل الكتب حد
ووجه الدباجة كنهها بالدباجة مأخوذة من غريب فوايد المفتاح وابتداء انا ولا
نصب على الظرفى قبل اعراب الدباجة بآية من كتاب الله تعالى وتبينها في

المنشر صفة النور
سبب الاشارة
صفة على الكرام

للاذلة القديرة
الافتقار
من يوم
المنش
عقود
الاب

الاب

الآية بانها طائفة من الغفران ينصل بعضها ببعض الى انقطاعها طولية كانت او قصيرة وبنت
بالجر اي ابتداء بيت من الالبات ليعيد مهاره وتحرر ناي حذاه في بالانغراب والاعتناء عليه
يقال صمد نزل على الشئ من باب دخل نعوده واستمر عليك في مختار الصلح مقتضى
حال من باب فاعل ابتداء من التبعيل الرشا داي متساك بجبل الرشا داي من الله وقدم الحال
اعني من الله على ذي الحال المحرور وهو جبل الرشا دوان لم يجوز في الاصح للشيخ في الافعال اعتصم
بتمسك ما وقع في بعض النسخ جبل الرشا دوان الباء والاب لعد كتب اللغة التي دأبنا
فانه السدادى الى سبيل السداد بفتح السين فلهذا الاستفاد ومعتزرا عطف على مقتضى
بان سغلى الى غير هذا مبذول والعدراى الاعتذار عند كرام الشمس مقبول اما الالية
فبقوله تعالى قال رب انى لا املك الا نفسي واخي قال فعل ماضى فاعله مستقر فيه راجع
الى موسى ثم رتب منادى حذف حرف النداء وحذف باء المتكلم ايضا اجتزأ بالجم والنرا
المجزة اي الكثرة بالكسرة فانهم قالوا ان باء المتكلم اذا اضيف اليه المنادى جازا سكناه وفتح
كما جاز في غير النداء وجاز حذف اجتزأ بالكسرة وهذا الحذف في غير النداء
قليل لان النداء موضع تخفيف لان المقصود من الكلام هو غير النداء وانما يكون
جاء المخاطب فيطلب الفراغ منه بالسرعة فيصير الى المقصود جازا ابتداء
انما ايضا لانه نوع من التخفيف ولا يكاد بهذا الابدال بوجد في غير النداء نحو قولهم يا رب اجاز وعنى
عليه قوله عم اتفق بل لا يجزم تنوين اصله بالياء محذوف باء وقلبت باء المتكلم الفاء انا
لدى مضمون ما دوننا على جعل بلال اسم جنس وكل من فروع موسى فليس كما يحسب
بصدده لكن ينبغي ان يعلم ان حذف الياء وقلبت الفاء الى باء المتكلم انما
يجوز اذا كان مشهورا بالاضافة اليها فلا يقال في عدوى باعد وحذف الياء ولا باعد
تقليدا الفاهذا اما قالوا فعليك ببقائه بفتح السين ومحل رب بدون الياء
المحذوفة منصوب لانه مفعول به لان معناه اريد او اعني رب وبارب مع سابقنا اي اخبرنا
وقامنا بفان سانه ايليس اي مؤخر البعثة ان قوله بارب مع قوله انى لا املك الا نفسي واخي في
محل النصب كونه مفعول متكلم قبل لكن فيه احدى حكمية مستقلة ليس الاولى بل هي الثانية
لان بعد التعليل معنى الحكاية نظر لان الحكاية التي لا تنفع موقعا لم تكن لها محل من الال
عاب لان الحكاية مبنية لا تفتح الاعراب بنفسها فلم يكن لها حظ من الاعراب الا من جهة

لي

فما هو موقع المفرد المشهور بالاسم بالاسم في هذه الجملة اي جملة
يارب مع ساقتهما ليست بواقعة موقع المفرد لان مقول القول لا يكون الا جملة اي مقول القول
الذي قصد به الحكاية جملة محكية مستقلة ليس الاول هذا اقلوا وجب كسر ان بعد القول
مع الحكاية لانه ابتداء الكلام المحكي تدبر وكذا ما وقعت صلة لا تكون الا جملة قوله اللهم
لفظ يقال متصلة بالاستثناء في الاكثر للغة الاسم اثر الخطاء الحاصل بنفي الكل او شبهة
والواقع خلافه كما جاء في التورم او جاء في الكلام الازيد فمعناه لا تؤاخذني يارب فان كلام
الاول غير تام بل يحتاج الى التثنية او كيد كلامه عن المستمع فكانه قال ايها المستمع اعلم
ان ادعوا الله مع شهد على كلامي انه حق واستشاد صدق وقد يقال قد جرت العادة
بالتسليم بهذا اللفظ فيما في ثبوته ضعيف فكانه يستعان في اثباته بالله تعالى واصلا والله اعلم
اي قصد لنا بالي تحذف حرف النداء لكثرة الاستعمال وجعل فعل الامر عوضا عنه اتصال
فصار اللهم الان يقال ان قال بهمننا معني ذكر ويمثل هذا يقول قولهم قولنا ضمير بالمصدر
وغير ذلك لكن لا يكون الجملة واقعة في مقول القول المذكور بل يكون مفعول ذكر الكلام
فيما وقعت فيه بل جواب الصحيح ان هذه الجملة واقعة موقع مفعول قال والمفعول لا يكون
الامر واليعني ان لا اسم انما ليست بواقعة موقع المفرد مطالعا بل باعتبار كون مقول القول
حكائية عن واقعة وحكمة واقعا باعتبار كونه موقع المفعول فهو موقع المفرد في هذا الاعتبار حكم
بانه منصوب المحل لكن لا يخفى عليك ان قول ذلك القائل في محل النصب كونه مقول
القول يأتي عنده او اعلم ان الحق عندهم كون الجملة الواقعة مقول القول في محل النصب
ولهذا اعدوا احدى الجمل السبع التي لها محل من الاعراب حين جعلوا الجمل الى ما لا محل لها من
الاعراب والى ما لا محل منه ويشعر بذلك قولهم ان مقول القول يكون جملة محكية
ولا يكون لفظا منصوبا الا اذا كان مصدرا فتكون قلت قولنا لان القول مصدر
بمعنى الحكاية مثلا اذا قال شخص الله اكبر يقول احد في جوابه قلت قولنا فان معناه
الله اكبر وهذا الكلام حتى فتكون قلت قولنا لان على هذا المجموع ولهذا اجاز ان يكون مفعولا
انتمى واقعا وان المفعول لا يكون الامر اذ ان المتعوية وكذا الفاعلية انما تنظر ان على اسم
الذي هو من اسم الكلمة والكلمة لا يكون الا لفظا مفردا لا جملة في نفيها الكلام ويحصل
المرام بفتح الهم المطلب من راجع الى سطر جمال الدين للكتف وكذا اي يكون

لا يكون محلا للنصب

القول

القول المذكور منظورا فيه قول النحاة ان الكلام لا يكون الا من اسمين او من اسم وفعل
منظورا فيه ايضا فانه مقصود بالمتن ان يارب فانه كلام مع انه مركب من حرف النداء و
اسم هو المتنادي بالان المتنادي هو الاسم المطا اقباله باحدى حرف النداء في قوله مقصود
بالمتن ان نوع تسمية قوله وجوابهم مبتدأ وخبره قوله فرب اي جواب النحاة بالنداء بالان في قوله
في تقدير الفعل كما ترى حيث قال لان معناه اريد او اعني رب فيكون مركبا من فعل واسم
مربف مطلق بانه لو كان في تقدير الفعل لكان محتملا للصدق وكذلك سائر الفعل الذي
قوله به النداء المتكسر اريد او اعني او ادعوك ذلك اي محتمل لهما لكن يمكن ان يقال نصره منصوب
على انه مفعول له ليم ان الملازمة في قوله لو كان في تقدير الفعل لكان محتملا للصدق والكتف
ممنوعه وانما يصدق تلك الملازمة ان لو كان الفعل المقدرب النداء اخباريا وهو ممنوع
لم لا يجوز ان يكون ذلك الفعل المقدرب من الضمير كونه بين الاخبار والاثبات كالفاظ العقود
مع عقد بالفتح فالج والعنق والشكاح وغيره كما لم يعتد وزوجت فانه اي لفظا بعث
وكذا الظاهر من قوله بين الاخبار والاثبات فان بعث مثلا مستعمل لاثبات البيع تارة اي مرة
والاخبار عن احوال صفة لمخوف اي تارة اخرى في مختار الصحاح يقال فعل تارة بعد
تارة اي مرة بعد مرة والجمع تارات وتكرار كقوله ونما قالوا فعل تارة بعد تارة حذف السها والشي
واما انصافها فهو اعم على الظرفية وعلى المصدرية على قولنا ما قبل مرة قولك ضربته مرة وكذا
لفظا دعوى يستعمل تارة لاثبات النداء اي ابتداءه واثباته بهذا اللفظ وتارة اخرى لاثبات
الدعوى الثانية واعلم ان لما ذكر الاخبار والاثبات ناسب لنا ان نذكر ههنا معنى
الاثبات والاخبار ارشاد المتكلم وهو ان كل كلام اعمالا يظهر مدلوله وهو الخبر كقولك زيد قائم
فان صفة لاظهار مدلوله وهو ثبوت القيام لزيد وكذا قولك بعثت اذا اردت به الاخبار
يكون لاظهار مدلوله وهو اي مدلول بعث صدور البيوع منك في الزمان الماضي او لاثبات مد
لوله عطف على قوله لاظهار مدلوله فهو الاثبات كقولك ضربته بغير اسم الضارب
لان الطرف لا يقتضيه في غير فان المقصود من اثبات مدلوله وهو طلب صدور الضرب من
المخاطب وكذا بعثت اذا اردت به البيع الحالي يكون لاثبات صدور البيع منك
الان قالوا بهذا اللفظ على الفتح بناء لارضا اعمال بهتم اسم الاشارة لان قولك لاث
معنى هذا الوقت على ما هو مذهب سيبويه واما ان ابتمت الحرف لزم في اصل الوضع

بالان في قوله

وتبدل واحدة فاما لا تشي ولا تنجح ولا تصغر ويكون في الاستعمال مع لام التوحييف
 وسائر الهمزة يكون في اول الوضعية ثم ينون وينكسر ولا يفتح على حال في الهمزة
 فيه ينزع اللام شابه الحرف لان الحرف لا ينضم فيه كذا في شرح اللباب وهذا المذكور
 من قولنا اما لاظهار مدلوله او لا ثبات مدلوله مع قولهم الاخبار اثبات ما كان
 يريد ان قولهم الاخبار لا ثبات ما كان او نفي وان خرج عن ظاهر الاخبار ان لا تثبت
 لية والحال لية لكن ينسأ ولها في التحقيق لان معناه هو بهذا المذكور ربيعة وذلك
 لان معنا قولهم الاخبار اثبات ما كان ان ثبات ما ثبتت وتحقق في نفس الامر
 من النسبة في واحد لا زمنه الثلاثة فيدخل فيه كونه في حال او استقبال او نقول ان
 ليس من قبيل التوحيفات المساوية بل من قبيل المسامحات الواقعة فيها بينهم فانهم
 كثير ما يكتفون بذلك البعض عن الكل وهذا كذلك وغير عطف على اثبات اي نفي
 ما ثبت على المعنى المذكور فيدخل كونه لا يضر وما يضر والاثبات ما لم يكن
 اي لم يوجد بعد كطلب الفعل في الامر وطلب تركه في النفي فانها انما يحصلان
 بلفظ الامر والانهي وهذا اللفظ موجود في هذا اي قولنا اما لاظهار مدلوله لا ثبات
 مدلوله مع قولنا بل المعاني اي قول علماء علم المعاني والبيان اما ان يكون نسبة
 الكلام خارج تطابق اي تطابق تلك النسبة لذلك الخارج او لا يطابق في الاي
 وان لم يكن نسبة الكلام خارج تطابق او لا يطابق والاهم بالنسبة في الاستثناء
 بل مركبة من ان ولا فاشاء بيان ذلك ان الكلام الذي دل على وقوعه وقوع نسبة بين
 الشئيين اما بالثبوت بان هذا اذ اكره بالتفريع بان هذا ليس ذاك فمع قطع النظر
 عما في الذهن من النسبة لا بد ان يكون بينهما نسبة شبيهة او سلبية لانه اما ان يكون
 بهذا اذ اكره او لم يكن فمطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن المفهوم من الكلام لم تكن
 النسبة الواقعة الخارجية بان يكونا شئيين او سلبين صدق وعدما كذب وهذا معنى
 مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في نفس الامر فاذا قلنا ببيع وارادت به لا
 اخبار عن البيع الخالي فلا بد من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ بقصد مطابقة
 لذلك الخارج بخلاف بيعت الاثبات لانه لا خارج له لم يقصد مطابقة بل البيع
 يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجود في البحث طويل الزيل اي اكثر

بطلان اخبار واتحاد

الظواهر

الظواهر والواجب قوله في معنى الاخبار والاثبات متعلق بالبحث وانما اخره
 للمناقشة بقوله ما نحن فيه في قوله قالوا في الرجوع الى ما نحن فيه من اعراب الآية الكريمة
 اي ان الحرف من الحروف المشبهة بالفعل ومحل هو المكمل نصب لكونه اسما ان لا
 الملك لا حرف نفي الملك فعل مضارع منفعة بلا فاعله مستتر اي منوي فيه وهو ان الامر
 الاستثناء بهيئته وانما قال ههنا كما عرفت انه قد يكون مركبا من ان ولا وكذا قد يكون
 صيغة كغيره مما عليه نفي هو المكمل في محل ومحل الاضافة النفس البية ونفس المضاف
 الى ياء المكمل منصوب تقديره ابل الملك هذا اعلى راي الشيخ ابن الحاجب واما على
 مذهب بعضهم فنصوب محلا واللاشارة الى هذا بين قال في تحقيق ومحل رب منفعة
 والاستثناء بهيئته في محله حذف المستثنى منه تقديره لا الملك شيئا من الاشياء او نفي من
 النفوس الا نفي واذ كان الاستثناء من غير ما بعد الاكسب العوالم في الصراح
 ليكن عملك بحسب ذلك اي بقدره وعدده وكلمة حيث انما كانت مجردة بحرف
 الجواب بين فاما مفتوحة هو الا في سكونه ورجاء كس في ضرورة الشئ على الوجه الاول
 فالعالم ههنا وهو لا الملك تقضي النصب فيكون منصوبا بانه مفعول به وانما سمي
 الاستثناء اي المستثنى مفعولا في رفع بنعم الغاء مجعولا في رفع بالتشديد اي هي تبين للمشتغ
 العامل الذي قبل الاقضية بتم بالمستثنى المفعول على ما قالوا في اجازة من قبيل اطلاق اسم العلة
 على المفعول او المفعول في الحقيقة هو العامل في حذف المستثنى منه وجعل اعرابه اعراب
 المستثنى منه لما بعد الاي المستثنى ويسمى اي ما بعد ان باسم المستثنى منه من الفاعل
 والمفعول مجازا مثل اذ اقلست حاجا في الازيد حكى بانه فاعل جاد وهو في الحقيقة
 بدل من الفاعل المقدر بدليل جوارز مقام الا ههنا مع امتناع ما قام بهند ومما ينبغي ان
 يعمل ان الاستثناء المفعول في مفعولات الفعل التام المفعول مع بقول ما مرست
 الازيد ان نقل الاظنا وفاضلهم الا ناديا له وما امتلاء الا ناد الا ما و لا تقول
 غشيه الازيد او محل الجملة الفعلية المنفية اعني لا الملك مع ما عرفت تلك الجملة فيه
 بهذه اعبارة مشهورة في الجاهل المعربين لكن فيه ما محتمل في الجملة ليس بعامة
 رفع لكونها خبر ان وان مع اسمها وخبر ليس مفعول القول اي في قوله لا محل له من الاعراب
 لان كان في محل النصب على ما قيل هو مجموع المفعول لا فرق على ما هو عليه في المحل

کتابخانه
مکتبہ

دون خبره فان قيل لم قال ثامة بالتام ان كان مذكرا قلنا نظر الى التاويل بلفظة كان
وان قيل بلفظ كان قبل ما فائقة تاويله بلفظة بالتاويل قلنا زبدت القاء امثال البيه
وحد اللفظ ان كانت لفظة كان ناقصة كعمل خبره من فليكن الطالب للمجد وماذا
يعلى وان كانت ثامة فكل حال من الاسم كان ولو قال حال من افاعل كان لكان اوصاف
او صفة لمصدر محذوفة اى كونها مفعول على انما قد راجع الى المضاف ليس بغير المعنى بسبب
فعل مضارع فلهذا مستتر فيه عايد الى على غير نظر لان رجوعه الى الباب فبقية على تقدير كون
الجملة خبر كان بعد الخبر فاو كى ان يقول عايد الى على او الى الطلب الالف سبب على
ان المفعول محل الجملة الفعلية فالنصب على انه خبر كان بعد الخبر على تقدير انما صفة
او على احوال من على او عليها مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف اى يدور على كرم او
الله وجهه يجب الالف ولو قال على بسبب لكان لى ليل كما يزم رجوع ضمير على هو او صفة
محذوف موصولها اى كعمل الذى بسبب الالف والصلية مع الموصول في محل الخبر كونهما
صفة على او جملة مستأنفة وعلى حذفين الوجهين الاخير يدور على محل لعلك الجملة من
الاعراب لان الجملة انية وقعت صلة او مستأنفة من الجملة السبع النى لا
محل لها من الاعراب ومع الاستيناف ان يقع جوابا لبعض اسؤال مقدرا انما لا بد
بقوله بمعنى ما قال فليكن كعمل قال قابل ما شاء الله و حاله فاجاب بقوله بسبب
الالف وهو مبتدأ الواو و يدور على ما يدور مفعول على المحل على ابتداء و خبره
و بربا من ان ارجاع الخبر الى الخبر كما يحفى و الجملة الاسمية اعنى المبتدأ و
و خبره في محل النصب للمخاطبة و بهذا القدر كاف من الاقوال والله اعلم بحقائق
الاجوال وقد حال اى قرب وقت الشروع الى اعراب هكذا او جدا النسخ
لكن المشهور بتقدير الشروع بفتح دون اسما و بها جمة الكتاب اى المصباح
يعون الله العزيز الوهاب لكن لا بد البعد الغرافى و منه قوله لا بد من كذا جنة
قبل لا فراغ منه لغا و لا من بيان امور اربعة كائنية فى حيث يقع الى الله النسخ
والا و اريد طالب النسخ و لم على قوله متعلق بالحيث و الفكرة على و من الدابة
مصدرة فرة النسخ واجبة لانها بنوقف عليها الواجب و كل ما بنوقف عليها اوجه

فراء الام الاول من نكلا مور
الاربعة في اثبات وجوب
فراء اثبات ذلك الاثبات
ان

فهو واجب فخرته واجبت اصابان الصغرى الى مقدمة الاول وهي قوله انما يتوقف
 عليه الواجب فلان توحيد الواجب لله تعالى واجب بلا شبهة وهو اي توحيدة
 الكامل المتابع في الاخرة والاولى متوقف على تصديق النبي ودم الموقف بالمر
 صفة التصديق على معرفة انما لا ينظم القرآن الموقف تلك المعرفة على علم البيان
 الموقف على علم النحو فالموقف على الموقف على التوقف على ذلك
 الشيء فالنحو متوقف على قراءة النحو فهذه الوساطة الثلاث واجبات
 الكبير اي المقدمة الثانية وهي ان ما يتوقف على الواجب فهو واجب معلوم
 في الاصول اي اصول الدين وهو علم الكلام واصول الفقه فبعد بيان المقدمات
 ثبت المطلوب وهو وجوب قراءة النحو عن عبد الله المبارك انه قال ما ابى خلف
 الى سنين الف درهم فانفتحت منه صفة ثلاثين الف درهم في تعلم الفقه وثلاثين
 الف درهم في تعلم النحو والادب وليت الذي انفقته في تعلم الفقه انفقته في تعلم
 النحو والادب فان النصارى كثر واتخريف حروف واحد من كتاب الله تعالى وجودا
 حروف واحد من كتاب الله تعالى وجودا في الاختلاف مكتوب بابا في انا الله وكذا عيسى
 دم من عذر اذ يقول اي منقطعة عن الازواج بتدبير اللام فقولوا تخفيفها فكفر و
 او الثاني من تلك الامور الاربعة ثم بعد اي تعريف النحو يكون الطالب على معرفة
 في شروعه تحصيله بل وان يقال النحو علم بقوانين اي علم بالقضايا الكلية التي يتوقف
 احكامها على ثبات موضوعها منها يعرف بها اي بتلك القوانين احوال التركيب
 العربية من حيث الاعراب والبناء والالهام وعدم فعله من ثم يعرف موضوعه
 اي موضوع النحو وهو اي موضوع العلم مطلقا ما يبحث في ذلك العلم عن اعراضه
 الذاتية وهو ههنا التركيب العربية اي الكلمة الواقعة في التركيب العربية فالاعراب
 والبناء والالهام وعدمه وغير ذلك احوال لتلك الكلمة لنفس التركيب
 يتركب اليه قوله كقولك هذا الاسم معرب ومبين واعراضها الذاتية اولها
 العارضية لها من حيث هي اي لذاتها من الاعراب والبناء ولو قال من حيث
 هي اي او بواسطة ام بوايه لكان ادنى واشتمل لان العوارض الذاتية المجموع

ثمنا

في العلم هي احوال التي تلحق الموضوع لذاته بان يكون مثابة الذات او مجردا الى
 له او خارج الى اوى له في الصدق او في الوجود الاول كالكلمة لان فان لكل من
 جريته داخلية خلافيه والثاني كما ذكرنا الامور العربية بجزئية الناطق والثالث
 كما نضجك له بالنعيب والترابع كاللون للجسم بالحق الباسين له في الصدق
 والمساوي في الوجود وهذا فانه يتفكك في مواضع شتى وسأذكر اي مسائل النحو جلد
 بهذا الاحوال الذاتية على هذه التركيب اي كلماتها الواقعة فيما تتركب هذا الاسم
 معرب او مبني وبهذا ايندفع ما قيل من ان المثال لا يطابق امثله وغير ذلك من انه
 منصرف او غير منصرف وتوهمها ويدر عليه ان مسائل العلم هي القضايا التي يطلب
 في ذلك العلم سببه نحو لا ننال الى موضوعاتنا بالبرهان والتمثيل الذي ذكره هو معنى
 البحث لا المسئلة ولعل عبارة الكتاب في الاصل والبحث حمل الهمزة حذفه الثاني
 بدعيه سوف كلامه فانه لما ذكر في تعريف الموضوع البحث في الاعراض الذاتية معتمدا
 فاشار الى بيان الاعراض الذاتية بقوله واعراضها الذاتية او ينبغي ان يقول والبحث
 حمل هذا الاحوال على التركيب والمرد من الحمل الاثبات وواقع من المسائل على صورة
 الشريطة او التحلية الالهية فيرجع الى التحلية الموجبة اما الشريطة فبان يؤول بمثل
 هذا لانه في ذلك المنفصلة او معانده في المنفصلة واما الالهية فبان يعرف فيها
 سلب المحموم فيكون موجبه محمولا سلب والامر الثالث من تلك الامور الاربعة
 في بيان الغرض من النحو وهو العلم عن الخلق في المقالة اي في تركيب العربية حتى
 يكون ذريعة الى وسيلة الى علوم البيان ويكون حوسيلة الى معرفة دقائق الغرائز
 ويكون هي وسيلة الى التصديق بالنبي ودم افضل الصلوة واكمل الرضوان في المختار
 الصحاح الرضوان بكسر الراء وضمها الرضوان ويكون هو اي تصديق النبي ودم
 الى توحيد الواجب الذي يورد في الانسان والجان والانس بكسر الباء الواحد هو
 بالكسر وسكون النون وان يفتح ثلث الجمع كما ان آدم ودم ابو البشر واثاني والجان
 ابو الجند كذا في المختار تصحاح والمراد الجن مطلقا واما الجان من كلمة الرضوان
 كحام في الامر الاول ولا علينا ان تبين شرف المعلوم منه كالمعلم الالهى واما حسب

بما بينة القاطعة كعلم الهندسة واما لغوا بده الآجلة والعاجلة كعلم الفقه واما حال
بحال تحصل لصاحبه كعلم الاخلاق والنحو جامع لا كثره فان كلامه وكلام رسول الله
الداين على ذاته تعالى وصفاته وعلى علم الفقه النافع في الدارين وعلى غيره ما يغاير العلمان
عليهما به واما بنية النحو فبعد اللغة والنصرف وقيل الفقه الحديث والتفريع غير حاو الامم الرابع
من تلك الامور الاربع في بيان وضع هذا العلم ولما ان ابا الاسود الذي بلغ الدال وكسر
الهجرة اسم قبيلة وقيل علم كذا في الاسود وقيل اسم رجل من اولاد كنانة وابنه سيب بن اسود وبكسر
او ان سيب بن كنانة فيقال في الدال وفتح الهجرة فتح فاروقه وان الله به اي من
المشركين وروى عن رسول الله ثم ذهب ابو الاسود الى ابي اسود بن علي كرم الله وجهه اي ذاته
واخبره بذلك المسحوق فقال ابي اسود بنين بهذا الغلط على الطائفة والعرب وكثرة
بالجم المولد بن بفتح اللام ومع الذي نولدوا في العجم بالكسر فينا اي وكثرة المولد بن فيما
بيننا وقال على تعالى في اسم الكلمة ثلثة اسم وفعل وحرف والاسم ما ابتداء اي اخبرنا
عن المسحوق اي عن الذات التي وضع له الاسم كزيد وعمر ووكبر والفعل ما ابتداء اي كذا
المسحوق اي عن الاحوال التي نسب اليه من الضرب والموت والحسن وغير ذلك نحو ضرب
زيد ومات وعمر ووكبر والحرف ما وجد معنى في غيره يعني ما دل على معنى في غيره اي
معنى غير مستقل في نفسه اي لا يتحصل ولا يتعقل بنفسه بل مع ملاحظة الغير مثلا معنى في قولنا
زيد في الدار هو الظاهر في المخصوصة الذي لا يتعقل الا بتعقل المتعلق الذي هو حصول زيد
فيكون ذكر المتعلق شرط في دلالة الحرف على معناه بخلاف الاسم كذا وغيره من الاسماء
اللازمة الاضافة فان دون مثاله دلالة على معنى الصاحب من غير ذكر المتعلق وعاد ذكر
المتعلق لتحصيل الغاية اي الغرض من وضعه وهو جعل صفة الشيء لا اجل ان دلالة على معناه
مشروطة بذكر متعلقه فاعلم ذلك واما التفريع في غيره في ما دل على معنى في غيره متعلق بالمتعلق
في محل الجر على انه صفة معني حاصل باعتبار تعلقه بالغير لا باعتبار في نفسه وكذا احوالهم
سم ما دل على معنى في نفسه اي ما دل على معنى حاصل باعتبار في نفسه لا باعتبار ارم خارج عنه
كما يقال الدار جهنم في نفسه باعتبار ارم خارج من كونها في وسط البارد وقربها من المسجد وغير
ذلك والفاعل مفعول لان الفاعل اقوى من المفعول لكونه غير متضمن عنده الكلام فاختص

بالحرف

بالرفح الذي يجربك بلواقوى الحركات لكونه محتاجا لتركيب الى العضوين الى الشفتين ومما هو
فرع عليه اي ما سوى الفاعل من المفعولات فرع على الفاعل وملحق به على سبيل التشبيه
والتقريب فان المفعولات الخمسة اعني المبتدأ مع خبره وخبر ان واسم كان واسم ما ولا
بمعنى ليس وخبر لا نفى الجنس ملحقات بالفاعل من جهة ان يكون منسدا اليه او فانيا
من الجملة كالفاعل ومثلهما المبتدأ بالفاعل والمفعول منصوب لان المفعول كثر از قد
يكون واحد فصاعدا الى خمسة والكثير ثقل والنصب خفيف فاعطيه طلبا للتعداد
ومما هو من المنصوبات فرع عليه فان المنصوبات السبعة اعني الحال والخبر وال
والمبتدأ المنصوب وخبر كان واسم ان واسم لا نفى الجنس وخبر ما ولا بمعنى ليس ملحقات
بالمفعول من حيث انها فضلة في الكلام او من حيث المجيء بعد الوقوع او من حيث
التشبيه بالمفعول كاسم باب ان واسم لا نفى الجنس قالوا انها بشهران بالمفعول لان اخبار
بها اذا كانت مبهمة بالفاعل كان اسما وبها مبهما بالمفعول وفيه ما يخفى من الركائز والمضاف
اليه خبره ورأى الجرم الى المضاف اليه بالجر في رتبة وبلاضافة المعنوية لان بين
الفاعل والمفعول ولهذا يقع فاعلا في المعنى ومفعولا في كماله في اضافة المصدر مثلا فا
ختص بالجر الذي هو متوسط بين الرفع والنصب لكونه من وسط الحركتين وبها كسر
القوافي ومما هو كالمجرور وحرف الجر الذي ابتداء كوكبك في الرفع وفي الفاعل
كوكبا بالله او في المفعول كوكبه يولد لا تلحقوا بديكم في التملكه اي لا تلحقوا انفسكم الى التملكه
ولما المجرور وبلاضافة التلغظية كوكبا زيد وحسن الوجه فيكون المجرور في التلغظية
او مفعولا في التلغظية فرع عليه ملحقة بالمجرور والاصل وقال على بعد هذا المقال لابي
الاسود اي حاطبه فان القول يتحمل حروف متعديا على محان متعديا يقال قال به اي
حكم به وقال عنه اي روى عنه وقال له اي حاطبه وقال عليه اي اقر عليه قال فيه اي
اجتمعت فيه اي هذا اي اقصد هذا المذكور واحد حرف التملك عليه فلان اي فلقول
على رضي الله عنه هذا اسمي هذا العلم كوكبا بلفظه الشريفة وقيل سموه النحولات
النحو هو الطريق والقصد وبهذا العلم يعرف الوصول الى المقاصد بامر الطريق المتأني
من الالفاظ ويسر قصدها بذلك العلم ونقله بعض الكتب من هذه القصص هكذا
روى عن ابي الاسود البصري استاذ الحسن والحسين رضي الله عنهما انه قال قلت

على امر المؤمنين على قرآنهم فامتنك المثلث فجا تفكر يا ابراهيم المؤمنين فقال اني سمعت
في البلد كمن لحن اى خطا في الدواب فاروت ان اصنع كتابا في اصول العربيه ثم اتيته بعد
ذلك فالتى الى صحيفه فيها اسم الله الرحمن الرحيم الكلام كلمه ثلثه اسم وفعل وحرف ولا
سم ما ابتداء عن المسمى والفعل ما ابتداء عن الفاعل والحرف ما ابتداء عن معنى ليس
باسم ولا فعل وقال بهذا او تتبعه فيه ما وقع قال اى ابى الاسود فجعلت ابتداء
وعرضها عليه وكان في ذلك حروف المصوب لم اذكر لكن فقال لم تتركها قلت لم احبها
منها فقال بلى هي من كثر ذواتها وحكى ان ام ادة دخلت على معاوية في زمان عثمان
رضي الله عنه فقالت ان ابى مات وكنت في ماله ففتح ان فاستفتح معاوية ذلك فبلغ
الحري على ان يسمع لاني الاسود بوضع النحر فوضع ابى الاسود او لا باب ان وباب الاضافة
ثم سمع ابى الاسود رجلا يقول ان الله يرى من المشرقين ورسوله يجر سوله فصف باب العطف
والنعت ثم قالت له ابتداء يا ابن ما احسن السمع على لفظه الاستفهام فقال
لهذا فوجه منها فقالت انما التعجب من حسنما فقال لها فوجه ما احسن السمع و
فتح فاك فصف باب التعجب والاستفهام واحذ من النحر بناؤه اخذ منهم ابى اسحاق
الحفري وعيسى الشقفي والبوعز وبن العلاء واخذ الخليل بن احمد بن عيسى الشقفي و
اخذ من الخليل بن سيبويه وعلى بن حمزة الكلبى واخذ من ابن عمر بن العلاء ثم صار
ايها اللادب كوفيا وبعث يافاك الى واخذ من الفراء واخذ ابى العباس ومنه محمد الانباري
كلام كوفي وسيبويه واخذ من الاخفش وقطرب واخذ من صالح الجرمي وبكر الماذني ومنها حماد الملقب
بالبهر دوس المبرد ابى اسحاق بالزجاج وابى بكر السراج ومحمد بن كيسان ومنهم ابو علي
النفيع وابى سعيد السمراني وعلى الرمان ومنها ابو علي الفارسي ومنه ابو الفتح ابن الحسن
ومنهم عبد الغاير الجاني كلام بصري ثم قبل ثم يات بعد من بعضا ثم انتهى وبهذا المنقول
على هذا الذي نقل عن علي رضي الله عنه هذا اجتره قوله اصل علم النحر ثم استقر
فمنه علماء الراسخون والفضل والكاملون على ما فصلت انهم الوشعي كتابا كثيرا
مفعول استبطوا واستخرجوا عنه ابحاثا طويلا تسهيل التعليم العلم ويسمى المسمى بعد بسم
وبعد بيان هذا المصود اى الملقب لا بد من الشرح والمقصود قال المصنف
اما كلمه متضمنه لمعنى الشره قيل لما اختلفوا في احوال بعضهم

انه اسم وقال بعضهم انه حرف قال الشارح اما كلمه لينناول كلاما مذهبيا ويجدنه ما
في شرح النحوي من انه النحاة بعد اتفاقهم في حرف انما اختلفوا في انما موضوعه
للشرط او فاجم مقام موضوع له فذهب ابن الخياط الاول وصاحب الكشاف
الى الثاني والخلاف في انما اسم او حرف ليس مشهورا انتهى فلذلك اى تكونها كلمه
متضمنه بمعنى الشرط لزوم دخول الفاء في اية في جوابها لزوم ان لا يكونها كلى اى
ليس المراد من اللزوم الوجوب كما هو المثل في بل الشبوت الاكثري او قد يحذف منه
اى من جوابها الفاء لوجود ما يدل عليه من التلويح والايضا كما هو قوله تعالى اما الفئال لا
قتال لديكم واعلم انه يمكن حمل كلامه على القيس الا فتر اني المنسوب لزوم الفاء
فنفقوا المدعى ان الفاء لازمة بجوابها لانها متضمنه بمعنى الشرط وكل متضمنه بمعنى
فالفاء لازمة بجوابه ينتج من الاول الشكل الاول ان الفاء لازمة لجوابها فذا استدل
بالمؤثر على الاثر فهو اولى من الاستدلال بل لزوم الفاء على النضر بناء على ظهوره لان اولى ابر
هين باعطاء اليقين في الطريق الاول واما الثاني فربما لا يغيب اليقين ويمكن حمله على القيس
الاستثناء المثبت للنظر فنقول المدعى انما متضمنه بمعنى الشرط لانها لو لم يكن متضمنه
لهما كانت الفاء لازمة بجوابها لانها لازمة له فيكون متضمنه له وبهذا كما يقال ليس
في الارض والسماء اله غير الله ولذا الكلى لم يقد معناه لولا فيها الله غير الله فذا كان
الغاية منق وبهذا المقدم وبهذا ظاهر من قدم في معرفه اساليب الكلام وبهذا كما انزل
استدلال بالانزاع على المؤثر فكذا هذا هكذا قال بعض المحققين ويرد عليه ان كليمه الكلى
في ذلك القيس الا فتر اني ممنوعة الا بى ان ما من الشرطين متضمنان معنى الشرط
بلما لزوم الفاء واليه اشار الشارح في شرح البيت وانما قلنا انما متضمنه بمعنى الشرط
لان اصل ما بعد حمد الله هو كلى من شئ فاقول بعد حمد الله تعالى اسم متفصل بمعنى الشرط
وكلى مجزوم به نامة بمعنى يقع اجداث وفاقله اجمع الى ما ومن شئ بيان لانها نامة وفاقله
جزاؤه والمجموع قوله اسمية بعد الحمد الى ما ومن شئ بالجملة الجزئية وحدها اولى من الشرط
وقيل لا يصح ان خبر الجملة التي هي الشرط وحدها وقيل انه مبتداء لا خبر له معناه مما يتبع
او وجدت كابنا من شئ فاقول وبهذا القطع بوقوعه لانه ما يغيب الدنيا لا بد من وقوع شئ
فيها بالنظر ورة فحذف مما يمكن من شئ وما اى طلب للاختصار والمفهوم من

بعض الكتب ان المحذوف هو الجملة الفعلية وحدها اي بغير حذف مفعولها ومفعول
من مفعولها لا يخفى ثم اقم اقامته بغير الميم في الشئ ويجوز فتحه قصارا اما قول بعد حمد
الله فان قلت كيف يقع ان يقال كمالا فابعد حمد الله هي كين من شئ فاقول بالرفع
مع ان الشرط والجزء اذا كانا مضارعين يجب فيهما الجزم اتفاقا فوجب ان يقال
ل فاقول بالجزم قلت هذا اذا لم يكن الجزاء مع الفاء طعا اذا كان معه فالجزم
ممنوع اذا الفاء بمنع ان يعمل فجا بعد فاء اول جملة خبر متدا ونحو ذى فاننا اقول
لبعض جملة اسمية فلم يقع الجزاء مضارع بل جملة اسمية فان قلت كيف جى بالفاء مع ان
المضارع المجزوم لو جعل فاء لكان جزمه في الاربعة من غير حاجة الى الفاء قلت
انهم قالوا الجزاء اذا كان مضارع فثبتا غير متحرك باحد الحروف الاربعة اي السين
وسوف وان وما جوز الفاء وتركه اما جواز ان يمان الفاء فلان المضارع المثبت كان
قبلا او اثناء الشرط صالحا للاستقبال فلم يورث الا وان فيه تأثيرا ظاهره انما في فعلت ولم
افعل فاحتاج الى مزيد ربط يسمى بالفاء واما جواز تركه الفاء مع الجزم فلنا اثر الاداة
فربما كان صالحا للاستقبال فعمد الاداة للاستقبال على ان الجزم كاف
في الاربعة بدون حاجة الى الفاء ثم اخرجت الفاء الى الجواب المذكور في المتن
مقول القول وهو فان الولد لا يولد الا بغير ان يقال فهو ان الولد لا يولد الا بغير دون الفاء
واما اخرجت بكر انهم ان يوالى بين في الشرط والجزء لفظا يكتد اقال في الضمور وان
ثبت تحقيق عبارته فليخرج ما نلتو عليه فنقول قوله يوالى بفتح اللام فعل مجزوم
والفاع مقام الفاعل مصدرة اي كذا ان يقع المولات على ما ترجح عن سبويه من انه
جاء بفتح وقعد بالاسناد الى المصدر المدلول عليه بالفعل اي قيم القيام وقعد القعود
ولا يجوز ان يكون الفاعل مقام فاعله بين لانه لازم للنظم فيه فيكون منصوبا ابدا فلو
اقم مقام الفاعل لزم ان يكون منصوبا ومرفوعا وهو كذا اقالوا وكس بر عليه انه لو نزع
النظم فيه لما جاز رفع وقد وقع بين ابيدكم ونقطع بينكم على قراءة من رفع وقد ظهر
لك من هذا وجه اخر وهو كون بين فاعلا يوالى وقيل ان بين زائد وقوله لفظا منصوبا
على انه ظرف يوالى او غير قيد به اذا الاموات في المعنى لا يقال ان قوله بين في الشرط
والجزء بنائي قوله فيما معنى الشرط لاننا نقول بعناه الجزم الذي فيه معنى الشرط

وبكذلك

وبكذلك انما يقال قد حرف نفى اي هو الحرف الذي فيه معنى النفي او نقول انه اشارة الى الميم
المذكور بل وهذا انما ذكره هو ذلك لان حق الفاء ان يتوسط بين الميم وبين الجملتين
لان وصفها بالمتابع شئ شئنا ثم حذف فاقول لدلالة المقام عليه لانه صدر الحكاية بهما
ذكر بعد الاخبار عن الحمل الذي لا يكون الا بالسان فلهذا قال اقول بعد الفاء عن هذا
القول الخاص اعني الحمد هكذا من ان الولد لا يولد الا بغير قصارا اما بعد حمد الله واعلم ان اما
على ثلثة اقسام مفردة بالجزم بدل من ثلثة كما قالوا الواقعة في هذا الكتاب قوله اما بعد حمد
الله فان نعام ومركبت ويحق اي المركبت على الوجهين لانه الاصل يمان اما ان المشرط
وما زادت تأكيد في معنى الكلام فادغم النون في الميم بعد قلبها بيماء فيخرج قصارا اما
بلسانهم ثم فتح لدفع الالباس يا ايها العاطفة فانها باللسان المشهور واما امتياز
عن اما الميم وعن المركبة من لان كنت منطلقا انطلقت بان يلبس الاسم كما يلبس الفعل
واما هكذا اقبل واما الفرق بين الهاتين اعني المفردة والمركبة من ان كنت منطلقا فبعد خور
الفاء في جواب المفردة دون المركبة وان لم تدخل فيكون للتفصيل في المفردة والتعليل
في المركبة يعرف ذلك من المقام قصارا اما بفتحها او لاصل فيها لان كنت منطلقا
انطلقت حذف اللام الجارة من لان لانها اي اللام الجارة تحذف كثيرا من ان المصدرية
وان المفردة قوله للتحقيق متعلق بخلاف مثال الاول كقوله يوم خمس وتولى ان جاءه اما
على ان لان جاءه الاعم ومثال الثاني كقوله تعالى وان الما جدد الله فلان دعوا مع الله احدا
اي ولان الما جدد الله وقوله سلى ان اللام متعلق بما بعدهم من الكلام السابق يعني ان اصل الكلام
لان الما جدد الله اللام على ان يكون اللام متعلقة بلا تدعوا وهو اشارة الى رفع دخل مقدر
وهو ان يكون لو كان اللام مقدر افلا بد له من متعلق يتعلق به ولا متعلق له عاين لانه اول
الاية فاجاب بقوله على ان اللام فان قيل فابعد الفاء لا يعمل فيما قبل ولا معنى لادخال الفاء في
عاطلة قلنا ان اللام التعليلية وما يتفحص معناه جواز دخول الفاء في متعلقها المتأخر لكون
المتقدم في معنى الشرط والسبب المتأخر كما ذكرنا ذلك في الكس في تعلق لابل فبقوله فليعبدا
فاضمر كان من ان كنت اي حذف من اللفظ لا خنصار فريدت ما الزيادة ما وان
عنه اي عن كان فادغمت النون في الميم بعد قبل اياه ونقل الضمير متصل في كنت الى
المتفصل يعني ما حذف ما يتفصل به نادى الخطاب اعني كان ولم ينسب التكليم بالفهيم المتفصل

بدون ما ينصل به الى بدله الفقيه الخطاب المرفوع المنفصل اعني انت فصار اما انت منطلق
انطلقت واعلم ان الجار اعني اللام في ان كنت متعلقا بانطلقت واما قدمت على انطلقت
لان ان وان كانت كصدرية الانما مع اللام كان الشرطية في السبب لان المعنى لاجل انطلقت
انطلقت فاما ان السبب مقدم في الشرطية فكذلك اهنا هذا عند البصرين واما
عند الكوفيين فان المفتوحة مع ان الشرطية ومن مذهبهم ان ان المفتوحة تكون للجوازات
ايضا وعلى هذا يحملون قوله نعم وان تفرد احد بهما بالفتح اذا كنت بهذا فاعلم ان اما
الاولى متضمنة للشرط اتفاقا واما الثانية للشرط المحض اتفاقا واما الثالثة ليست
للشرط ولا متضمنة لايه على المذهب الاصح وان ذهب الى التضمنة بغير كبر الشين
والذال المعجمتين مع طائفة والمجمع الشر اذ هي طائفة من الكوفيين فنع الاول
اختلاف بين الزمخشري مع صاحب الكشاف وقد صح هذا بكسر الهمزة وبيها الى
جب مذهب ابن الحاجب انما للشرط كان ولو مذهب الزمخشري انما متضمنة
لواكس النجاة مايل الى هذا المذهب الذي ذهب اليه الزمخشري وقوله يكذب اشارة
الى قوله وفي الاول اختلاف الى قوله مايل الى هذا المذهب اعني ما قال ان اخرج ان الاول
متضمن للشرط اتفاقا والثانية للشرط اتفاقا كان مظنة ان يقال كيف يصح الاتفاق المذكور
ويعم قد ذكرنا ان في الاول اختلاف فليعلم ان كسر النجاة مايل الى المذهب الزمخشري فاراد
الشارح دفع ذلك الى حل المقدر فنقل ما قالوا بقوله وفي الاول اختلاف ثم قال مجيبا عنه
بهكذا قبل ولكن يمكن ان يكون الشراعي بمعنى الفظ لا حقيقة اي فيصح قولنا ان الاولى متضمنة
للشرط اتفاقا لانه يجوز ان يقع اتفاقا يمكن ان يكون ان يجوز ان يكون مراد ابن الحاجب باما
جاء في الكافية وفي الشرط ان ولو واما اما الثانية بالنص لانها صفة واما
المنصوب على انه خبر يكون انما اصلها ان ما وان يكون مراد الزمخشري باما حيث قال
في المغضل بعد عدة الفصول من تعداد وفي الشرط بقوله ومن اصناف الى وفي
وقال ان طويلا ان ولو واما كلمة فيما مع الشرط اما الاولى المفردة بالنص المتضمنة
للشرط الثانية في احسن ان يكون مراد ابن الحاجب اما الثانية ومراد الزمخشري اما
الاولى لانه في نسخة الحقيقية بل في اللفظ اي بل في اللفظ اي بل وفي نسخة في الظاني
لفظ اما حيث قال احدنا ان ما وفي الشرط وقال الا فان ما في نسخة طويلا لفظ

لان الشراعي بينهما في الحقيقة لان كل واحد منهما لا ينكر قول الا اذا عرض عليه مراده من قوله
فلنا من هذا المقام او في هذا المقام على صيغة المجهول ويجوز ان يكون على صيغة
المعلوم اي فلنا من المناظر في هذا المقام فلا مزيد على بفتح الميم مصدر رمي من زائد
اي لازادة على التقدير المذكور وهذا ما فرغ من تحقيق معناه ووافقه شرح في تحقيق
استعمال اما المفردة المراد ههنا فقال واستعمال اما المفردة على وجهين لانه اما ان
يستعمل للتفصيل ما اجمل المنكلم كونه او ذاك اي آخر واقبل اي البخش اما من اوده فالعالم
واما من اقلية فالجائيل وكما جاني القوم اما زيدا فاكس منه واما بكر فاهنة واما برة فاهنة
عنه وهذا الاستعمال على طريق الاستيناف وهو اي الاستيناف في خوف النجاة ما وقع
جوابا للسؤال معد ريع ما قال المنكلم جاني القوم فكان قابلا قال ما فعلتهم فقال
المنكلم مجيبا لانه زيدا او يستعمل في او ايل الكلام المنقطع بالجر صفة الكلام عما
فيكون من بابي في او ايل الكتب كقوله الله انا بعد حمد الله في الانعام وان اردت
تحقيق المقام فاستمع ما نقلو عليك من خلاصة الكلام ويلو انهم قالوا ان ما موضع للتفصيل
في اجمع موارد الا ان تفصيل قد يكون لمجمل سابق كقولك جاني القوم اما العلماء
فكذلك انا السعفاء فكذلك او قد لا يذكرون في كسر النجاة بما يقوم مقام مع الاشعار بزيادة اعتنا بها
ان المذكور بعد انا في سبق له الكلام كقوله نعم فاما الذين في قلوبهم زيغ اذ لا وتعليق بقوله
والراخون في الكلام لان المقصود الاول يلزم الزايعين وقد يكون تفصيل المتعد
في الرئيس في قدسفة مايد على المتعدد لوجه كقوله نعم ان الله لا ينهي ان ينهي بغيره
بعوضة فما فوقها واما الذين امنوا فيعملون ان الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون
ماذا اراد الله بهذا مثلا وقد قولك بسفلة كقوله في صدور الكذابين السائل البعد وفيه
افادة زبادة تأكيد لان تفصيل المجمل واهتماما على كونه مخصوصة عما في الذين يبد
على زيادة الاعتناء بان المذكور بعد انا هذا فان قلت المنع مما حقت ان
المجموع قد تفوق على ان ما موضوعه للتفصيل وانما لا يستعمل الا في ما ذكره الشارح من
حيث جعل الاستعمال الثاني فيما لا يستعمل للمها للتفصيل قلت لا منافاة بينهما لانه انما
جعل فيما لا يستعمل للتفصيل اما اجمل المنكلم سابقا لا مطلقا للتفصيل وهو قسم
مخصوص من مطلق التفصيل في الاستعمال الاول كقوله انت اتفاقا لا استعمال لان فيهما

كما ذكره الشيخ فلما اقيم ما هذه لفظة تسمى محل الرفع صفة لا ما واشاره الى المفردة اي لما اقيم
المفردة مقام بفتح الجمع اسم مكان من اقام لان معنى على صفة المفعول من غير الثاني وفتح الجمع على انه
اسم مكان من اقام لكن الاول اولى واعرف كما اشرنا اليه مما يمكن ان يقتضيه على معنى لا يستدرك
والشرط الذي فيهما يمكن ان هما يمكن من استدراكه بتضمن معنى ان الشرطية فابلنظم الى الاول
يقتضيه ان يدخل اما على الاسم لان اقامه لم يصح وقولنا كونهما فواجب ان يدخل ما يقع
بمنه اذ يحسب نوعه وهو الاسم ليلا يفوت معنى الابتداء بالكلمة وانما كان كسبه نوعه
وهو الاسم اذ لا يلزم ان يكون ذلك الاسم الذي دخل عليه اما مبتدأ بل قد يكون مفعولا به
كقوله تعالى وما انا الا بل فلا تنهر بفتح الباء على كونه مفعولا به لقوله فلا تنهر والفاء هي خلفت
من موضعها لا يمنع عن تقديم ما بعد الضعفاء وقد يكون ظم فاعل ما بعد حمد الله وغير ذلك
ولذلك قال يقتضيه ان يدخل على الاسم دون على المبتدأ وبالنظر الى الثاني يقتضيه ان يدخل
على الفعل لان الشرط يقتضيه الابداء وهو في الفعل فالان بيان بكل مقتضيين بفتح الضاد
والياء الاولى ولم يقل بالقلب والحدف ليلا يلتبس بالجمع فانه يقتضي مقتضيين كصفتين
ولا بغيره فحركة الالف في كل لسان اجزاء الاسم والفعل نوع واحد متعدد في الابداء فاما قبل
فلم يعوا ولا ما يقتضيه المحسب يقتضيه معنى الابتداء اعني الدخول على الاسم ثم قضاؤه فاني انا
ما يقتضيه محسب يقتضيه الشرط بادخال الفاء في جوابها ولم يعكس قلنا لان الابتداء يستلزم فيهما
اقدام فبمن الشرطية لكونه مبتدأ في نفسه بخلاف كونه شرطية فانه ليس بآتي له بل يحسب
تضمنه معنى الشرطية وبالفاء في جوابها كشرطية في حق ما كان وثبت فكان الفاء في حق
جسم من نقصان وقع من عدم اذ ما يقتضيه محسب يقتضيه الشرط اعني الدخول على الفعل وفي
هذا التمكن كسب في بلوان الزوم صفة الفاء والقضاء من قضية حقة اذ به صفة الفاضل
فلا يكون فعل الفاعل المعطوف وحجتي انه من جملة الشرطية الثالثة لنصب المفعول وانما
قال وبالفاء لا بعد الا مكان لان الدخول على الفعل حق لا ما والفاء الذي جوعا وضاعته اخل
على جوابه الذي هو منفصل عن ما قبله بلزم التواني بين وف الشرط والجزاء كما ذكره وما وقع
من كونهما في واما ان كان من الصحاح اليقين الآية بالنصب المشهور الى ذكر الآية الاولى
او اعلموا وكذا قولهم الحديث في قبل كجوز الرفع بتقدير الآية مفردة والجزء بتقدير ابي او الآية
وقولهم بالجزء اذهب فاعل ما يقع على التوضيح على الاضافة كما ترون ما اول باحا المنوف

ان كان

ان الآية اي الشخص المتن في الاول واما لفظ ذهب في الثاني قال بعض المحققين
ان ما زعم ابن مالك من ان اسناد اللفظ الى شخص باسم بل يوجد في غير ايضا نحو ضرب فلان
فلينسب اذ كل اسناد لفظ فلان او معنوي مختص بالاسم لان الخبر عنه في ضرب فلان في لفظة
وهو اسم لا يدل على الحدث معناه ضرب الدار على الحدث والزمان فعلى هذا ينبغي ان يقول
الشيخ بدل قوله انا لفظ ذهب وبان يراد بذهب لفظة وهو اسم فان ما ذكره بغيره عن
التحقيق الاية الى قوله فلان في اللفظ اسما وانما يراد بقوله لا يليها الاسم ان يليها اللفظ
او تقدير افعي الصور تلي المذكور تلي وان لم يليها براء واحد الاسم لفظا لكن يليها
بما ليس بتقدير كما ترون بعد ظرف من الظروف المكانيه لانه من قبيل الجهات الستة
التي وضعت للمكان قال في شرح الفوائد في بحث ان اصحاب اللغة قالوا يدوم الظروف
الزمانية لانه لا تتحرك ولو كان في لاصل عن الجهات الستة لتبينوا صاحب الصلح انتهى
لكن استعير بها في جعل عاربه واستعمل مجاز الزمان لكونه مضافا الى الزمان اذ تقديره بعد
من يقتضيه بفتح الزمان الفاعل من حمد الله وكذا قولنا جئت بعد الظهر او بعد العصر
استعيرت لفظ بعد في الزمان في حال الجهات الستة لانه لا يلائم الا ما ان استعملت
مضافة الى شيء نحو جئت بعد زيد او قبل زيد وكذا بابي الجهات الستة نحو جئت فوقه
او كنه او امامه او قدامه او ورائه او خلفه او سمي مقطوعة عن أي من الاضافة فالاول
معرب منصوب على الظرفية اي نصب تقديره على ان يكون مفعولا فيه ان لم يليها العوازل
المقتضية خلاف النصب على الظرفية وان لم يليها العوازل المذكورة كانت الجهات الستة
على ما يقتضيه العوازل سواء كان ذلك العوازل لفظا كس في نحو فعلت من قبل فعلك او
معنويا كما لا بد اية في نحو انا معك خير من ورائك به فاعلم ان ما هو قولنا السجدة فوقنا
بفتح الفاء فمن قبل الاولى اي التي لم يليها العوازل المقتضية خلاف النصب على الظرفية
لان الخبر هو الجملة الظرفية اي الظرف مع فاعله المستعمل اليه من عامل المقدور لا الظرف
وحده فالذي يلي الظرف اعني الفوق في مثالنا هو العامل المقدور اعني حصل اذ التقدير
السجدة حصل فوقنا لا ابتداء به وانما الذي يليه ابتداء به وجعله خبرا مفعولا به
الجملة الظرفية التي وقعت خبرا للمبتدأ لا لآي الجهات الست من قبل ما استعملت اسما
مع ما يقع مفعولا مبيدا كجوابك اشرف من رارك ومنصوب بالمفعول لا به كجواب زيد

تحتك ومجرور الخرف الجرحي جثيكم من سار زيد واستعمل ظرف منصوب بتقدير في على
الظرفية ولا يلزم الظرفية إذا قال في شجرة اللبنة لظرف فان كل ما في الزمان والمكان
منفصل عن الفعل المنصرف وغير منفرف فالمنصرف ما يلزم الظرفية بل يستعمل اسما وظرفا وهو
اي لا يستعمل اسما وظرفا بل هو زان يقتضب عليه العواطف مع ظهور اثارها المختلفة من الحركة
الثلاثة كالنوم والحيث يقال هذا حين ورايت حيناً وعجبت من حين فاللفظ الذي
يظهر عليه تلك الآثار المختلفة يسمى اسما لانه اسم الظرف لانفس الظرف واوراد بانظر
ما كان منصوباً بتقدير في فالاسم بهذا مقابل للظرف لا للفعل والحرف فصحت المقابلة
بقوله اسمي وظرف وغير المنصرف ما يلزم الظرفية نحو سادات مرة وذو اصباح ومنه
لفظ مع عند الجمهور ورواوا على الاشهر ومنه ويطاوار بالكون ولقينة بعيدات
يس وكر وسخرو سحر اوضحى وضوءة وغدا غيبة وماء ومين حاورا ولبلا وغدوة و
بكرة اذا رأت سحر ابعيد وضحي يومك وغدا غيبة وعمته ليكتك ومساؤا وصباحك
وليكتك ونهارك وقرب من غيرة فانه ينجز عن خاصة ومثلهون فانه ينجز عن ويغ نادرا فاما
علم ذلك فانه من الملمات التي يجب حفظها ولهذا اطلب الكلام في هذا المقام والتمسك
اي الجملات الست التي استقلت منقطعة عن الاضافة لانه ان يكون المضاف اليه متبوعا
اي ملحوظا وملتفة اليه في ذهنك ولا يكون متبوعا بل محذوف سببا متبوعا في مختار الصفا
النسب بكرة النون وفتحها مائة وما سقط في منازل المرشحين من زوال انتهم وقرء
بهما قوله يع وكنت سببا متبوعا ولا يلتفت اليه اصلا فالاول مبنى على الفهم جثيكم من قبل
او بعد واعيان على الحركة فاقابته وليس بناد الاصل والعارض ولم يكن مع حصول الفرق
به لانه الحركة فرع من افعال السكون كما ان البناء العارض فرع البناء الدائم فاعطى الاصل
للاصل والفرع للفرع وبني على القدم دون الفتح او الكسر جبر اي عوضا للمحذوف متبوعا من
الجملات الست وهو المضاف اليه باقوى الحركات والثاني اي محذوف من المضاف اليه
سببا متبوعا كجاء في سائر الاسماء المعربة كقول الله عز وجل في الشرايب وكنت قبل
الحاد اعني بالماضي الفرات يقال ساع في الشرايب سوغ سوغ اي سمل مدخله الخلق و
غص غص العين العجوة والصاد المقلد من باب علم يعلم من الفصيح يقتضين وبوبقاء
الطعام والشرايب في الخلق ان قبل ما وجرا كذا وكذا الكون قد فيه قبل هذا الحكاية

حال والاقال كنت كدت والفرات العذب والتعالى سوي البيت عن المجرور بالماضي
الحجم ويولوا الماء الجاري والبارد وهو المراد بهما وقصة هذا البيت انه قتل هذا الشاة
قريب من اقر بابه فصار من النعم والفصة بحيث لا يجري شئ في خلفه فيمكن من قضاها
قريبه فقتل قائله فزال عنه النعم وانتهى البيت ونه كيب ظوا لا شهادا انه حذف المضاف
اليه سببا متبوعا ولم ينوه ولذلك اعرب بالنصب واليه ان يقول فقتل منصوب اما على
انه خبر كان ان كانت لفظا في كنت ناقصة او على الظرفية ان كانت تامة وانما البيت في الاول
من لهما الحرف في الاحتياج الى ما يقع اليه اي شبهما الحروف في الاحتياج الى الحذف سببه
بلا تعويل عن بعدل فوق الاحتياج اذا ذكر المضاف اليه كذا في الثاني فانما اي الجملات الست
اي على تقدير كون المضاف اليه محذوف منها حذف سببا جعلت اسما به اسما من غير
التفات الى المضاف اليه فالبش الحرف فلم يبين لعدم المثل به فليكون اسما لما ذكره فتعرب
كسائر الاسماء انكرات والفرق بين ما اذا كان المضاف اليه مذكورا او منوبا وبين ما اذا كان
نسبا متبوعا في المعنا يورنا قلنا مثلا جثيكم قبل الظرف او قبل يكون وقوع الجي قبل زمان
الظرف في الاولين ويكون وقوعه في زمان ماضى الا زمت المقدمه على هذا الزمان في الثالث وكم
بين المغنيين فهنا اي قوله اما بعد حمد الله لم يحذف المضاف اليه فلم يبين بل تركه منصوباً على الظرفية
ان قبل هذا المضاف لقوله في تحقيقه اذ تقديره بعد من الغم اخ قلت امر اذا لم يحذف حذفاً متبوعاً بحيث
يكون مستقلاً منقطعة عن الاضافة بل استعمل مضافاً الى حمد والعامل فيه اي في النصيب بعد اما في محل
الرفع على انه خبر قوله والعامل لغيا م مقام بفتح الجيم فقط الفعل وهو ليس راجحة الفعل كقوله في عمل الظرف
الحمل مضاف الى مفعوله اي في عمل العامل في الظرف وانما كقوله لان في الظرف ان عايق معو لا كل
عامل فيه راجحة الفعل وعليه روى صاحب الضود حيث قال والعامل فيه اما عند سبب ورجح النحو
بين لانهما لهما من الفعل تعالى في الظرف خاصة واعلم ان القول يختلف في الاسم الواقع بعد
اما بعد يوقع من الواقع بعد القاء ام لا بعضهم ذهب الى انه ليس بجزء مطلقا اي سواء دخلت الفاء
على ما لا يعمل ما بعده فيما قبله كان او لا بل ارتفع الاسم والانقصا به بفعل محذوف وبعضهم الى انه
جزء مطلقا وبعضهم قالوا ان دخل الفاء على ما لم صدر الكلام كان في الاول والا في الثاني هذا
هو المشهور المذكور في المتن لكن الظاهر من كلام انما هو كلام صاحب الضود ان ما قال لا
مذهب راجح غير ما قد ساعد من شرايب اللب والعامل في نصب بعد ما هنا على المذهب الاول

والثالث الفعل المحذوف تقديره مما تتركب منه فان الولد الاخر اه وعلم انه ذهب
الثاني هو الفعل الواقع بعد الفاعل اذ اردت هذا او قال العامل فيه قالوا ان عمل
اقامه وجوده اذ اردت تمنع لا لعدم اثر الضعيف عند وجود القوي كالشخص مع الشخص فلو عمل احدا
يلزم ترجيح الضعيف على القوي وانه بطاقتا الى جوابه لا اردت لان ان تقطع ان يعمل ما بعد
فيما قبل لا يقتضي ما صدر الكلام الذي دخل عليه لا صدر كل كلام **هو** اي الى الوصف
بالجمل على جهة التعظيم يعني ان الحد هو الوصف بالجمل مطلقا سواء كان الجمل اختياريا او غير اختياريا
الاختياري مطلقا انما كان ذلك الجمل او غيره على جهة التعظيم والى صلات ان الجمل يقتضيه حامدا
محمدا او يلوذ ويقتضيه ايضا محمودا به اعم من ان يكون انعاما او غيره وبه يتنازع عن الكسر ان قبل كلف
يصح قولهم الى الله على ارادة الكاملة وقد رتبته انملة وحدثت زيد على حبه وشجاعة وعلى غيره وقد رتبته
اللوذ على صفاته مع ان الجمل وغيره في هذه الامثلة غير اختياري لان صفاته الذاتية غير اختيارية لكون
كل اختيار حاد فلو كان كذلك لباقي غير اختياري اما المسبب فلانه ما بعده المراد من المغاظة لو اذ كانت
مغاظة او آباؤه وهو اعم من ان يكون فعلا اختياريا او لا واما الشجاعة والعلم والكرم والصفوة
فلان كل ما من قبيل الكليات لا من الافعال القادرة بالاختيار قلنا الجمل اعم من المثال الاول
فهو انما لاغ انه محذوف مخرج كما قال في باب التعريف ان الجمل يخص بالفعل لانه لا يجوز المخرج على صفات
الله تعالى كالقدر والعلم وعلى صفات فعله كالخلق والرزق ولا يجوز الى الله على صفات الفعل ولم يعلم انه
محذوف فنقول تلك الصفات اما اختيارية كما ذكره بعض المحققين ومنع اقتضاء الاختيارية للحدوث
بناء على جواز قصد مستحاضا او لا او لا تتقدم على الاثر الا بالذات او هي بمنزلة افعال اختيارية لا بناء
على ان افعال الاختيارية او لكون الذات كافيها كما يستحق فاعلى الافعال الاختيارية في اختيارية
ان تلك الصفات مبدء افعال اختيارية والحد عليها باعتبار تلك الافعال فالجمل وعليه فعل اختياري
في المثال والفاعل المثال الثاني فهو ان المسبب ان كان من ان يكون فعلا اختياريا او لا يكون
متعلق الحد بالحقيقة هو افعال الاختيارية الفاعل النفس في الحد وبه اطلما كس على النفس الفاعل فيها
فيحد على المثال بلاتاء ويل وعلى الاول تباول ولا تدا على ان افعال الجمل الاختيارية ومن ههنا قيل
ان الجمل لا يجيب ان يكون نفسه اختياريا بل كما قد يكون نفسه اختياريا كذلك يجوز ان يكون طرفة
وسبب تحصيل اختياريا في العلم وان يكون غير اختيارية واخاره اختيارية كما في الكرم والشجاعة واما
عن المثال الثالث فانه عن الامثلة المضمومة وبه من كلام النعمان الجمل فاعلم ذلك فانه هو
غاية

غاية التام في هذا المقام الذي تتركب منه اقسام الاقوام وهو مجزؤ ركونه مضافا اليه بعد
هو مضاف الى الله وهو اي لفظ الله علم بفتح عين لذات الواجب الوجود تعالى وتقدس
اي يظهر عن دس الكسر واصنافه حمد الى الله واصنافه مصدر الى مفعوله والفاعل اي فاعله
المصدر وهو الحد من اوله الى آخره اما بعد حمدى الله بالانصب حذف رباؤه وهو باء الملك
لذات المقام عليه ويؤلفا فاضيف المصدر الى مفعوله كل مصدر من الفعل المتعدي على خمسة
اقسام الاول ان يضاف الى الفاعل ويذكر المفعول منصوبا نحو عجب من ضرب زيد عروا
والثاني ان يضاف الى الفاعل ويترك المفعول عن الذكر كعجبني ضرب زيد اي من
ضرب زيد يفتح الضاد واما قال من ان ضرب زيد ان الفعل المصدر بان يترك المصدر
في كونه فاعلا ومفعولا ومضافا اليه ومنه ان عجبني ان يخرج زيد ويبلغ خبره ان يخرج وان
ان يخرج خبره على ثم ينب التثنية فاما كان ان مع الفعل بمنزلة المصدر في هذا المعنى
فان المصدر بمنزلة في الفعل وفي امتناع تقدم المفعول عليه فلا نقول اعجبني ضرب زيد بك
كما لا نقول اعجبني ضرب زيد ان ضربت واما امتنع لان مفعول المصدر في الحقيقة مفعول الفعل
هو صلة ان المصدرية المسماة بالموصول وما في خبر الموصول لا يتقدم على الموصول
بهذا واما تخصيص بان مع الفعل دون المصدر است فلكون ان عجبني المصدر به والثالث
من تلك الاقسام الخمسة ان يضاف الى ما يقوم مقام الفاعل نحو عجبني من ضرب زيد اي
من ان ضرب زيد لهم الضاد ان الى ان المصدر بهن مصدر الفعل المجهول فهو مضاف الى
ما يقوم مقام الفاعل والرابع ان يضاف الى المفعول ويذكر الفاعل مرفوعا نحو عجبني
من ضرب الضار الجار بفتح الدال والى مس ان يضاف الى المفعول ويترك الفاعل ان قيل
لم حذف ولم يضم قلنا لان المصدر قد نظر الوضع فيه الى ما حيزه الحدوث لا الى ما
قام به الحدوث فلم يطلب باعتبار نظره لفاعل ولا مفعولا وانما يكون طلبه لما قام به
باعتبار الفعل والوضع واذ الحكم الفعل ولا يجوز ان يتصل به ثابت الاتصاف بخلاف
الفعل فان طلبه الفاعل وضع لانه انما وضع ليكون سندا لمصدره الى شئ بعده فاعلم
او مفعولا فان يتصل به السند ابر غايته الاتصاف ويؤلفا لا تقتضي به له وضعا
وعفلا وانما الضم الى الفاعل والمفعول وان كان طلبا الى سبب وضعي لقوة شبيهها
الفعل لفظا ومعنى كسحب سبب الصلوة اي تأخير صلوة الظهر في فصل الضيف

الفاعل

اي ثم ياء المصدر الصلوة اياك لواء كان يصلح وحده او بحاجة لقوله عم ابرو وبالصلوة
 فان شدة الحرف من فتح جهم اي صلوة اذا سكنت شدت فواو فيج جهم شدة وهاو المعربة
 ثم يد كل بقعة تكون شدة وهاو ويو مختلف حسب النطاق واما المصدر اللازم قسم
 واحد وهو ان يضاف الى الفاعل كوجبت بعد وجاب زيد فلهذا الاضافة كلها
 معنوية مفيدة للتعريف لا اذا كان المصدر بمعنى اسم الفاعل او المفعول فيكون انما
 لفظية كما ضافتم الى اوقع في اول ديباجة المخلص لمحمد بن محمد بن عمر الجعفي بفتح الجيم الفاعل
 رسيه قريه من قري خوارزم الحدي كفا فضلا وقال شريف الدين الحر جاني
 هذا القبر واسم على كنيسة ابو الحسن ووجاني قصبة عن ولاية استرآباد وقد ولد في
 تلك القبة في ربيع وسبع مائة وتوفي في بلدة شيراز في سادس ربيع الاخر سنة ست عشر
 وثمان مائة كذا قال البعض عند تصدي نسخة شرح مفتاح في شرحه كذا اي بفتح كفا مصدر
 من كفاه اي جازاه بمعنى الفاعل منصوب على انه صفة مصدر محذوف ويقال في عرف
 النخلة في امثالهم انه نصر على المصدر رية لاكتسابه اعراب المصدر بعد حذفه اي حذفت
 افصالة اي مكافي افصالة بمعنى احد حذفت مجازي احبانه وكوزان يكون كفا منصوبا
 بنزه الحافض اي حذفت الكفاه افصالة وقد يقال الكفار اي المتكلمون نصب افعال الى الية
 من فاعل الظرف المشترع اعني الله او من مبتدأ على رأي او على المصدر رية اي مماثلا لافصالة
 او مثل افصالة وما كان الوجه الاول احسن من هذا المقال لان الحذف مثل افصالة لم ينقص
 ابراهيم وقوله ولكونه تعليل مقدم بقوله جاز اي يكون المصدر راعية كفا مصفا الى
 مقوله ومع اسم الفاعل جاز وقوله صفة لشكره وان كان المضاف اليه معرفه وهو افصالة
 سبب اضافته الى الضم الذي يلو اعراف المعارف واعلم ان على المصدر على ثلثة اقسام
 الاول ان يعمل خالفا عن الكلف واللام والاضافة بالحرف فيرفع فاعله ويصحب مفعوله الفاعل
 اي كعمله ان كان فعله كذلك نحو عجب من ضرب بالنوبين زيد عمر اي من ان ضرب زيد عمر او يند
 الحاله الى عاوه عنهما اقوى احوال الثلثة لقوة شبهة بالكسر والسكون والشبه بفتحين
 لغتان معصية كذا في مختار الصحاح الفعل بالنصب على انه مفعول شبهة لانه نكرة كالفعل
 اي كما ان الفعل نكرة بمعنى انه خبر شايخ والا فالتميم والكتيبة من خواص الاسم على ما هو عليه والتميم
 تلك الاقسام الثلاثة ان يعمل مضافا كذا ويبدأ الضعيف من الاول اي الضعيف من هذه المعربة اي ان كان

مضاد

مضافا الى المعربة ولو زاد عليه قوله او قرب منها ليشمل ما اذا كان مضافا الى النكرة لكان اولى
 بخلاف الفعل فان عارض عن التوضيح والتخصيص لكن عارض الالف واللام فلهذا الجيتية
 بشا بالفعول في العراء عنى فبمعنى تلك سبب تلك المشابهة والثالث ان يعمل مضافا للام كوا
 العجينة الضرب زيد عمر واو بهذا الضعيف من الضعيفين الاولين لكونه معرفة موصولة بالالف
 واللام ومعنى بالاضافة قال في بعض شروح اللب لا يعمل المصدر المعروف باللام فنت انه عمله
 لكونه مقدرا بان مع الفعل وتقديره بان مع الفواعل متعذرا لا مثله دخول اللام على الحرف ولا يبرر
 المصدر المضاف لانه من حيث المعنى منفصل لان معنى قولنا العجينة ضرب زيد عمر والعجينة ضرب
 زيد عمر بالتعريف ولذا يجوز العطف وحمل سائر التواضع على محل الجور ومن الترفع او النقص بخلاف
 المعروف باللام انتهى وبه وعليه ان هذا التعليق يقتضي امتناع عمل مضافا للام لا عليه ولذلك لا يعمل
 الا في الضرورة النورية كقوله قد علمت اولى المعيرة انت كمررت فلم انكسر عن الضرب مفعلا للمغيرة
 اسم فاعل من اغاروا واولها مقدمات ثابت الاول وكمر عليه حال والتكوير الرجوع عن الحرب والمخو عنه
 جينا والمصحح بكسر الميم الاول وفتح الثاني اسم رجل يصف الشاؤقه بالجيرة والاشجاء استدل
 لا يعلم بهذا الجاعة انني اذا توجهت الى الاعاء فرجوعه غير ممكن من هولاء والمعنى قد علمت اولى
 من لغبة من المعبرين انني فتم من وجههم بهذا انهم ولحق عميدهم فلم انكسر من ضرب به ليع
 لم اعجز ولم ارج عليه وكان بنو بني حنيفة قد اغاروا على باهله فحقهم باهله وكانت اناء فتم
 وهرتهم ويولوا على المصدر المعروف باللام نادى مع انه يحتمل ان يكون نصب مفعولا لبيت
 بفعل مقدر وهو الخ وبكون تقديره فلم انكسر عن الضرب اعني مفعولا مصدر راو مفعول
 تقديره على الضرب مفعولا برفع ضرب على انه خبر مبتدأ محذوف اي هو ضرب مفعولا بوجهه على البدل
 من الضرب المعروف لكن يلزم نكر الواجب والحسن لا يقال لعمارة بي ضربا مفعولا على ما في
 بعض النسخ لانا نقول المصدر اذا وقع مفعولا مطلقا لا يعمل على ما هو خافلا يصح كونه منصوبا
 بمصدر راو ممنون فذكر الشيخ عند القايم في نقله عن الشيخ الى على الفارسي ان المختار ان يجعل
 مفعولا مفعولا بمصدر راو مفعولا كمررت على حذف على ان حذف على قبل لان حذف ليس للقباس
 اليه سبيل لا يقال قد علمت في التبريل فكيف يجعل على الضرورة ويوقوفه لا يجب التاكيد
 بالتوديق لانه متعلق بالجور وهو مفعول فيرفع انه مصدر معروف باللام لان المراجع اجاب لا بفار
 بهذا العمل العين جيرة واسطى وفي الآية الكريمة بهذا من قبل وصف الشيء بوصف صالحة لقوله

الكلام المصنف على التوضيح اذ الكرم هو الله تعالى واسم الله تعالى فلا تقض في معنى الصاحب ويسمى
ويوم مقصود الذات بل وضع للتوضيح جعل اسم الجنس صفة كالنفس والحال والاعمال صفة نصب
على انه مفعول فان المفعول كذا ان وضع الذي يوصل الى وضعت المعارف بالمثل عند لا يقال جازي
زيد النفس والحال بل يقال ذو النفس والحال وكذا لا يقال الله الاعمال بل يقال ذو الاعمال والمراد
بالجنس هنا ما يدل على القليل والكثير من معناه اي ما يشابه اجزائه ويكون كل جزء من كل واحد من
اطراف الاسم عليه كالنفس والفطنة والماء والعمل وكذا ما ذكر في باب الاعمال من ان
نحو الرجل والنفس اسم جنس كذا في الباب ولكن لا يخفى عليك ما فيه فان الشارح وغيره قد
صرحوا بان النفس اسم جنس يتوحد بدواني جعله صفة لزيد فاعل امراد باسم الجنس هنا ما قال
الفصل المتعارف في المطلق من ان اسم الجنس ما يدل على نفس الذات الصالحة لان يقال
على كثير من من غير اعتبار وصف من الاوصاف كالسد والقفل ولا يقطع ذو على الاضافة فانهم
قالوا الاسماء المضافة اضافة معنوية فربان لازمة وغير لازمة وعدو من اللازمة حيث
قالوا اللازمة اما ظرف خوف ونحوه وامام وقدام وخلف وراي وتلقا ونحوه وجدا وجدة
وعند ولدى ولدان وكذا يكون وسوى ودون واما غير ظرف كمثل وشبه وغيره وبيد وقيد وقد
وقاب وقبس اي وبغض وكل وكلما وكلما واولو وقد وجب فان الاضافة في هذه الكلمات
لازمة لانها لا تنفك عنها ولا يضاف دواني العلم والضمير لفقدان الجنسية فيهما الاظهر ان يقال
ولا يضاف الا الى الاسماء الاجناس الظاهرة على ما تقتضيه عليك بقوله لفقدان الجنسية فيهما قبل
واعلم تصنف الى العلم والضمير لانهما وضعت وصلته الى الوصف بل هو الاضمار فليس به وصفا بل هو
صف هو ما يضاف اليه فلا يكون الاسم من الظاهر لان العلم وكذا الضمير لا يوصفان على ما في قوله لا يضاف
الى الضمير بل هو في قوله لا يضاف الى العلم وكذا الضمير لا يوصفان على ما في قوله لا يضاف
اسم جنس فهو في حكم واحد يكون مدلولها واحد ولذا اجمع المحققون على ان الضمير الرجوع الى الشكره تكررت
فيكون حتى كان مضاف الى اسم الجنس المظهر اليه ان الامام عبد القاهر قال في قوله انما يعرف بالفضل
من الناس ذووه هذا اولى من اضافة اي ضمير زيد وغيره وكبروا ان ثبت كتب القوم كذا مهم يرب
ما قلنا وما قوله انما يعرف عالم يندل فيه الوجود انما يعرف بالفضل من الناس لا ذووه المحقق الاجم
وذاوه فلما يعرف مدراج الفضل من الوجود والفضل دون الجمال وكذا قول كعب بن زهير
الارزق من صفات ابار ذوى ارومتا ذو وذاوه وفتح الذال وضم الواو والواو جمع مذكر وذو

وتقول

وتقول رجل ذو مال ورجلان ذو مال رفعا ورجلين ذوى مال نصبا ورجل ذو مال رفعا
وذوى مال نصبا ورجل ذو مال ورجلان ذو مال ورجلان ذو مال ورجلان ذو مال ورجلان ذو مال
وارجل ذو مال ورجلان ذو مال ورجلان ذو مال ورجلان ذو مال ورجلان ذو مال ورجلان ذو مال
لام عليه لا يجرى صاحب في قوله فلا يخفى بذلك عليك ولكن اريد به الدنياه لان لا يخلص عليها
شيء ينجي بها يذو الجار والجار ورجل الرفيع على ان قائم مقام الفاعل كذا في باب ما يندل في الاعمال
صفة الله تعالى ويؤاى ذوى الاسماء الست المعنوية المضافة الى غير ما في المنكح ويبنى اي تلك الاسماء
الست اخوه وبوه وفوه وحنوه والهوه كناية ومعناه شئ اي كناية على ان يكون اسم او بكرة
النفس من العورة والفعل الفج وغير ذلك وجوبا وانما في الضمير مخالفا لما قبله لان المضمير في
المراد ابوه واخوه او ابنته فاذن اضيف الى الانثى وذاوه وانما في الاسماء الست المعنوية المضافة
الى غير ما في المنكح بالواو رفعا وبالا نوصبا وبالباء وارجل ذو مال ورجلان ذو مال ورجلان ذو مال
على ما في الفراء فيقول اباه في الاحوال الثلاثة كما يقول عصاه وعليه قول ابن عمر ان اباه وارباه
قد بلغنا المجد غايته فانه قال اباه وارباه لم يقل اباهما قد بلغنا في المجد غايته فانه قصد الى جعله مقصور
او غنى الغاية بالالف حاله النصير على لغة بني الحارث ويبنى ان يجعل اعرابا ملثني بالالف في الاحوال
الثلاثة باعتبار ان المجد صاحب اعني الاب واب الاب معناه قد بلغ الاب في المجد عليه وتابن الضمير
في غايته على تأويل المجد بالمرئيه وسرطا كونها الى غير ما في المنكح لانها ان لم تنصرف يكون اعرابا ملثني
نحو جادف اب ورأيت اباه ومررت باب وان كانت مضافة لكن الى ياء المنكح يكون اعرابا ملثني
يا على راي البعض وهو الاصح او يكون مبنية على راي الفاء او يكون نواسطة بين المعرب والمبني وتلك
ان اى المضاف الى ياء المنكح واسطة بينهما فذهب صديق الظاهر انه يخرج عن الاعراب والبناء بشرط
ايضا كونها مكبرة اذ على تقدير كونها مفعولة يكون اعرابا ملثني فقول هذا اخيك ومررت باخيك
ورأيت اخيك يمكنه اقلوا ويرد عليه ان الاسماء الست المضافة اذا صغرته يجب ان يكون اعرابا
بالجر وفقد بر الوجوب قلبوا وارباه وقد ما كان يدور هذا الوهم في خلدنا ثم وجدته في كتب بعض
المحققين من المتأخرين يد مع جوابه بانه ما صارت تلك الاسماء تحرك افعه فها ينسج وزن فيعمل فلما
تحرك في جميع صلاحيه الله اية لوجوب سكوت في جعل اعرابا ملثني وجعل اعرابا ملثني اذ ارباه
الكن ما قبله كالصحيح في قول الحارث وان كان ما قبله ياء وكذا شرط ايضا كونها مفعولة اذ
ثبت او جمع لكان اعرابا ملثني بانه الاسماء الست المضافة او المجموعه وقد اهلها ان راء والواو

ذكرها وتلخيص الكلام في هذا المقام على وجه يتحقق منه اتمام ديوان يقال ان هذا الكلام الجمة
 محذوفة الهمزة لثبوتها في الاربعة الاولى واوجه وبنوه ووجه واصل فم فوه فحذف الهمزة
 الهمزة حذف فاعلم فيمنع الواو او ساكن فلو حذف لزم بقاء الهمزة المتحركة على ف واحد ولو يفتح واو
 لزم قبله الف لا فتحة فاقبله فليزم في المنون البقاء الساكنين وحذف الواو اي البقاء على ف واحد فاقبله
 منه الجمع التوسيع من في الخرج فاذا لم تصب اعرابها بالحركة لفظا واذا اصبحت الى غير ما بالمتكلم اعيدت
 الهمزة فان من الاربعة واعيدت العين من الحاصل لعدم ضرورة الابدال لعدم التنوين فجعلت حروف
 الهمزة اعرابا مع ان يكون تلك الحروف نفس الهمزة اي على راي من يجعل الحركة نفس الهمزة اعرابا على
 مع ان يكون تلك الحروف دلائل الهمزة اي على راي من يجعل الهمزة اعرابا وهو الاختلاف والاطراف ولا يله
 فان حرف الهمزة يطلق على حرف يعنونه الهمزة لفظا كذا زيدوا تقدير الهمزة على صيا يطلق
 افعال على ف وتغير الهمزة واذا اصبحت الى باب المتكلم بعد التام مان من الاربعة بل كان الهمزة
 تقديرها بالحركة تقول في احوال في وجمي ف في الهمزة اي كذا في الهمزة عند الاضافة
 اربابا المتكلم قبلها ياء على هو القاعدة قلبت وكسرت بنا سبب الهمزة وجعل الهمزة اعرابا في التقدير ارماد و
 فلو لا يصف ولا يقطع عن الاضافة ولا يضاف الى المظهر ولذا لم يقل اخوك لينا سبب في النسبة
 بنا على ان المظهر غيبة وفي التثنية بالواو دون الالف والياء سبب على ان المحدث والمبدل هذا
 واوردت في حالة الرفع وقلب الهمزة في الالف والياء والنصب والجر وان عين ذو واو جعل الهمزة اعرابا
 وقلب الهمزة في الالف والياء والنصب والجر على ثبوتها في اصل ذوات لقولهم في مثله ذوات خذفت العين
 بكسرة الاستعمال وقبل الاولى ان يكون لامه المحذوفة ياء دون واو اصله ذوى لقوله ما كان عينه
 ولامه واو وذو هذا بالياء لانه مجرور على انه صفة لله فصار ياء مضاف الى الالف والياء والالف
 افعال الجبر الخبر النوض ونبو بالهمزة ذلك العرض او اذ ياء ولا عوض فيا بالهمزة القدر والهمزة
 او لا اجر اراه اي اجر الالف الالف لكونه مضافا الى الهمزة لذي جعل مجرور لكونه بدل لاسم الله ولا يجوز
 ان يكون صفة لان جاعلة نكرة والمطابقة شرط بين الصفات والموصوف في التنوين والتذكير والخطا
 وعلى الصدق يعني ان الصفة لما كانت عين الموصوف في المعنى نحو جاد في زيد المظهر وجب
 ان يدخل عليها ما يدخل على الموصوف من التنوين والتذكير لا مستأن كونه الشئ الواحد شاعرا ومخصوصا
 وعما ينفع ان يعلم ان الموصوف قد يكون مفعولا بالالف والياء وهو مفعول مجرور عند اعتبار ما يحسن بالرجل مثلك
 ان يفعل كذا او ما يحسن بالرجل خرم مثلك قال الخليل مثلك خرم ثقتان بالرجل على نسبة الالف والياء
 المذكور

الواو الجبر

وكذا غير اذا جعل وصفا للموصوف دون الابدال راي لم يشر طه البدل ان يطابق المبدل منه في التنوين والتذكير
 وذلك لانه البدل مستقل بنفسه فلهذا ليس من التوافق الالف والياء لفظا وليس يوافق المبدل في التنوين
 واحد فلا يلزم من اختلافهما تعريف وتذكير الخروج عن المناسبة ولزوم الاطراف بلزوم كون الشئ
 الواحد معرفة ونكرة في حالة واحدة قال في شرح الرضي او علم ان البدل الكل من الكل يوافق المبتدأ
 في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فقط في التنوين واما البدل الاخر فلا يلزم موافقا
 للمبدل منه في الافراد والتذكير وفروغها التثنية الا ان ابدل النكرة من المعرفة بدل الكل من الكل
 فالوصف اي توصف البدل نكرة او اعرابا كذا النحاة وواجب عند ابن اعراب كذا قال في الكافية
 اذا ابدل النكرة من المعرفة فانتعت اي نعمت واجبة واجاب لان لا فائدة في الالف في التفسير في
 بدل الكل الذي يكون المراد منه ما يريد من الاول وقيل لانه لا يجوز ان يكون المقصود فاقوا عن غير المقصود
 امراتب وهو موصوف المعنى كونه يدر جل لاسم حسنه او جوده امكن البدل عين المبدل من لفظا كقوله تعالى
 لنسحق بالنون الضعيفة الالف لما قلبت النون الفاء الوقوف كتبت بالالف فانهم قالوا اصل كل كلمة
 ان يكتب بصورة لفظها بتقدير الالف والياء والوقف عليها ومن كتبت النون المنصوب واذا حرف
 النصب واخر الالف الواحد المذكور بالالف على ان كسر لان الوقوف عليها بالالف تقلب التنوين والتنوين لا
 صا والزيادة انما لا تقتل ما قبلها فان قيل فاجب ان يكتب اعرابا اجمع المذكور ياء ونون و
 اعرابا للواحدة المخاطبة ياء ونون لانك اذا وقعت عليها قلت او ياء او واو ويل تقربون وحل
 تقربين بالخطا نون التاكيد ورواها والواو والياء والنون المحذوفات لاجل قلنا في كذا ما تعسر
 نبين هذا اصل ويلو ان عند الوقوف تحذف نون التاكيد ويبرأ ما حذف لاجل فانه لا يعرف الاطراف
 ذق في هذا الف كسبوا مثل ذلك على لفظ بالناسية ناصية كاذبة لا مطلقا لكن هذا اي الاشتراط بان يكون
 البدل على لفظ المبدل من غير بدل في الكونيين وعند البهم يبين لا بشرط ان يكون البدل على لفظ
 المبدل من كذا في البناء وبعبارة البني كذا ولا يحسن الابدال النكرة من المعرفة لا موصوفة ولا بشرط على
 لفظ المبدل من على الصحيح انتهى كلامه فلو حذف قوله او وجوبه كان اولى اذ لا يتعسر في البناء هذا
 بقية مما بحث ويوان حم الحس على كون البدل موصوفا غير مستقيم انما الذي يتوقف عليه الحسن والصحة
 على رأي الشيخ فهو ان ينص بالنكرة المبدل في خاتمة الفهم من المعرفة فحق هذه الفاتحة لو حصلت حسنه والالف
 حصلت بالوصف او غيره قال الشيخ عبد القادر ان في شئ عبد الوارث ان وجدنا في جملان كلاما
 عند النصب لا طول ولا عرض فقال قوله طول مجرور به بدل من ساد النصب اذ لا يدار على شئ من اطول

اطول بدلة كل

والوجه من هذا ان السيد رحمه الله تعالى قد سببه بقوله من مودت باقوتك مسلم وظاهر على البدل وبالجملة
 ان لم بعد النكرة الاما فاد الاول لم يخرج ابدل النكرة من المعنوية اذ يدور اذن اتمام بعد التفسير كجودرت
 يزيد رجل ولا طائر كجته هكذا في بعض شرح اللسان قيل لم يتعرف جاعل بينهما بالاضافة قلنا
 لانما لفظة بغير معنوية للتخفيف في اللفظ بسقط التنوين لان اصل جاعل النون يتنوين جاعل والنصب
 النون وينبغي ان يعلم ان التخفيف الذي بغيره الضافة للفظية قد يكون في المضاف ووجه كونه
 ضارب زيد وقد يكون في المضاف اليه ووجه كونه الضارب اصله المضاف ووجه قد يكون
 فيما كونه الوجه وقد يكون في لفظ واحد منهما كفضل القوم على قول من قال ان اضافة افعال التفصيل
 لفظية فان التخفيف فيه يحصل كذا في من لا معنوية حتى يتبدل التعريف فلم يصح كونه معنوية كذا في قوله
 الاما جاعل بين ان الضافة لسان احدى لفظية وهي معنوية في لفظية مواضع عند الجمل واحد اضافة
 اسم الفاعل الى معنوية وكما تبين اضافة اسم المفعول الى ما يقوم مقام الفاعل اذا اراد به اي باسم
 الفاعل والمفعول الحال والاستقبال كجودرت بمرجل ضارب زيد الان او عدا او كجودرت
 بمرجل مودرا كذلك اي الان او عدا او اما اذا اراد به اي باسم الفاعل على ما يدل عليه قوله
 ضاربك وما لك ولو قال بها من باب الماشي كان اولي لان حال اسم المفعول كذلك الماضي لو انا
 استمر او معنوية اي فاضا فتدبر معنوية معنوية للتعبير كجودرت بمرجل ضاربك استمر في الماضي
 او ما لك بالجر عطف على ضارب عبدة في الاستمرار والعبد كل العلم جمع عبدا فكانت اضافة
 معنوية الى مفعول تقدير كونه المعنوية لفظية فلان الضافة لا يكون في تقدير الالفصال لانها
 ليست مضافة الى معنوية حيث ان الالفظة الكاملة اي المشبهة لفظا ومعنى معنوية وفي غير مفعول
 عندهم واما على تقدير كونه المعنوية الاستمرار فلكون معنى الماضي موجودة فيه هذا لكن الحق اذا قلنا
 زمان استمر اي مشتمل على لازمة الثلاثة يمكن ان يجعل لفظية ومعنوية وقد فوج به في شرح الباب
 وقال بعض المحققين ان اعتبار الوجهين في هذا الضافة لما يحتاج في صدره حتى منقوت
 بنفس من قبل صاحب الكشاف حيث جعل هذه الضافة في موضع لفظية في موضع او معنوية
 بهذا قيل في كلام الشارح نظر لانه جعل العام يعني الاستمرار في الخاص اعني الماضي وعلى تقدير
 ان ليس معنوية وخصوصا في نظر من جهة اخرى ويدور الزمان المفعول للمفعول والامانة في التثنية
 ثلثة ماضي وحال ومستقبال وعلى ما ذكره يكون الزمان المفعول لهما اربعة ويؤخر خلاف المشهور
 ويمكن ان يجازى بان الشارح ليس بغير التقدير في صدره لانه اربعة ومنها الفظة الجملية

للمعنوية بل معنوية

بالنق

بالنق بينهما وان المشهور ان الزمان المفعول للثمة لانهما لانهما لا تقترن بهما فاضلا عن الشهرة
 انتهى والثالث من تلك المواضع الفلانة اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها كجودرت بمرجل ضارب
 الوجه لا يقال كيف اضيف المسمى الى الوجه والوجه هو الوجه فيلزم اضافة الشيء الى نفسه فلما لا فاعل
 المسمى من الوجه فيكون من الضافة العام الى الخاص وقيل ان المسمى هو الوجه بل المسمى هو المفعول
 الذي له الوجه فان قيل لم يتعرف الى فاعل الى فاعله من من جملة المحركات العقلية
 قلنا ان اسم الفاعل من الفعل لا يرد قد يضاف الى فاعله السببية لكن بعد ان افصح عن كون فاعله
 بان نصب شيئا بالمفعول بعد تشبيه اسم الفاعل من لا يرد يعلم الفاعل من المتعدي فهو تدبر في اضافة اسم الفاعل
 الى مفعول ولذا لم يتعرف من البر والكم الفاعل من المتعدي فلا يضاف الى فاعله لزوم البر وعدم التمام بحقيقة
 على وجه التفصيل ان اسم الفاعل المتعدي والمفعول المتعدي الى كثر من واحد ايضا فان اتى الى المفعول
 واذا قبل هذا ضارب زيد او مخطى زيد لم يكن زيدا المفعول لان الضافة الى الفاعل على خلاف الأصل
 لان المضافة ينبغي ان يغير المضاف اليه فاسم الفاعل نفس فاعله فهو هو ولا يشبهه باضافة الى مفعوله واما
 اسم الفاعل الاذم واسم المفعول الاذم ويؤلف بين المتعدي الى مفعول واحد ما ريد اضافة الى الفاعل
 بوساطة الكلام كجودرت بمرجل ضارب فاعله على التثنية المفعول في اضافة البر وذلك بان ينقل الضمير
 المتعدي الى اسم الفاعل والمفعول فيكون فاعله ما كانا فيرفع الفاعل في مفعول فتكون زيدا فاعله
 الالفظة الصفة المشبهة على كانت تشبه باسم الفاعل لفظا ومعنى باللفظ انما شئنا ونجمع ونؤمن كما
 ان اسم الفاعل كذلك تقول حسن حنون حسنة حسان وابدع ابداعا وابدع ابداعا
 بضمض كما تقول ضارب ضاربان او اذم معنى لانهما من قام به الفعل كالفاعل ولذلك سميت بالصفة
 المشبهة بسميت به في جميع انواع على تكميل التشبيه وتوسعا في الكلام وطالم يكن لها مفعول يضاف
 اليه او ينصب جوزا فاعله الى الفاعل وينصبها اياه تشبيها بالمفعول نحو الحسن الوجه ونصبه
 فاحفظ هذا فان من اسرار الحقيرة والكفون الحقيقية وما عداها اي ما عدا التثنية واعداد اربعة
 على راي من يجعل اضافة افعال التفصيل لفظية اضافة معنوية وبالجملة الضافة الى معنوية اما
 كان المضاف اسما غير متفق سواء كان مصدر او غيره او مشتقا غير عامل في المضاف اليه كجودرت بمرجل
 زيد ومضارع بمرجل زيد واما لفظية كان المضاف مشتقا عامل في المضاف اليه كجودرت بمرجل ضارب
 بكر وحسن الوجه وهو لفظي لانه لا يغير في التثنية او في المضاف اليه كجودرت بمرجل ضارب
 كجودرت بمرجل ضارب كجودرت بمرجل ضارب كجودرت بمرجل ضارب كجودرت بمرجل ضارب كجودرت بمرجل ضارب

اسم فاعل لازم
 واسم مفعول لازم

المربيع يعني اذا كان المضاف اليه مذكورة في المعنوية كتكتب المضاف منه التخصيص وزوال بعض
 الشئ نحو غلام رجل وهو طوط وان كان المضاف اليه مفعولة كتكتب المضاف منه نوعه فيكون غلام زيد
 لانك اذا قلت غلام كان ثانيا يعاين مختصا بواحد فاذا اختلفت تعرف وصار مختصا لواحد بعينه
 ويلو زيد فان قلت هذا وان تعرف وصار لواحد بعينه لكن لم يتعين الغلام في نفسه لان هذا
 اغاييم اذا كان لزيد غلام واحد اذ كان اكثر من فلان وقد اطلقوا في قضية الاضافة المعنوية
 قلت نوعها باعتبار العدد وتحقيقه انك اذا قلت غلام زيد جاني فلان ان يشرب الى غلام
 معين من بين غلمان له زيد خصوصية لزيد بحيث يجمع اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان
 اما لكونه اعظم غلمانا او اشهر بكونه غلاما او يكون غلاما معهودا ثم قد استعمل على خلاف وضعه
 فيقال جاء غلام زيد من غير انارة اسما واحد معين وهذا لا يسم الاقادة التورية يا رجل الوضع كما
 معروف بالعام فانه في اصل وضعه لواحد معين ثم قد استعمل بلا انارة الى معين لقوله ولقد امر
 علي بن ابي طالب بتبني محضيت ثم قلت لا يعني فانه لم يرد به لشيء معين اذ ليس فيها اطلاق ملكة الحكم لنفسه المعنى
 ولقد مرت على النبي من الليث ما لو امكنه بجمع النبي بجمع جعل ربي وصفا واغادتها اي التور
 والتخصيص هذه الاضافة مرفوعة على انه فاعل اقادة اي اغادتها اي صافه المعنوية دون
 اللفظية لان الاتصال بينا في اللفظ في المعنى اما في اللفظ فلا اتصال اليه متصل بالمضاف
 ومخرج معجبت تترتل منه منزلة التنوين واما في المعنى فلان وضع اضافة المعنوية التقيد ان
 لواحد محاييل عليه المضاف مع المضاف اليه خصوصية ليست للباقي مرفوعة الاضافة المعنوية
 عند عدم امارة اسم عام الى اسم خاص بواسطة الحرف فلي كان الاتصال بينا في اللفظ والمعنى
 معا ينبغي ان يفيد التورية والتخصيص في المعنى المضاف بعد اقادة التخفيف اللفظي ليكون
 قدرة منزلة اللفظ على قدر منزلة المعنى وهذه التورية يظهر ما يتوهم من المصادر على المطر
 واللفظ الاتصال في اللفظ فقط والمعنى في الاتصال ولذا سميت لفظية ولم تعد الا
 تخفيفا لفظيا فان قلت ماذا تقول في ضارب رجل فان الضارب قد تخصص وزوال
 عنه بعض الشئ بالاضافة الى رجل كما في غلام رجل قلت التخصيص الذي في ضارب
 رجل لم يحصل بالاضافة بل كان حاصل الضارب من رجل حين كان منصوبا به ايضا بلا
 تفاوت في حال اسم الفاعل ارجع الى مفعوله ويلو النجوم اذ من حال الاستقبال
 لا يقال لانك لان الجمل فعل الله سبحانه وفعله مرفوعه عن الزمان قلت كونه يجمع الى حال

واستقبال بالنسبة اليه وانهما قلنا من اذ من بدل له علم في المفعولين ويلو اي واحد
 منها النجوم والكاف في كماله ولا يعمل اسم الفاعل ما لم يكن بمعنى الحال والاستقبال والاعتماد
 عطف ما قبله بحسب المعنى اي لا يعمل الا بشئ طارئة الحال او الاستقبال او الا عطف على احد
 الاسماء الستة كما سيجي فيكون اضافة لفظية في تقديره لا اتصالا غير مقيدة للتورية
 او التخصيص فلا يهتدون صفة له فيكون بدلا منه ويجوز فيه الرفع والنصب ايضا اذ الرفع
 فعل الله ختم محمد اذ هو في اي هو اي الله تعالى جاعل النجوم واما النصب فتقديره اعني او امه
 وعلى كل واحد من التقديرين يقال في عرفهم انه ينصرف على المدح كما يقال انه نصب على التثنية اذ قد علمه
 اذم افعاله تقديره اذم فظا واما على تقديره اعني فلان اعتناء المذموم والثناء به اذ كان لاني صد الذم
 يفيد المدح والنصب على المدح في عرفهم ينحل كل موضع يفهم من تقديره عامل المدح هكذا افادنا بعض من اسما
 نذني افعال الله تعالى ويؤثر كلام شرح اللباب فان قلت بعد جعلكم اياه راجع الى جاعل يدل منه اي ما
 لفظية الله تعالى فاني اسم افعاله البديل هذا استقام النكاري واللام في ان افادته متعلقا بما سبق
 الاستقام المذموم كانه قال لا يصح ان يكون جاعل شيئا من افعاله البديل لان افعاله اربعة بدل الكل
 من الكل ان صدق البديل على ما صدق عليه البديل من كونه تعالى احدنا الصراط المستقيم اسم افعاله الذين
 فان هم افعاله الذين عين هم افعاله المستقيم صدقا وان تعابيره فهو ما وابدل البعض من الكل ان كان البديل
 بعض البديل منه في جادى القوم كسرى او بعضهم وابدل الاشغال ان كان بينهما تعلق غير الكلية
 والجزئية بمواد كان الثاني مشتملا على الاول كسلب زيد ثوبا او على العكس نحو قوله تعالى يكون لك
 على الشهر الحرام قال فيه ولم ينقل احد على الاخر اصل هذا الاشغال فانهم قالوا حين فهو البديل الى ان
 ربيعة انما سمي هذا الاشغال لان البديل منه مشتمل على البديل لانه اشغال المقوف على المقوف
 ان حين حيث كونه والافعال البديل اجمالا متفاضلة بحيث يتوقف النفس عند ذكره الى ذكره ان يبين
 ما وجد اوله في ذكر البديل لمحصلا ما دل عليه الاول من ان فعل هذا لا يجوز ان يقال في بدل
 الاشغال بنى الوزيد وكيد لان الاول غير محتمل لانه يوجب عفا عن قولك بنى الوزيد ان الباني
 هو كيد وقلت ضربت زيد اعبدته كان بدل الغلط لان ضرب زيد مقيدة غير محتاج الى شئ
 آفة فاعلم انهم قالوا يجب ان يكون في بدل البعض وابدل الاشغال ضم عايد الى البديل ليس بخلا
 بدل الكل فان العناية بهناك تعني عن الراء كما قالوا ان الجملة الواحدة ختم اذ كان عين
 المبتدأ وعبارة في غير هذا حاجة الى الضمير الرباط كقول الله عز وجل عليه سلام افضل ما قلت

طلس
 بدل

انا والنبوت من قبل لا اله الا الله فذلك قول زيد منطلق ثم ان هذا الصف قد يكون مقدر انما جادف
 ثلثة زيداى منهم وبدل الغلط ان كان الاثنان بالمبدل منه وقع غلطاً كمررت برجل حمار يعنى
 ان ارد المتكلم ان يقول مررت بحمار فسبق لانه الى رجل ثم تداركه فقال بحمار الى ذكره وللفظ
 لدفع هذا الغلط فيكون الغلط في المبدل منه وهذا قالوا بديل الغلط بالاضافة ولم يقول البديل
 الغلط بالصفة فمعنى بديل الغلط بديل الشئ من الغلط قالوا بالاضافة في القسمين الاولين
 بياناً في الاخرين الى السبب اى البديل الذى كان سبب الاثنان به وقوع الغلط في المبدل منه
 وقيل بالاضافة في البديل الغلط لانه لا سبب كى كوكب الخرقاء ولعل يذرونى لان الاولى تسمية
 بالاعم الاغلب اذ قد يكون سبب التسمية كما يكون سبب الغلط وكذا في بديل الاشغال فاعني فيها
 سبق وهذا اى بديل الغلط لا يكون الا من غير رؤيه وفكر ولهذا لا يجزى في كلام الفصحاء
 قوله في اعل لا يجوز ان يكون من الاول والثاني اه مرتبطاً به قوله الى قسم من اقسام البديل لان اف
 اربعة اه ولا شعار على الكلية والجريئة ويلو اى الله سبحانه تعالى اى منزلة بالعلم عنيها ولا من ا
 الثالث لان الاشغال اعالي منزلة الاجسام غالباً ولا من الرابع لان كلام المص ليس
 بكلام غير فكري وهو فظاً يكون جاعلاً بديل من لفظة الله لان استقاء الافام عنه اى جاعلاً باسم
 مجعداً يقال هذا الكلمة باسم اى بعدت بعني جميعية كما يقال فيهم اى بكلمة بديل على الاستقاء
 المقسم وهو منطلق البديل عنه اى عن جاعل وهذا اى قولنا لان استقاء الافام عنى اهـ
 قول المعقول اى العلوم العقلية كالكم والمنطق وغيرهما لا وجود للعام كالانسان الا في هي ا
 الخاص والا فاذكر زيد وعمر وبكر وغير ذلك فلنا التحقيق بهما ان القول ببديلية جاعل من الله
 متعلق ببديلية قوله مجاز من خبر اى مجاز كانت العلاقة المتعينة من معناه الحقيقية والمجازي
 والمجازي غير شبيهة بالعلاقة السببية والتبعية وغير فانه اذا كانت العلاقة يبدو التشبيه
 يسمى المجاز بالاستعارة دون المسار على ما يجزى من قبل اطلاق اسم التبعية على التابع لان البديلة
 في الحقيقة موصوفة اى موصوفة جاعل وايها بالجر على الحكاية وهو الاقصر وجاز رفعه على
 على الجرية اذ التقدير اى جاعل الشئ فانه نكرة وقعت بدل من موصوفة فبكرة اى و
 جاعل فلم يلزم ترك الواجب والاسم اما الامور فبالاسم من الاعلام الغالبة عليه ومنه انما
 ما اتقاه كالتيم والصق اعني ان الاله في الاصل من اسماء الاجناس كالرجل تقع على كل معبود
 نحن وباطل ثم غلب على ذوات المعبود وبالقي كان النعم فيه اسم لكل كوكب ثم غلب على

الزبا

اكثر باوان الصق اسم لمن اصابته عاصفة ثم غلب على فريد بن نوفل وهو الله في هذه الفرة فتحق
 بالمعبود بالقي لم يطلق على غيره اصلاً وعلمه بديل على هذا التقديم لا شئ طاعلة بالاعتقاد اما على المو
 صوف او على غيره من الامور الخفية او السنة على ما يجزى اذ لم يكن التقديم كذلك بطل وقد
 سبت علمه في المعقولين فان قلت من ايس علم علمه في المعقول الثاني بشهادة فيجوز الكلام اى
 يتعلق قوله كالمخ بغيره جاعل النعم معنى واذا اعل في الثاني علمه الاول والابازم اقصر
 العمل على احد المعقولين وهو علم على ما بين في المطولات فان قلت هذا اعني اذ اعمل في شئ
 وهو علم جاز ان يجعل جاعل معنى الماضي ويكون كالمخ معقول الفعل مقدر على جاعل كما قالوا
 في زيد محيط عا درها من ان درها منضو باعطي المقدر الدال عليه لفظاً معطى قلت نعم يمكن
 ذلك لكن بشهادة فيجوز الكلام غنى ذلك التخليع من له طبع سليم وعقل مستقيم وبازم ايضا
 ترك الواجب على مذهب ابن الحاجب ويلو اى مذهب وجوب النعت اذ ابدل النكرة
 وهي جاعل باسمها لعدم نفعه بالاضافة كما قالوا من من المعرفه ويلو الله هاهنا وبازم ترك
 الحسن يقتضين على مذهب الجمهور كما هو بانه فيكون اى فيكون آله حين كونه هو البديل
 في الحقيقة من القسم الاول معني بديل العين من العين لا معني بديل الكل في بزم ما ذكرتم
 من اقسام الكلية والجزئية وبديلية جاعل على المجازية من القسم الثاني قوله ببديلية مبتدأ
 من القسم الثالث خبره وان امكن كونه من الاول معني العين من العين معني الاشغال
 وجود التعلق بينهما غير الكلية والجزئية لا شئ الظرف على المظهر وكما صرح به اى يكون مع
 الاشغال وجود التعلق بينهما مطلقاً النفاة فلا يلزم ما ذكرتم من اقسام الخمسة هذا فضل
 الخطاب ثوتون عند انعام طائفة من الكلام والاخذ في الاخرى والتقديم في هذا او خذ هذا
 وهذا اى الامم المذكور كوكباً ذكره واقع الامر هذا المذكور الى غير ذلك على ما سبب من المناسب
 ملكن بغي هاهنا سوا ال ناس من ثادة الصحابة ارتفعت عن اقسام البديل وهو ان قولنا
 جاعل زيد علمه او خوه احمان من اى قسم من اقسام البديل قلنا انه من الرابع ويلو البديل
 الغلط لان عدم كونه من الاول والثاني ط لعدم كونه الثاني عين الاول ولا بعضه وكذا لعدم
 كونه من الثالث وهو بديل الاشغال لان شرطه كون المتنوع بحيث يطلق ويراد به
 التابع وكون النفس عند ذكره منتظمة ومثوقة الى ذكر التابع الا بى انا اذ قلنا سلب
 زيد تعلم ان المسلم ليس هو نفس زيد بل شئ مما يتعلق به من ثوبه او قلنونه او

انما سبب

العمل

من الكلام

جلده او غير ذلك فتشاق الى ان يذكر نوبه وهذا الشرط منتف عما قلتم من المثال فلا يكون من
 بدل الاشتمال فتعين انه من بدل الغلط لا اختصار الالف في الاربعة كذا ارجو كالمذكور حاشا
 زكريا في المطول لشراف الدين الجرجاني رح ولكن فيه ما هو موهوم من حيث جملته طافية
 صلة والعابد هو فاعل الظرف يعني الفير الذي اشتغل اليه من عامله المقدر والضمير الجرجاني والبارز
 عايد الى ما ذكره الخواشي المطول وفيه المقدم خبر المبتدأ اي ما شئت في المذكر كذا في خواشي المطول
 من الخلل الضعيف حاصل فيه اي فيما ذكره من ان لا يخلو ذلك اي من حصول ما فيه فيه من
 الغلط هو بفتح الفاء وكسر الطاء وفتحها من التصرف بحوزة الادراك وبعد الكلام اعني قوله
 فيه ما فيه اشارة الى اعترافه بحدوده على المطول على زعمه قيل يوان يقال انما ان تعين كونه
 من بدل الغلط اذ يكون المثال الاول والثاني من بدل الاشتمال لوجود التعلق المعنوية
 فيه اعني علاقة الملكية والافادة التي هي غير الكلية والجبرية وكذا المثال الثالث من الاشتمال ان
 كان المأدوية والافاض بدل الغلط وانما قلنا على زعمه اذ لا يخفى عليك ان مجرد وجود التعلق لا
 يكف في بدل الاشتمال وان توهم ان ارجح كفاية نظم الى ما يفهم من ظواهرهم في تقييد البدل الى
 اربعة بل لا بد من شرط كون المتبوع محبب يطلق عليه على ما مر جو اربعة مواضع لا يخفى في الكلام
 متعلق بجعل والمفعول الثاني لجعل قوله كالمثلج ان الكاف اي هو اما الكاف وحده نصب
 نصب على الحال وان كان من الكاف خبر الكسرة حال من مفعول معنى تقدير اي انما ان جعل
 الكاف وحده ان منور ان جعلنا اي الكاف فهو بذكر ويؤنث وكذا اباي الخ
 في زنايته بتأويل الكلمة وتذكرين باعتبار الحرف عن المثل هذا الغايستقيم على ان
 الاغش لك على اي سببه فانه لا يحكم بالجميد الا عند الضرورة حيث يدخل الحرف الجبر
 كقولك يضحك منه كالبهائم اي عن غير مثل البهائم الذي يذوق للطائفة ان قلت ما الفرق
 بين كونه الكاف اسما وبين كونه حرفا قلت الكاف وكذا على وعن اذ كانت اسما يكون
 المراد بهما شيئا وعلوا ونجوا من غير ملاحظة الخصوصيات واذ كانت حرفا يكون المراد
 بها تلك المعاني خصوصا حيثما لاحظت خصوصياتها يوفق ذلك بالعلامات والنزاهات كما
 في سائر الاسماء المشتركة او الجارية الجور ان جعلنا حرفا اي كاي كالمثلج في النظام
 متعلق بجعل ايضا فكما هي اي قوله في الكلام وقوله في الطعام طرفا لغوا لا يستقر وانما قال
 كلامها هي لان قوله كالمثلج على تقديره في الكاف طرف يستقر لانه في الاصل احد جزء الكلام

عنه فتم المبتدأ وان جعل الكاين بحسب التفسير مجرى افعال القلوب في مجرى الدخول على المبتدأ او الخ
 لا في خصايصها وبغولنا في مجرى الدخول عليها لانه خصا بها بظن ضعف ما ذكره الضوء حيث
 قال من افعال القلوب المبتدأ اعني للمفعولين المتخالفين الاقتصار على احدها وقد عرفت انما في
 وجوب عمله في الاول والآخر من الاقتصار على احد المفعولين فان امتناع الاقتصار على احد المفعولين
 من خصايص افعال القلوب لا يوجد في غير ما من المتقاربات وان يراد ليس المراد من امتناع الاقتصار
 المذكورين حاشا هنا اقتصار المذكور على احد الذي عدم من خصايصها حتى يرد ما ذكره بل المراد امتناع
 اقتصار العمل على احد فتدبر فانه تقييد فان قلت ما الفرق بين اللغو والاستغناء قلت ان الفرق مطلقا
 سواء كان ظرفا زمان او مكان او جارا او مجرورا فانه جار مجرى الظرف لاحتياجه الى الفعل احتياجا
 الظرف اليه كناية لانه لان الظرف في الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعنى في ولذا اسماه بعضهم ظرفا مطلقا
 حيثما يكون مستقر اذ اجتمع فيه امور ثلثة الاول ان يكون المتعلق بفتح اللام اي متعلق الظرف
 متصفا فيه بفتح الهمزة اي يكون الظرف بحيث يفهم منه فاعني علمه وان لم يعلم الالفاظ العربية
 واوضاعها والثاني ان يكون المتعلق من الافعال العامة كالحصول والكون والوجود والاستقرار
 والنبوت والثالث ان يكون المتعلق مقدر اخر مذكور اخر زنايا بالشرط الاول عن مثل مرت
 يزيد فان المتعلق هو مرور المور وليس متصفا في الجار والمجرور بل هو امر خارج عن الظرف
 اي لا يفهم منه فاعني قطع النظر عن غيره واخر زنايا الثاني عن قولنا زينة الدار اذا قدر متعلق
 الكاين فيه دالة عليه فانه متعلق مقدر في الظرف لكنه ليس من الافعال العامة ولذلك احتج
 ذلك المتعلق الى قرينة دالة عليه وان كان علما احتياجا اليها به وعليه ان حاشية المستقر لا
 كفاء بتقدير الفعل العام الذي هو اقل مراتب التقدير لا وجوبه على ما اشار اليه الشريف
 في بشرية المغنل وقد صرح الغافل ايضاً بانهم يقدرون في الظرف المستقر فعل عام اذا لم يوجد
 قرينة الخصوص وانما اذا وجدت فلا بد من تقديره لانه اكثر قابلية وتحقيق الكلام في هذا
 المقام على وجه يفتح المرام ما قاله الشريف المحقق في الكاف من ان هذا القسم من الظرف
 انما يستقر لانه استقر فيه معنى علمه ونعم منه فان لم يفهم من سوي الافعال العامة كان الفاعل
 المقدر من تلك الافعال وان فهم منها شئ من خصوصيات الافعال كان المقدر بحسب المعنى فعلا
 صائغا في اسم الله الرحمن الرحيم فانه قد يفهم منه ثارة بقرينة الشروع في التواذة خصوصا

مطلوب
 من كونه مفعولا

فعل القراءة فيقدر له قرء باسم الله واخر انهم بغيره الشروع في القيام خصوص فعل القيام
 فيقدر اقوم باسم الله وغير ذلك بحسب المقامات قال وذلك اي تقدير الفعل الخاص لا
 يخرج عن كونه ظرفا مستقرا لان معنى ذلك الفعل الخاص استغفر فيه ايضا وجاز تقدير الفعل
 العام لتوجيه الاعراب لما كان تقدير الافعال العامة مطردا بغيره النجاة وفتر والمستقرا على ما عليه
 محذوف وعلم انني كلامه واحترزنا بالثالث عما اذا كان المتعلق متصفا للظرف من الاعمال
 العامة لكنه مذکور لفظا نحو زيد حاصل في الدار واذا لم يوجد بهذه الشروط الثلاثة يكون الظرف
 في لغوا والخاص ان الاستمرار منوط بوجه الشرط باسرها والغوية بعد احدى
 مثال المستقر زينة الدار اذا قدر المتعلق حاصل او مستقر او موجود او كائين او ثابت او غير
 ذلك ومثال اللغوي زيد حاصل في الدار ومررت بزيد وعلم ان قولهم الظرف مستقر بفتح
 الفاء على الحذف والابصار اي مستقر فيهم من قبل قولهم المال مشترك كما انهم به كلام انش
 يقع وجه التسمية بالمستقر وقد عرفت وجهها اما وجه التسمية باللغوي فانه ان الظرف بهذا
 الغو بالنظر الى طائفة الكلام لانه فضيلة يقع الكلام بدونه او لانه يقع من جهة العمل حيث لا يعمل
 اصلا في المظهر ولان المظهر قال بعض المحققين من انشراح الباب وهو تسمية جالب
 عن التسمية بغيره انه اصطلاح مجرثم قال واما ان افلا احب تسمية بالغو لوقوعه في التزيل
 والحدث فغيره اذا اخل بالادب فيمنه ظرافة خاص اي حاصل على وسيله المستقر طارفا عما اذا
 الماخو في الاول خصوص العامل وفي الثاني عموم انتهى وقاله عطاس الاعراب هو المستقر
 ولا يتم الكلام بدونه بل هو جزء الكلام وليس للغو ذلك لانه متعلق بكسر اللام لعلها
 كوروا الاعراب لذلك العامل ويقع الكلام بدونه قال بعض الفضلاء من المتأخرين ان الفجر
 قاله المستقر حظ ومحل من الاعراب ونون اللغو ولم اجد في كلامهم ما يحقوه ويبين موضعهم من حيث لا يتم
 عليهم الاشتراط في الاعراب المحل حيث قالوا بيزيد في مررت بيزيد في محل النصب واذا في
 معطوفه النصب كقولنا مررت بيزيد وعمر واولو لغو فاقول متوكلا على الله ومعطوفه على فضيلة
 ان مرادهم بذلك ان لا محل له من الاعراب غير هذا المحل لان لا محل له من الاعراب اصلا
 للمستقر ذلك لا يري انك اذا قلت زيد في الدار رفع الدار محل من الاعراب من جهة تعلقه بالجر
 الحقيقي وخلافه في غير من جهة انه يلو بالجر بعد حذف ذلك بدليل انتقال القوم من ابيه فلا محل له

من الاعراب على ما لا يخفى على ذوي الالباب بخلاف ما اذا قلت زيد حاصل في الدار فان له محلا
 واحد انتهى كلامه لكن التحقيق الذي يتخلل به عقد الفول ويزو به تحريم العقول وهو التحقيق با
 لقبول ما قال بعض المحققين من انك اذا قلت مررت بيزيد فالجار والمجرور ظرف لغو
 متعلق بمررت لا محل له من الاعراب وانصبوب المحل على المفعول لانه يلو بالجر ودر فقط وان
 كان الاكسر ون على خلافه وهو ضعيف لان الحار كالجذر من الفعل اذا لازم يجري مع الجار
 يجري المتعدي الا يري ان معنى مررت بيزيد خبرت بزيد او قد فعل لا يكون معوله ولا
 لو كان الجار والمجرور في محل النصب لا منع تعلقه بمررت لانه لو تعلق به لكان ظرف لغو
 فلم يكن له محل من الاعراب وهذا التحقيق الذي ذكره هو الملايم بقولهم لا حظ له من الاعراب
 وبو يذ ما ذكره كسب المتأخرين من ان التحقيق هو ان النصبوب المحل والمرفوع المحل يلو بالجرور
 فقط لان اثر الجار في تقدير الفعل واقتضائه الى كسب طائفة والتضعيف وان جعل الفعل
 المجموع منصوب محلا ان محاييغ لنا اشكال ويوان الظاهر من قول انشراح ولا يتم الكلام بدون
 المستقر بل هو في الكلام ومحل من الاعراب دون اللغو ولم اجد في كلامهم ما يحقونه ويبين موضعهم من
 حيث لا يتم عليهم الاشتراط في الاعراب المحل حيث قالوا بيزيد في مررت بيزيد في محل النصب
 واجازوا في معطوفه النصب كقولنا مررت بيزيد وعمر واولو لغو فاقول متوكلا على الله
 بخلاف اللغو فانه يتم الكلام بدونه ويوان الجار والمجرور اذا لم يقع في الكلام كما اذا وقع
 صفة المفعول او حالا عنهم لم يكن مستقرا ولم يكن له محل من الاعراب وقد مر حواكم اني ابل قد
 اخبرني به ان ارجع في هذا الكتاب تأملا ولا تغفل على وزن لا تنفرد فانه تحت ستره وفي الصلوة
 مجزورة معطوف على حمد الله اي اما بعد الصلوة وبني اي الصلوة من الله تعالى رحمة
 ومغفرة ومن عبادة من الجن والانس دعاء ومن ملايكته استغفار فان قلت بسم
 بصلوة الامعيان احد على القوي ويلو الدعاء قبل فريه ما يله لان الصلوة لغو
 ليست بحضرة في الدعاء بل مشترك بين الثائفة بجمعها قوله نعم ان الله ولا يكتم بصلون
 على النبي ياء ثمانية الذين امنوا صلوا عليهم وانتي فان قيل كيف استعملت معنية معا والاصح
 ان يقوم المشترك لا يجوز مطلق قلنا لان ان استعماله معنية معا فان تقديره ان الله بصل
 على النبي دم والملايكته بصلون على ما مر حواكم انيها سري وهو الا ان كان المعكولة اي الغر
 بصل الستة التي هي التهمة والقيام والقرأة والركوع والسجود والصلوة الاخيرة مقدار

اطل
 محذوف

الشدة والافعال المحصورة في القعدة الاولى وكبر الركوع والنظر الى موضع السجدة
 وقت القيام وغير ذلك من الواجبات الستة التي هي قراءة الفاتحة وضم السورة
 الهدا ورعاية الترتيب في النكاح في الصلوة على سبيل الرغبة وتعديل الاركان والجلوس
 والاقفاء في الحق والتشديد في القعدة بين والسنن التي هي رفع اليدين للتحريمة
 ونشر اصابعه وحمد الامام فليكن في الشدة والنعوة والتسمية والتاليهم سر او وضع يمينه
 على اثاره تحت السرة ونسج الركوع ثلثا واخذ ركبة بدهنه وتوجيه اصابعه وتكبيره جود
 ونسج ثلثا واذا شغل رجل اليسرى ونصب اليمنى والاداب التي هي كظم فيه عند التشاوب
 واخراج كفيه من كفة عند التكبير وغير ذلك على ما ذكره في الفروع فمن ايسر جاز ان يكون الصلوة
 من الله تعالى بمعنى الرحمة ولم يتعرض لكونها بمعنى الدعاء من عبادة ومعنى الاستغفار من الذنوب
 لكونها لغوية فحينئذ لا لغوي تدبر قلت لما كان للصلوة حقيقة وهو الله والاركان
 المعلومة والافعال المحصورة وعناية بالروح عطف على قوله حقيقة وبهي الرحمة ولما كان معناها
 الحقيقية غير متصورة من الله لانه دعاء يسأل بتعارف المحضوع ويؤيد على الاحتياط والله
 تعالى منزله عن حمل الصلوة على عابثها وبهي الرحمة واعلم ان الرحمة في الاصل
 التعطف ورفقة القلب وبهي كيفية تقايرها في تحصيل في حرة فتحمل على تدانيتها
 وايضا الانعام وبعثنا هذا يا اول الكيفيات التي هي المنسوبة الى الله تعالى
 في التمران كالطمان والغضب وغيرهما فاعلم ان وف العطف عشرة عشر في النجاة فمن ايسر
 الحاجب وبهي الواو الموصولة للجمع مطلقا اي للجمع بين النابج والمتبع في نبوة امرها كما قام زيد
 وعمر او في الحصول من شيء نحو قام زيد وفعدا وفي التحقق نحو زيد وفعدا وعمر وسواء كان الجمع مع
 ترتيب النابج او تعدد او الاجتماع في زمان واحد وبالجملة ليس في الواو دلالة على احد هذه الا
 جهالات وان لم يخل الوجوه على احدا وتعين بمعونة والفاء الموصولة للجمع مع الترتيب بالامثلة
 ونم الموصولة للجمع مع الترتيب وان كان في الترتيب فيقال في ثمها هن الليرة في الترتيب اي بلوا الاشعار
 بنها الامرين مع ان احدها يجرد عن الآخر رتبة من ان يكون الاول اعلى والثاني ادنى وبالعكس
 وبهي اي ثم لابي العاطفة مطلقا سواء كان او مفردا او جملة وقد تلحقنا نادا التانيث للتاكيد فتخصيص
 بعطف الجمل كما مر في قوله ففقت غمت قلت لا يخفى قال الامام المزي في رتبة الترتيب في علامة التانيث
 وهذه العلامة ينقل الاسم وبالفعل لا تانيث في الاسم في الوقف وفي الفعل كس الا ان يلا

اطل
 حروف عاطفة

فبدات كس ويكون تارة الوقف والوصل جميعا ويقال في الحرف فاذا دخلت حرة بالفصح
 نحو ابيت ولات وعتت وتبعي ناء في كل حال انتهى وجنح الموصولة مع التانيث الى مدخلها في
 الاعتبار بشرط كون الحرة لا قوي او لا ضعف من المعطوف عليه ولو بناوبل وسبحي من التانيث
 تخفيفه واو اما الموصولة لان لا المتعد ومما لکن لم يجب في او ذكر اما قبل المعطوف عليه
 ولزم في اما كل يوم الواو قبلها ولهذا لم يجعلها بعضهم عاطفة وسبحي تفضيله وقبل بينما
 فرق اخر من حيث ان اما لا يقع في التانيث الا يقال لا تقرب اما زيد واما عرو او يقال
 او عرو او ما ينبغي ان يعلم ان اما بجارية بلا او نحو هذا او اما ذاك ورعا سبي نحو مكره
 ايضا اذا كان في الكلام عوض عن تكرر رعا نحو اما ان مكنته جديلا والافا كنت فقوله ان تكلمت بهذا
 خبره محذوف اي شكك بالجميل موجه والعوض ان شرطية المدغم نون في لام التانيث
 ورعا سبي بفتح الهمزة على ما حكاه قطرب واما وبهي متصلة تدخل المفرد والجملة بعد هي في الاستفهام
 وبطلب عما نابت من احد الامرين ومنقطعة بمعنى بل والهمزة بلها الجملة وبهي بعد الجبر وبعد
 الاستفهام والهمزة وهل ولا الموصولة لتنف ما ثبت للمعطوف عليه من الغم الذي عطفيه كوجاهة في
 زيد لا عرو او فلان اي ابا بعد الايجاب ولا يعطف به الجملة وهل الموصولة لا تراها قبلها ان
 ما بعد ما مفرد كان او جملة عن الاثبات الى الاثبات وعن النفع الى النفع او الى الاثبات ولا
 كن التخفيف الموصولة للاستدراك اي لتدراك الوجود لا لتدراك الخلق في قبلها بالكون ويكون
 ذلك في المفرد والجملة لكن في المفرد بعد النفع اذا لا بد من مخايرة ما بعد ما قبلها ولا محال اعتبار
 معنى النفع في المعطوف هذا وبهي غايته عند البعض وبهي ماعد اما ولكن واحد شرع الكاكي
 حيث قال في المغتسل واي على قولين لكن الجمهور على ان ما بعد اي عطف بيان لما قبلها وقد ابد
 رايهم بان ائمت اللغة يفسرون به الضم المرفوع المتصل بالناكيد وفصل والضم المجرور بلا عا
 رة الجار وان سابه الحروف العاطفة يقتضي المغايبة ببدء المعطوف فين فان العطف التثني
 بالواو والفاء قليل وسعة عند البعض ومنه التثني وبهي ماعد اما لان فيما اي في ان
 ما تعاكس للمعطف الا ان في كونه متصلة المنع وقوله من وجهين صفة مانع اي مانعا كما بينا من
 وجهين الاول وهو عما قبل المعطوف عليه في قوله لانا جادف اما زيد واما عرو واما عرو
 حرف العطف عليها في واما ولو كانت حرف عطف لانح دخول حرف عطف اخرى عليها
 الاية ان لا يقال جاء في زيد او عرو فليست من المانعين لم يجعل ذلك البعض للعطف

والحاصل انهم اى قائلين بان حرف العطف عنهم بحلوه لا حرف عطف لورود السوال على من
يجعلها في قولنا جازة انا زيد واما عمو وبان يقال ان حرف العاطفة فيه انا الاول واما الثاني
فان كان الاول فللعطف عليه يستلزم على سبيل التكرار وان كانت حرف العطف انا الثانية
فاى حاجة الى الواو التي حرف العطف وقيل حل بهذا الاشكال مني على عميد معدي بطلها
وبنى ان الحاجة في انا السبوت عند ما تارة اقول اقول بعضهم ويلو على وعبد القاهر والنظر اليهما
الزئيرى ان انا فيه ليست عطفه لا الاولى ولا الثانية والعطف لعم وعل زيد في مثالنا هو الواو
واما انا ينفى التردد بدو التقب فقط وقال بعضهم ان العاطفة انا الثانية دون انا الاولى
مستبعد بصحة قيام او مقامها نحو جاز في انا زيدا وعم وعل يكون الواو لعطف انا الثانية على
اواو ولي فليكون انا الاولى للترديد فقط واما الثانية للترديد وعطف عم وعل زيد في المثال
المذكور وقل بعضهم ويوا الامام الا انه لا يرد في انا الاولى والثانية نحو حرف عطف الواو
في محالنا قد عطف انا على انا حرف واحد واما الاولى واما الثانية قد عطف انا على زيد
ولا يخفى ركاز هذه القول اذ لا وجه لتقدم بعض العاطف على المعطوف عليه فانج الملة والحق ان الواو
بي العاطفة واما مفيدة لاحد الشئين غير عطفه والواو اذن في قوله انا الى جنبه انا الى
نار قد روي اندفاع السوال على هذه الاقوال الثلاث طرا ذين دفع بالسوال باختصار المذهب
ولكن قد يرد ذلك المذهب بان لا يلزم من صحة قيام او مقامها ان يكون للعطف كاد فان ان المصنف
قد تقوم مقامها فالمصدر ربه مع ان الاولى ناهية للمضارع دون الثانية فافهم هذا الما
والبحث عن معاني الحروف العاطفة وبيان الفرق بينهما لا يليق بسد المقام ولكن
قد انشرنا اجمالا تيمنا بالمفيدة في شية على حرف جر تسمى جر بها والضمير مجرور المحل لكونه
مضافا اليه للشيء وهو اى الضمير المذكور راجع الى الله والجار والمجرور متعلق بالصلاة والنية
من النبوة بضمينين وتبدل الواو ويى اى النبوة فعوله كذا كورة والانبوتة فاصل بغير
الهمزة ويى اى النبوة ما ارتفع من الارض في يكون معنى النسخ الذي شرف مجرور شرف بالندبة
على سبيل المطلق ويلو اى النبي في اى على تقدير كونه من النبوة فعيل بمعنى المفعول والجمع اشياء
او النسخ مائة من البناء بفتح نين ويلو الجرح والنسخ من اخر من الله تعالى ويلو فعيل بمعنى المفعول
والجمع بناء مثل على وتجمع ايضا على النبى لا يقال كيف لا يعود ماله وفعل الجمع والتصفية
الاشياء لا اصولها لان الهمزة لما ابدلت طرا يلزم الابدال جمع باصل ماله في علة كعيد

واعباد وقيل النبي الطير ومنه يقال ان الله تعالى النبىء لكونهم طبق الهداية الله تعالى فان
قلت ما الفرق بين النبي والرسول قلت بينهما عموم وخصوص مطلق لان الرسول من انبياء
رباني والهام النبي والالهام هو الفلا معنى في القلب بطريق الغيب لا بطريق الوسوسة والنبى
من الالهام السهي اعم من ان يكون له كتاب او لا فكل نبي رسول من غير عكس كما اطلق النبي على رسوله
لما اطلق الله عليه اعم في قولنا والصلوة على نبيه فالمراد به النبي الذي هو معنى الرسول لا ما اى
لا النبي الذي وجد بدونه اى بدون الرسول تخفيفا بمعنى العموم فليتل في هذا المقام ولذا اى
وكونه المراد به ما ذكر جعل الله قوله محمد عم عطف ببيان نبية مجرور او عطف ببيان وهو ان
يج الذي لا يضاف نفسا بانه لا يضاف باعني الدلالة على ان فيه كما في الصفة انما يكون
باسم مختص بالمبين بفتح ابي اى متبوع وعند الشرح التمام وعند بعضهم وعليه راي الغافل
التفناز في راجح لا يلزم كونه اسما مختصا به اى متبوعه بمعنى انه لا يجب اختصاص ذلك الاسم
به على الاطلاق بل لا يلزم ان يكون مختصا به في الجملة وادله بالقياس الى بعض ما يطلق عليه لفظ
المتبوع والتا تخفيفا ان قصد بعطف البيان ان الالهام محقق واقا تقديره ان قصد به رفع الالهام
مقدرك قوله تعالى لا بعد العاد قوم هو وذلك انه لو قدر اشتباهه اقام مشترك الاسم بينهم
وبين غيرهم ولما من جواز اطلاق الاسم على غيرهم لما اركنهم اياه فيما اشتهر وادى من العتو والعناد وغير
ذلك نحو لا تدفع ذلك الاشياء بحل قوم هو عطف ببيان العاد فطوطف البيان ها يندل في انا
بهمام التقدير اعني بالاقصود وحقا العن شيا بية نوع غير نوع اذ قصد به المدح لم يجب الا
اختصاص اصلا لا مطلقا ولا من وجه والسند ذلك البعض بقوله المودع من العايدات الطير
يسمى كيان ملكة بين الغيب والسند قوله والمؤمن مجرور ربوا والقسم العايدات الحديثة
التي من الحيوانات جمع عايد وهي اوى العايدات انا منصوبة بالمؤمن لا عفا على الموصول لان
الالف واللام في معنى الذي او مجرورة لاضافة المؤمن اليها اضافة لفظية فالطير انا منصوب ومجرور
على انه عطف ببيان لها وقول ان راجح فان الطير عطف ببيان العايدات مع انه ليس مختصا بها
بفعل كليهما وجملة عسما حالية وركبان بضم الراء جمع راكب مرفوع على انه فاعل عسما والغبل
بضم الغين المعجمة او بفتحها والسند بفتح نين السمان موصوفين في الحرم والمعنى اقسم بالله الذي
يؤمن الطيور العايدات اى يجعلها ما مونة بحيث عسما اى ماعا على سبيل الفرق والاشفاق
ركبان ملكة بين هذين الموصوفين لكن لا بد ان يكون باسم مختص اى اشترط الاختصاص لكن
العايدات من الاول بهذا السند راجح قوله وعطف ببيان انما يكون

بطل
الفرق بين النبي والرسول

لم يشترط الا وضحية بل ان كان حصل الايضاح من اجتماعها اي في ازان بوضع متبوعه عند
الاجتماع ولا يكون او وضع من عند الالفه او كما اذا سمي ثلثون رجلا لم يكتفى واحدا منهم مع غيره
من غيرهم بان خفض ولا شك ان ابا خفض او وضع من غير حال الاثر او اذا قيل جاءني ابو خفض
ثم كان موضوعه لفظا وكذا لا يلزم ان يكون الثاني اسما من الاول فان زيدا او اسما بكنية
اكثر من اثنائه باسم مع كون الكنية مشتركة دون الاسم فاذا جعل الاسم عطف بيان او ضمما
ان المتبوع اسما ويلو اي عطف البيان بحج لا يصح غالبا وان حج به للمدح فليكن كما قال صاحب
الكتاب ان البيت اطرام في قوله جعل الله البيت اطرام عطف بيان للكعبه حتى به للمدح لا لا
بصلح قوله ان البيت بكسر الهمزة الى قوله لا لا بصلح مقول لغيره كما يحكي الصفة لذلك اي للمدح
والوقوف بينه وبين الصفة ان الصفة مشتقة تعالى قوله لخلق الله على النصب على الحالية من غيره
مشتقة اي لغيره بخلاف عطف البيان والوقوف بينه وبين البدل ان البدل مقصور بالنسبة في الكلام
وذكر البدل من كمال طوالت الوطية له واعترض عليه نجم الائمة الاشتر ادى رجحاننا في ذلك
في غير بدل الغلط فان الاول في الابدال الثلاثة منصوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره
فايدت لا يحصل لو لم يذكر هو في الكلام الغصبي عن اللخوس في كلام الله سبحانه وكلام نبينا صلى الله عليه وسلم قال
بل طار في عطف البيان لا البدل كما هو في كلام سيبويه واجاب الشرفي بان قاله الظاهر انهم
لم يردوا انه ليس مقصور بالنسبة اصل بل ارادوا انه ليس مقصورا اصلها انتهى والحاصل ان مثل
قوله جاءني اخوك زيد ان قصيدته في السناد الى الاول وجئت بالثاني تنقير وتوضيح فانما
عطف بيان وان قصيدته في السناد الى الثاني وجئت بالاول وتوطئة له بها الغنة في السناد
فالثاني بدل في يكون التوضيح الى اصله بنوعه والمقصود احواله بل هو السناد الى الجية بعد التوطئة
فالوقوف كما حقيقته المتأخرين وعطف البيان بالعكس لان المقصود فيه هو الاول دون الثاني
فانه بيان للاول والبيان في غير المسين ولو لا المسين لم يورث به ذكره ان عام الحديث ان النحاة
قالوا لو قال رجل زوجتك بنى فاطمة واسم بنته عارضة فان اراد عطف البيان صح النكاح لان
الغلط لم يقع في معنى الكلام وان اراد البدل لم يصح النكاح لان الغلط وقع في معنى الحديث
ثم وصف المصنف ادم بكمال الغاية اي بكمال بقاء الغاية في مراتب الكمال بقوله سيد اي منتهى الكمال
اي الخلق سيد جبرو راعى ان صفة محمد والنام مجرور بكونه مضافا اليه ليدل على الصفة اما التحصيل
ويؤيد التحصيل عبارة عند النحاة عن تعقيب الاشتراك في الصفة بكونه الكاف

كذلك عالم فان رجلا نكرة بحسب الوضع يحفل الكل فرد من افراد الرجل فليقلت عالم قللت
ذلك الاحتمال وحصة بغير فرد من افراد العالم وانما قل عند النحاة لان المراد بالتحصيل عند
الام المعاني والبيان ما يقع قليل الاشتراك ورفع الاحتمال فكل الفاضل الشريف الظاهر ارا
دو الاشتراك المعنوي لان التعقيب انما يتصور فيه بلا عمل كلف رجل عالم ونحوه فلا يكون جارية
في قولنا غير جارية صفة مخصصة وقد يحفل فحمل الاشتراك على ما يلزم من الاشتراك اللفظ والمعنوي
ويجعل جارية صفة مخصصة لانها قللت الاشتراك بان رفعت ما يلو مقتضى اللفظ وعينت
معنى واحد فلم يبق الاشتراك المعنوي بين افراد ذلك المعنى او الصفة للتوضيح ويؤيد التوضيح
عبارة عن الرفع الاحتمال الى اصل المعارف على كانت المعرفة او لا في زيد العالم او الناجي والرجل
الا في النافذ فان الوصف فيه قد افاد التوضيح لان زيد المحفل الناجي وفيه فليقلت الناجي قللت
فهي وعينت وكذا الرجل الاعى او الصفة للمدح كزيد عالم او للذم كزيد الفاجر او
للتاكيد وذلك لان الموصوف منقضا بمعنى ذلك الوصف كزيد السعيد الذي به رفع الدابة
حملا على محل اس ان قيل كيف يصح جعله صفة له ويومع باللام واس ليس كذلك قلنا ان اس
معرفة ايضا لا منقضة التام كونه معد ولا على الاس المعرف ولذا اني على الكسر وانما كان هذا
الوصف للتاكيد فان اس يدل على الديو على وزن الدخول في باب اليوم وم ووده والدابة بالتاكيد
له وهذا اشارة الى اقام الثلاثة للمقدمة دون كونه للتاكيد فان لا يتوقف على كون الموصوف
معلوم قبل بل على تفهيم الموصوف كلففت انما قلنا قد قدم قوله وللتاكيد على قوله او للمدح لكان اولى
بفتح ان يكون الوصف بعد الموصوف او للرفع اذا كان الموصوف معلوما اي معينا عند المخاطب
فيل ذلك الوصف اتماما لا يكون في شريك في ذلك الاسم نحو اخو زائدة من الشيطان الرجيم
بسم الله الرحمن الرحيم او بان يكون الى مخاطب بعرفه بغيره قبل ذلك الوصف والاي وان لم
يكون معلوم قبل الوصف فيكون الوصف من قبيل التحصيل او التوضيح وكونه للتاكيد من قبيل
الترسل والصفة ما يسمي في قوله سيد لانام حيث جبر والمدح محمد موصوف على نبينا والقبر
راجع الى محمد والجار واجبر ومعلق بالصلوة في الصحاح اي الرجل ابله وعبارته واليه ايضا
النباهة والمراد من المعنى الاول بدليل ذكر الصحاب ومن جهنا قبل كذا ذكر الال واحد يكون
المراد به اسم من اهل البيت اغنى المعنى الثاني واذا ذكر مع الصحاب براهبه اهل بيته دم هذا
ان المراد به المعنى الثاني الغنى اي انما هو المورثون لا يبيع النفس كانه آل نوسي وان يرد

منه

على ما قبل ولا يفتن على البيت خاصة بدليل قوله مع انه ليس من اهل البيت لم يتبعه وبد
 ليل ان المقصود من ذكر الال هانئنا نعيم الدماء استلنا لقوله عم اذا صليتم على عمي او قال
 عم لم يعمت لغفرته وللمنعيم تنعيم في ذكرنا واما ذكر الاصحاب مع تقديم الال كنعن الاشياء
 فهو كخصيص بعد التعميم لاجل التعظيم والتفخيم كما في قوله تعالى تنزل الملائكة والروح
 والصلوات على اهل بيته كدليل ان تصغيره اهمل او اول بالواو على راي اخيه في بعض
 الكتب النحوية او اول بهن بنين ويكسر هو يدل عليه ايراد في الصحاح في اول بالواو وراوى
 عن الكشي انه قال سمعت اعرابيا يصيح في الصحاح العرب جيل من النعمان اي طائفة
 منهم والنسبة اليهم عنى ويص اهل الامصار والاعراب منهم سكان البادية خاصة والنسبة
 اليهم اعراب والاعراب ليس جعلوا به بل هو اسم جنس انتهى بقوا همل واهمل وان اول
 وتصغيره اول لا همل كما زعم من قال اصل اي اهل وخص اسمى الال في الاشراف جمع شريف
 بمعنى عال كسبم وابتسام ومن له خط عظيم الخط يفتخرون قدر الرجل ومنزلة في الدنيا ويا مثل
 ال فرعون كان او او ويا اوله خط عظيم كسر الدنيا والآخرة كوال محمد قوله دينا ويا خير مقدم
 لكان وفوا ويا اخر وباعطف عليه فان قيل لم يغل دينا ويا موافقا لقوله اخر ويا قلنا اشارة الى
 جوار اثبات النحوي دينا عن النسبة وكيفية يستدعي تفصيل لا علينا ان تذكره تبصرة
 للطالبين ويلوان الالف في آخر الاسم المنسوب اما ان يكون ثالثة او رابعة متقلبة كانت
 تلك الربعة او زائدة او خاصة تصادف اقل ثالثة والرابعة المتقلبة تعلبان واولو
 خصوى والندوى والرابعة الزائدة فيما ثلثة اوجه اما كى صلي فلكون زائدة لتداء التاء
 وان القلب نحو جلودى فلام ايها مجرى المتقلبة واما الفصل بالالف بين الآخر والاول فلا
 فلا يربهم فلو مجرى فعل كون الغنى زائدة فقالوا دينا وى كما قالوا جى اوى ولا شبهة
 في المتقلبة تلك المشابهة لكونها غير زائدة فلا تخفى فيها في الالف تخفى ان يكون زائدة
 والمتقلبة واولى الف الثابتة وتخفى ان يكون المتقلبة هى الف الثابتة والواو
 زائدة واما الحاشية فلا يجوز الا الى حذف لظول الاسم في الالف الحذف اظهر لانها
 اطول لفظا كجبارى فقال جبارى بالذف ولم يقل جباروى بالغلب او تقديره كجرب
 فقالوا جربى بالذف لتزول كية منه منزلة في الرابع في النقل فاعلم ذلك فان ينتمى
 في مواضع شتى بخلاف الاله فانه لا يختص استعماله بالاشراف اهل الحجاز فليست الهاء

اطل
 اهل واهيل

اول

في اهل بيته كما قبلت العمرة وجاء في حراف اصل اراق لغرب يخرجهم ان قبل كيف يقال
 لغرب مع اتحادها يخرجها وهو المطلق قلنا انما وان كان حلقين لكنهما ليسا من صنع واحد من
 المطلق او العمرة من اقصى المطلق والهاء من مع فويعة من المطلق ثم قبلت العمرة الغالكون ما
 قبلها مفتوحة مع سكونها فصارت ال جمع صاحب كظاير واطرها رية تحت لان الاصحاب جمع
 صاحب هو جمع صاحب فخيار الصحاح وجمع صاحب صحيح صحيح كركب وركبه
 وصحبه كفارة ومزجه وصحاب كجايح وجايح وصحبان كشابة وشبان والاصحاب جمع
 صحب كغزو واخراج والصحابة بالفتح الاصحاب وبني في اصل مصدر قلت ثم يجمع فاعل
 على فعال الا بهذا الحرف فقط وجمع الاصحاب اصحاب انتهى لا يقال طامكان الاضحية
 جمع صحب ولو جمع صاحب قال يجمع صاحب فصح الصحابة لان قوله كظاير واطرها رية
 في عننه ثم المختار عند الجمهور اهل الحديث ان الصحابة كما سلم راي الرسول عم وقيل
 وطالت صحبته وقيل وروى عنه وقيل وراة الرسول عم بهذا قيل كاه اهل الدوا
 معطوف على الاله والضم الجرد الى الاضافة الاصحاب اليه راجع الى النبي عم مؤيد اي
 لستوى اصله مؤيد بن ويجمع مؤيد اعرابه بأخروف حالة الرفع بالواو والنون كوجا
 في المؤيدون وحالة النصب والجر بالياء والنون كورابت المؤيد بن ومررت
 بالمؤيد بن بكسر الدال وفتح النون فهي كذلك اكل جمع بالواو والنون اعرابه بالواو
 والنون او بالياء والنون وكذا اعراب التنبيه بالجر وف لكن حالة الرفع بال
 لوق والنون نحو جاءني المؤيد بن وحالتي النصب والجر بالياء والنون نحو المؤيد بن زينة
 بفتح الدال وكسر النون فهي على عكس الجمع وكذا اكل تنبيه يكون حالة رفعها
 بالالف والنون ونصبها وية بالياء والنون ومنها حالة الجر لوقه صفة للجرور
 ويلوا صحابه لكن سقطت بالاضافة الى الاسلام لان الاضافة لا يجمع مع النون وانه
 لتقوين لانها يدل على التفضيل والاضافة تدل على الاستعمال حتى انهم يزلون
 المضاف اليه منزلة كلمة واحدة فيجعلون النعت للمضاف اليه فقال هذا خير من
 ضرب فان ضرب قد وصف به الضرب وفرد مجرد وراو ضرب بالمحققة نعت للجرور
 هذا اهل الذي يقال له الحرف على الجوار فلا يجمعون ولا يسقط الياء من الكتاب بطلا
 بالنسب بالمعروف فان قيل لم يخرج كركب بآية كما حركت بالتنبيه عند التثنية

عند وفاة علي السلام ما في النون في رية
 عشر الفاء بواو اي قوله اصحابه

المررت بالمؤيد بن زينة

اسم كين نحو بخل في القوم قلت لانما لو كانت لزمت اجتماع الكسرات بخلاف باد التثنية
فان ما قبلها مفتوح فلا يلزم فيها اجتماع الكسرة ولا سماع بفتح المجرم اما مصدر مفعول بمعنى الجواب
او اسم مكان ايضا الى الفتح والضم وهو ظاهر ذلك لان في الفتح يلزم السكون من الكسرة
الى الفتح وهو تقبل من عكس اذ فيه نزول وهو سهل على اللسان من السكون وذلك جواز
في التثنية وفي الضم يلزم الشغل والخروج من الكسرة الى الضمة واسم الفاعل ثانيا ويلو الجواب
قد تعرف بالاضافة فجعل صفة للمعرفة وهي اصحابه وانما تعرف لكونه بمعنى الماضي لان تأنيده
مع الاسلام كان في زمان الماضي واذا كان اسم الفاعل مع الماضي واسم المفعول بالاسم
مناقاة كحمار ومعنى الاسلام شهادة ان لا اله الا الله وان محمد الرسول الله واقام بالترفع الصلوة
وايتاذا لكونه اي اعطاء ثواب صوم شهر رمضان اي في رمضان وجمعة رمضان وان رمضان
على وزن اصفياء قيل انهم ما نقلوا الاسماء المشهورة عن اللغة القديمة معقوبات بالازمنة
التي وقعت المشهور فيها فوافق هذا الشهر ايام رمضان الحرف في ذلك واذ لفظ الشهر اشارة
الى ان العلم به شهر رمضان لا رمضان وحده ونحوه من الوقوع في المكره على ما ذهب
اليه اصحاب مالك الى ان ذكره بدون ذكر شهر مكره ووجه البتة الحرام اي الكعبة
قوله ان وجب فيه لكل من ان وجب كل من الاقامة والابناء والصوم والجمع والاعتقاد
الاعتقاد بالله ولا يكتبه وكتبه ورسله واليوم الآخر بغير الحاد يوم وبالقدر بفتح الدال
وسكونه بمعنى ويلو ما يقدره الله تعالى من القضاء كذا في مختار الصحاح قال القضاء الضيق
والقديم يقال قضاه اي صفه الله وقدره ومنه قوله تعالى فحققن سبع سموات في يومين
ومنه القضاء والقدر انتهى جزمه بالجر بدل من القدر وسره مجرور محطوف على خير من قوله
ينتهي بالعموم والخصوص المطلق والعام بغير الاسلام والخاص بغير الاسلام لان معنى الا
بان عبارة عما يظهر على وزن نهي اي خفي من الاعتقادات الحقيقية ومعنى الاسلام عبارة
عما يظهر من الاعمال الصالحة ولا شك ان الاعتقادات الحقيقية يظهر اثرها على صفات
الاعمال الصالحة اي جوارها كما في شوق في الصلوة ورعاية الادب في الوضوء وغير ذلك
وانما الاعتقادات الحقيقية هي الاعمال الصالحة لا يخفى ان هذا الحصر لا يلزم قوله يظهر
اثرها على صفات الاعمال الصالحة فيكون فيكون كل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمنا اذ رب
شخص يرى في الظاهر غير متقار واصل متقيد بغير ايمان معتقد بغير ايمان في الباطن

م اسم فاعل

اسم مفعول

اسم مفعول

وعند اكثر المتكلمين هما الفظان من ادق كل مسلم مؤمن وبالعكس هذا ابو حنيفة والامامان
واما اللغوي قال لا يمان بهو المصدر بفتح الهمزة والفتحة والاعين والاعين والاعين في اسم
بفتح السين وكسر الهمزة في دستور اللغة التام صلح وقيل سلمت قوله تعالى ادخلوا
في السلم بفتح السين والوصول عطف على الدخول اي وصول الى السلم وبلغة البحث مذکور
في الاصول اي اصول الدين يعني علم الكلام كما مر قلنا قال المصنف اما اردف جوابه بالفاء بفتح
فان التولد الاخر بفتح الهمزة قريب لا يكاد يوجد مثله الفاء جوابه اما ان يظهر ان يقال
الفاء جوابه وانما قال انما جواب انما لفتحها معني الشرط كما مر وان حرف من حروف
التمثيل بالاعمال وهي اي حروف التمثيل بالاعمال ان بالکسر وان بالفتح وبها الضم يفتح
الجملة في الثاني معني فاعل في حكم المفعول وكان لا يشاء تشبيه اسمها بغيرها سواء كان الجزم جامدا
او مشتقا وعند الزجاجة ان كان الجزم مشتقا يكون كان للشك كوكا كذا فاقم بان الجزم هو الاسم
ولا يجوز تشبيه الشيء بنفسه قال جار الله العلامة بغير مركب من الكاف وان كان الكاف الكاف
مع ذواته في كذا وكذا وكذا واصل كان زيد الاسد ان زيد كذا لاسد فقدم الكاف ففتحت
بها الهمزة والضم على الكسر وعدل من الاصل تشبها على ان بناء الكلام من اول الامر
على التشبيه ولكن لا تدرك اي التدرك وبهم ان مع حاشية لكن المحذوفة مثل اذ قلنت
جاءني زيد بكان متوهم بانيوم مجيء عرو وايضا قد نعتته بقولك لكن عروم مجيء وليت لا تشاء
التي يمكن او تشبها وتعلل لا تشاء توقع ممكن لا تشاء في حصوله وعلى هذا طرف ففتحت
الاسم وفتح الاخر مثل ان زيد فاقم وكذا بغيره فالولد منصوب على انه اسم وانما هو منصوب
ايضا على انه صفة الولد وتشبهه بهذه الحروف بالاحوال استعملها لانها اسماء افعال
كل واحد منها لا بد من اسم يصفها ما لم يبلغ كمال افعال فان كل فعل لا بد له من فاعل
ليفعله وفي طريق نون الوقاية كوني وغيره ولفظا في كون او اخر يامنه على الفتح كالا
فعال الحاصية في المثال في كوان وان وليت ورباني نحو كان لكن ولعل كالا فعال
وحاشي نفعها بفتح الفعل من تحققت وعينت واستدرك وغير ذلك ففتحت
بمنها اي شئت تلك اطراف بالافعال بهذه الهمزة الحق منصوب باني جعل منصوبا
مكتفي باله عول ومزقوا بالفاعل وبعد الهمزة البهمزة وعند الكوفيين الجزم مع
بانيوم مرفوع بغير الفاء قبل قول هذا الحروف ويلو ان هذا الهمزة والهمزة على الواو بين

وهو زال بفقد الاسباب ولا زال فعل من الافعال الناقصة ويبيى الى الافعال
 المشهور كان وصار اما كان فانه يدل على الزمان الماضي من غير ان ينقل
 من حال الى حال بخلاف صار فانه لا ينتقل اما يجب الحقايق هو صار الماء يهوا
 او يجب العواض هو صار زيد غنيا او باعتبار المكان او يكون صار على يدي انامة
 بعينه ذهب وانتقل ويتعدى بالي هو صار زيد الى مكة وكذا تامة ان كان بمعنى
 الانتقال من ذات الى ذات هو صار زيد الى عمرو واصبح والسي واصبح وظل وبات
 واعلم ان هذه الخمسة هي على معان ثلثة الاولى لا فتر ان معان الخمسة التي تدخل
 باوقاتها الى هذه التي تدل عليها بواو او ياء وبي تلك الاوقات الصبايح والامداد
 والظهي والنهار والكليل وكذا بالاوقات التي تدل عليها بضمها بضميتها نحو اصبح زيد
 قايما معناه ان قيام زيد مستمر بالصبح في الزمان الماضي ومعنى ظل زيد متفكر
 افران ان تفكره بجمع النهار في زمان الماضي والثاني ان يكون بمعنى صار من غير اعتبار
 الاوقات التي تدل عليها بواو او ياء والثالث ان يكون تامة غير محتاج الى خبر
 وذلك في الثلثة الاولى اذا كانت بمعنى الدخول في الاوقات الخاصة نحو اصبح زيد
 اي دخل في الصباح وفي الاخرين اذا كان بات بمعنى عرسها بالتدبير اي تزل
 من آخر الليل وظل بمعنى دام او طال وعاد واقتض بالمدح بمعنى صار وقديحي بمعنى
 عاد ورجع ومنه قولهم فعل ذلك ايضا في لا يكون من الافعال الناقصة وعاد ابا
 لعين المجنة والدال المحلة وراح وهذه الاربعه بمعنى صار وقار ال الذي مضى
 يزال واما الذي مضى بوزن فليس من تلك الافعال فلا يقال لا زال او لم يزل
 انك وما فيه وما يبرج انك في الاصل بمعنى الفصل ونقي بفتح العين وكسر ياءه يبرج
 يعني زال ولا يستعمل الا مع وف نقي وقد حذف في اللفظ دون المعنى كقوله تعالى والله سقوت
 تكرر لو كان اي لا تقوت وبرز بكسر العين في الاصل بمعنى زال عن مكانه ومعنى هذه
 الاربعه استغراق الزمان اي لا استمرار الفعل بغا على زمان فلم يجر ما زال الا مقبلا
 وعاد ادم وبي لنووية فعل او شبهه بفتح ثبوت خبره بالاسم ان كان فاعلا الخبر فمبني
 الاسماء كاجلس مادام زيد جالس اي مدة جلوس زيد متعلق اسمها ان كان فاعلا
 متعلقه كاجلس مادام زيد جالسا اي وقدي يكون مادام تامة بمعنى يعني كقوله تعالى

السماوات والارض وليس هو عند الجوهري رلغ مضمون الجملة حالا وعند سيبويه للنفق مطلقا
 فيسمى في الماضي نحو ليس خلق الله مثله وفي المضارع نحو قوله تعالى اليوم يا ايها الذين
 آمنوا هلموا الى كلمة سواء بيننا وبينكم ان كان ذلك من الله فليس لنا قوة على ان
 نغيره وهذه الافعال المذكورة تدخل على المبتدأ والخبر فترفع الاول وتنصب الثاني
 تنصب ما بهي بالفاعل والمفعول الثاني في الافعال الناقصة مثل كان زيد قائما وكذا
 غيره فليس لازال بهي تامة فترفع الخبر الى الولد كاسم جار ومجرور مع متعلقه خبره
 لازال واعلم ان الخبر في مثل قولنا كان زيد في الدار وشر من الكرام يلو المتعلق المحذوف
 والنظر في معالان المقصود به الاخبار بوجود الشيء في الظرف فيكون الفعل والظرف
 كلاهما يلو الخبر لانهم حذفوا البعض الخبر حذفالا زما وافتح البعض الآخر مقامة وسحو
 باسم الخبر كذا قالوا ولعل قولنا ان جار ومجرور مع متعلقه خبره لازال زمر منه الى هذا وهذا
 يندفع ما يقال ان خبره لازال يكون منصوبا فان المنصوب المحل يندفع بالجار والمجرور
 بدون متعلقه عند الاكثريين او المجرور فقط عند المحققين فكيف يصح قوله مع متعلقه
 خبره لازال ووجه الاندفاع ظاهر على ان كون المنصوب المحل يندفع بالجار ورفع انما يستقيم في الظرف
 المفعول دون المستقر والكلام انما يندفع المستقر اي كايضا كاسم ويجوز ان يكون الكاف بمعنى
 المنفرد فيكون في محلي التنصيص خبره بلا زال وحده نصب على الحال من اسم ان يكون بتاويل
 منفرد او مصدر منصوب على انه مفعول مطلق للحال المنفرد اي منفرد او حده على راي ابي
 علي الفارسي وعند الكوفيين نصب على الظرفية بمعنى في حال وحدته لا مع غيره اي لازال مثل
 اسم ~~سعود~~ بدل من كاسم امامي المجموع ان كان الكاف وف فم او من الكاف وحده ان
 كان امما بمعنى المنفرد بدل الكل من الكل او بدل الاشتغال لان الاشتغال المعبر به هذا القسم
 عندهم انهم من اشتغال المبدل منه او البدل ادم بوجوده اشتغال اصلا بل وجوده التلبس من احد الظرفين
 من خبر اشتغال احد بهي على الآخر كقوله كما عرفان السبب في اشتغاله على ما اشرنا اليه ليس
 اشتغال احد بهي على الآخر بل يندفع الاول الكلام من قبل على آخره اجمالا فاني فوكك سلب زيد
 ثوبه بمعنى سلب شيء من زيد ثوبه فاننا تعلم ان الملبوس ليس بنفس زيد بل شيء مما يتعلق به
 ومن ثم يقال ان في بدل الاشتغال ذكر شيء اجمالا ثم تنصلا وكذا في بدل البعض فيهما في الايضاح
 اقول من بدل الكل وان كان اضعف منه في التقديم لاشتغاله على ذكر الشيء من خبرتين وما قبله
 ان سعودا خبره لازال وكذا كاسم حال من الضمير المستكن في لازال ليس سلبا بل لا حالات

فقد علم انه يدور على هذا المعنى لان دعاء التولد والتعبد بين ايدينا الدعاء المطلق الصريح
واول من التعبد وما قبل ان يعود اخبر لاراد وكما سمع متعلق وقدم على كلا التقديمين للشيخ
ولم يحضر هذا البرهان ارجح لان فيه تعبد الدعاء وتكلف التقديم والتأخير ايضا وانما قال لهذا
فعال ناقصة لانها لا تتم بغيرها كما قالوا ان كانت سكتا على مرفوع كان لم يكن كمالا كما اذا
لفظت بالمبتدأ ووجه من تحته بالفتح والتشديد وقد يكتب بالهاء فرفا بينه وبين ما
يلو بالضم والتشديد والزيادة بالتخفيف اولى ولاجل انما لا تتم بغيرها كما قالوا انما قد
اعلمت من فروع هذه الافعال فاعلموا انهم من رسم الفاعل اي علامته وجاهته ويدور
رسمه ان يقع الكلام به وبهذا القول في منصوبها حيث لم يسموه مفعولا به لان ليس على رسمه بل
يلو ايدلا في الكلام بدو به ويلو اي رسم المفعول كونه فضلا عن الكلام بدو به وهو
تقديم اخبار هذه الافعال الناقصة على اسماء ما قبلها كان فلما زيد لا تقدم المفعول
على الفاعل ويلو جازي وفي هذه الافعال يجوز تقديم اخبارها على اسماء ما قبلها كان فلما زيد ويلو
اي تقديم اخبارها على اسماء ما قبلها فسمي فم جازي لا اتفاق ويلو المبتدأ من كان منته
الراجح لاننا افعال مركبة بهذه افعال الجبرمور خلا للزجاج وثابتة فانهم قالوا لان جميع الافعال
الناقصة وف كونهما دلالة على معنى في غير ما حيث جاءت لتقدم الجبرمور للمبتدأ على صفة
هو انما قاله المنطقيون في ارجح تقديم منصوب عليها كما جاز تقديم المنصوب على ساير
الافعال كجزء من حيث وقسم لا يجوز تقديمه اتفاقا ويلو ما اي فعل وجد في اوله لفظه ما
من بين الافعال ويلو من الافعال وكما في ما فاعلمت من التقديم لانها اما نافية وهي ما زال
وما انك وما فتى وما برج فلما اي ما النافية صدر الكلام كونه غير الكلام من الثبوت
الى النفي والمغير قبل المغير او ليعلم ان الكلام على النفي من اول الامر وما مصدرية وهي في ما دام
فلا يتقدم مفعول عليها لان مفعول المصدر لا يتقدم عليه وقسم مختلف فيه ويلو ليس ذيب
الكوفون وكثير من المحققين كعبد الفاهم وابن الانباري وغيرهم من انما في ائمة النحويين
عدم جواز تقديم عليه والصحيح الجواز ويلو مذهب اكثر البصيرين كقائما ليس زيد لو قوله في
القرآن نحو يوم يا ثبير ليس مفعول فاعلمت من التقديم لانها اما نافية وهي ما زال
مفعولها ويلو خبر ليس فتقدم مفعول عليه اولى وقد استدلوا على فعلية ليس بهذا التقديم فانه لو
كان جازيا لجاز التصرف بالتقديم والتأخير قالوا ان اصله ليس كقولهم وما لم يكن من الافعال

المتنفة التي كجى لها الماضي والمضارع وغيرهما ولم يحج منه اربعة عشر بناء على ما في مكان الكسر ثقبلا
يقولون ان حال لا يكون لا لافعال المنفزة وبها سكن العين ليكون على لفظ الطرف كليت ولهذا
لم تقلب البناء الفاعل كجى كجى واقتراح ما قبلها بهذا بنى هذا بحث موقوف على غير مقدمه وهي
ان الظروف الجائزة الاضافة الى الجملة لو اضيفت الى جملة فعلية صدرت عما هي جز فيها الاعراب
لعدم لزوم الاضافة الى الجملة والبناء ايضا التصدير الى الجملة المضاف اليها بانها التي الذي لا اعراب
لا لفظا ولا لحالا ولا تقديم افكانه المضاف اليه ولو اضيف الاسمية كجى جازي اخرج ايمر او الى
فعلية صدرت بمضارع كجى يوم ينفع الصادقين فعند اكثر البصيرين تعبد الاعراب فيها وعند
الكوفيين وبعض البصيرين كجى الامران اذا عرفت هذا فنقول لان ان يوم مفعول المصروف فبالد
يلو معنى على الفتح ومرفوع المحل بالابتداء كقوله تع يوم ينفع الصادقين صدقهم ولو سلم انه منصوب
فنتقوا انه منصوب بفعل مقدر لا بضم وف تقديره يلزمهم يا ثبير العذاب فلهذا الجملة
انتهى جملة لاراد الى قولنا استظهر جملة مختصة بن اسمان وجملة المعترضة التي توت في اثنا
كلام وبين كلامين متصلين معنى لئلا كما اوردت بها بين الغايب الدعاء وليس المراد بالكلام
المستند والمستند اليه فقط بل مع ما يتعلق بهما من التواضع والمراد بانصال كلامين معنى
ان يكون التاميان الاول او تاليد الابدان منه او معطوفا عليه او كقولهم ولا محلة
لها من الاعراب اما عطوف قوله جملة معترضة او صفة لها على تقديم زيادة الوالو لئلا يكيد
يصدق الصفة بالوصف وانما لم يكن الجملة المذكورة محل من الاعراب لان الجملة لا تسبق
الاعراب عالم يقع موقع الاسم المغير لما مر في صدر الكتاب وهذه الجملة غير واقع موقع المغير
فلم يكن لها محل من الاعراب وما يقال ان من الجملة المعترضة من لا زال الى قوله اردت
ليس بشئ لان العامل في ما اردت و اردت مع مفعول جزم ان ويلو اي اردت مع مفعول وان
اخر لفظا لكنه مقدم رتبة فيكون المعترضة الى ما لا الى اردت على ان هذا انما يصح على
اي من جواز الاعتراض بالكنه من جملة واحدة واما على مذهب ابو علي ويلو عدم جواز فلما
والله بل مجرد اى قوله ابل محروور بالي الجبرمور و لاضافة ابل اليه بل ما مع الجبرمور متعلق
بقوله و هو اي محبوبا ويلو اي مودودا معطوف بواو متصل بالي ابل على قوله يعود القدر
ومودودا اسما ابل الجبرمور اخر رعاية للجمع ويلو في الاصل مودودا الجرام وكوه وفي الاصطلاح
الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى واما التوا

الحمد لله

ایوان (مقتضی)

وهو المنه به ان الحق هو الالف
التي كاضافة الي اسمها وهو الالف
المعبر فقلت كنت مسمى فقط
فقلت كاضافة وهو الالف
التي كاضافة وهو الالف
فقلت كاضافة وهو الالف

التشبيه قد يفهم في نفس الحكم فلا يعم في المكان سوى المشبهة وبدل على ذلك التشبيه المضمحل بان ثبت
 للمشبه امر مختص بالمشبهة في نفس ذلك التشبيه المستعان بالكتابة والاثبات المذكورة في استعان بخصيكية
 ومقتضى المصراعين ان استعان ببيان ان ارجح الى بيان الاول بقوله وفيه في كلام المصراع استعارة
 بالكتابة لان المصراع في نفسه المستعان بالكتابة في الجواب في المقبولية ويطلق فيفتح من مصدر عال بغير النقص والاشارة
 الى بيان الثاني بقوله واثبت المصراع في اي كلام استعان بخصيكية ايضا لانه اثبت له اي للمصراع عاين
 مما في المرأة الجواب من القناع ثم اشار الى بيان وجه التعليل بقوله وبهذا التشبيه المقصود في النفس سمي
 استعانة بكتابة او التسمية بالكتابة فلانه لم يصرح به بل اكد على ذلك في قوله واما التشبيه
 بالاستعانة فمجرد تسمية جارية عن المناسبة كذا في شرح الناحية والاثبات المذكورة في نفس استعانة بخصيكية
 لان في استعارة التشبيه ذلك الامر الذي من خواص التشبيه بل يعمد ان من جنس المشبهة بهذا على واري الخصيب
 في يكون كل من لفظ المحذور والافعال مستعانة في الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي واذا الجار يذو اثبات
 شيء ليس بولد وبهذا امر على فالاستعانة بالكتابة والاستعانة بخصيكية امران مطلقان وبهذا قولان
 للمحكم وبهذا التشبيه والاثبات المذكورين في قوله بخصيكية في اي الاستعانة بالكتابة والتخييلية من اركان
 وادان في الوجود من التوفيق في تحقق وجود المشبهة في الكلام ولا ينافي في هذه القرينة اي اضافته فوافي
 المشبهة به الى المشبهة الاعلى سبيل الاستعانة بالكتابة لا يوجب تشبيه المصراع في نفس استعانة بخصيكية لا يوجب
 عليك لانه لو قدم هذا على بيان المشبهة والتخييلية لكان التشبيه لان معناه ان صاحب بكر القناد
 جمع صعب وبهذا خلاف الدلوله وتال اي وصلا به مراده وطرح الجمل من تشبيه اذ انت الصواب
 او لا يشق الفضل في تشبيه المصراع في نفس استعانة بخصيكية بزان فالاستعانة الجارية به بين
 الافعال انما هي بعبارة مصدر اذ لا بالذات لان الاستعانة فيها لا بد من التشبيه والتشبيه بعبارة كون
 التشبيه به موصوفات لا يقع موصوفات لعدم استعانة مضمومة كالأفعال والصفات والحروف لا يقع
 مشبهات فلا يتصور جريان الاستعانة فيها لا تبعاً وتحقيقاً انهم قالوا الاستعانة باعتبار اللفظ
 المستعارة في اللفظ المشبه فيسمان لان ان كان ذلك اللفظ اسم جرس فالاستعارة اصلية كما سجد
 اذا استعير للرجل الشبيه وقيل اذا استعير للضرب الشديد فالاستعانة بعبارة كالفعل وما يشتمل
 من الحروف فيفتح الاستعانة اول في المصدر ومتعلقات معاني الحروف في تشبيه في الافعال
 وما يشتمل منها والحروف في المصدر في غير ان مواضعها ثبتت بها معان اخرى واستعيرت للمعاني
 المشبهة اسم المعاني المشبهة بها في تشتمل منها الافعال والصفات وكذا في متعلقات معاني

الحروف قد راعينا ثبتت بها معان اخرى واستعيرت لتلك المعاني الاخرى اسما في المتعلقات ثم سبى
 التشبيه والاستعانة في الحروف مثل تشبيه الضرب الشديد بالقتل او في متصا راسم القتل ثم اشتق منه قتل
 بمعنى ضرب فربا تشبيه او في غيره **احاط** والاحاطة ادراك الشيء والفعل مراده اي ادراك المعاني
 وحالها وادراكها كادراك كشاف من يفرق بين **احاط** والاحاطة ادراك الشيء والفعل مراده اي ادراك المعاني
 لهذا يند على تقدير كون الابدان لا يكون لا يحل على الدابات ويكون تقديره واط الورد او غيره
 الاقناع لجمع ما فيه من الامور والاهم الباري جردا فيكون مضافا اليه للمفردات عاين الى الحكم
حفظ منصوب على التمييز ويؤلف على في المعنى لان المعنى احاطة وحفظ والقيود عند التسمية اعم من احاطة
 على كذا اي كقول المصنف كقولنا **احاط** الراس شيئا اي شئب الراس او مع المفعول كقوله
 وفجرنا الارض من تحتنا ما عيوننا اي عيون الارض يند على ما قيل من ان الجمر في التشبيه لا يجب
 ان يكون فاعلا بل قد يكون مفعولا به كما في الآتي او غير مرجح كقولك املا والانا وما في
 الجاء والمصدر انه يجب ان يكون فاعلا وهو المختار عند المحققين وهو جردا الارض عيوننا فيجوز
 عيوننا قالوا الا يلزم ان يكون الفعل مستندا الى المجرى في الاصل وهو الفعل المذكور بل ما لا فيه في الا
 شتموا وكان مخالفا في التقدير كما في طائر وفردا واما املا والانا وما في الجاء والمصدر انه
 عرو او املا والانا وفردا واما الزوم كما في قوله تع وفجرنا الارض فيجوز جردا وقال بعضهم اي
 عيوننا منصوب على انه مفعول به فيجوزنا والارض منصوب على ان يكون بتقديره في كذا في قوله
 لغة توحيد في التمييز وقيل عيوننا منصوب على **احاط** **احاط** اي واحكم واشئت وهذه الجملة الفعلية
 يعني اتقن في كل الجرد موطوءة على جملة **احاط** او على جملة **استظهر** وبافي ارباب كشاف كشاف ما هو
 لا بد له من جملة **احاط** على القوم العاين في الموصول لان الموصول ح صالحة فاشتمل لا مشتملة
 شئ واحد فلا بد من تشبيه في جملة **احاط** على حذف القوم العاين في الموصول وكون بين فاعل
 يصل على قول من يقول انه فاعل في قوله تع وقد تقطع بينكم وان كان منصوبا فان ارباب الحرف ذهب
 في ان معناه معنى المرفوع لان ما ج في كلامهم منصوب باظ فأكبر استعارة تركوه على ما يكون
 على في اكثر الكلام هذا لكن ينبغي ان يعلم ان يكون الفهم على ما لا بد من لفظ **احاط** او قد يند ان كان الموصول
 اسما وان كان **احاط** فالاحاطة الى عاين بل يحتاج في كونه جردا انما من الكواجيم جردا الصلبة
 لفظ فانهم يعدون الحرف في المتفرع الى الجملة بعين مثل ان وما المصدر تامل وان المشددة
 المقنونة من جملة الموصولات ويقسمون الى اسم والحرف مع البناء رجوع الى الحرف على ما

وذلك على ما في قوله في جردا
 احاطة جردا في جردا
 عيوننا

واذا اضاعت الموصولات الى الموصولات
 ميمت افعالها وضعت في الموصولات
 ميمت افعالها وضعت في الموصولات
 ميمت افعالها وضعت في الموصولات

او يمكن ان يقال انه على ما قبل وقوعه في شدة احوال الامور عوض عن المضاف اليه
 ويبدو اي كون الحال اما ببيان هيئة الفاعل او المفعول كانه قد وقع الحال من المبتدأ
 والخبر والمضاف اليه لكنه قليل لا يكون ولا يوجد الا في كلام المصنفين دون كلام البلغاء فان
 قبل كيف وقع جنفا في قوله مع واتبع مله ابراهيم حينما حال من المضاف اليه اي ابراهيم فلما
 لانه المضاف اليه في معنى المضاف وهو مفعول كان اخر في قوله مع اتبع مله ابراهيم فلما
 لم اخر من المضاف في كان في معنى المضاف ان يقع من حاله ويمنه ما ذهب بعضهم ان كل حال
 وقع من غير الفاعل والمفعول به فلو مثا قول باحد ما وجد هذا الطال يقع من النجى اما ببيان هيئة
 الفاعل ان جعلنا في حال من الفاعل المستكن في قوله فاعل طرف كالمز والعاقل في هذا الطرف
 او ببيان هيئة المفعول ان جعلنا في حال من المفعول وهو ما فيه لانه مفعول اتقن والعاقل
 في قوله اتقن لان العاقل في حال هو يوجب العاقل في ذي الحال ومن في من النجى ببيان هيئة
 البیان بانه مع مدخولها صفة لما قبلها ان كان ما قبلها ككثرة خبر ابراهيم رجلا من قبيلة قريظة
 وقال ان كان ما قبلها معرفة فانه في قوله ما قبل من النجى فانه في قوله من النجى حاله يكون ما قبلها
 اي ما قبله معرفة لان الموصول مع صفة معرفة كقوله مع فاجتنبوا الرجس الذي العذر من الاول والثاني
 فان من الاول والثاني حال من الرجس كونه معرفة والعلم ان تحذف بعض الدلالة عن البهيمانية لكونها اكل
 فيه لا يقتضيه ذلك الحكم عند ذكره عن باقي الحروف الجارة فانهم قد قالوا الجارة والمجرور
 مطلقان ان وقع بعد النكرة المحضة فصفة لها كذا كبرين طابرا على اخفى وبعد المعرفة المحضة
 في العلم كقوله في قوله في قوله في زمينة اي متبرئنا حيث وقع بعد خبر خرج وبعد غيب
 المحض منها في محله اي اما النكرة الغير المحضة في هذا الخبر بان في الغضارة فانه النكرة المحضة
 بالصيغة في زمينة من المعرفة واما المعرفة غير المحضة فيجب ان تكون في الزمينة كما في المعرفة بلام
 الجرس في معرفة محضة بل يكون كالنكرة في المعنى ثم قال بعض المتأخرين ان الظرف نطاق كالبيوم
 والوقت وغير ذلك من الظرف المنصرف كالجوار والمجرور بجهة في تلك الاحكام المذكورة
 فاعلم ذلك فان قبل كيف يمكن ان يكون الموصول مع صفة معرفة وكما في النجى والنجى
 النكرة الى السكينة لا بعد التعميم فلما يمكن ان يحصل من الاجتماع والافتقار ببيان هيئة
 للتعميم وان كان كل منهما ككثرة كقول بعض المطلقين ان النجى ام الكل لا الكل قد بعد التعميم
 ان الجزئية الانصافية في الحيوان الناطق فان النجى ام الناطق اما الحيوان المطلق والعل

من موصولة قبلها مع فاعله المستكن ببيان هيئة
 فانه في صفة اي ان كان ما قبلها ككثرة خبر ابراهيم
 رجلا من قبيلة قريظة

يبدأ السؤال مع جوابه ما في ذلك من كلام الرضى فانه اعترض بان الجملة نكرة فكيف تعرف الموصولات
 وتختص بها فاجاب بان قال لا تم تكلم بالجملة فان التعميم والتشكيك من عوارض الذات والجملة
 ليست ذاتا ولو سلم النكرة ما لمختص في الحقيقة هو اجتماع الموصول مع الصلة كما ان رجلا وطولا كان
 في كل منهما العموم فاذا قلنا رجل طويل تختص الرجل بالاجتماع مع الطول بل في قوله او تقول ان
 الصلة تجبر ان تكون معلومة عند المخاطب كما في قوله في وجه وجوب كون الصلة جملة خبرية في خبر
 ان نوح وخصم وخصم الجميع الذي هو الموصول ان ان في جواب آخر وكيفية انهم قالوا ان التعميم
 هو الاشارة الى علم المخاطب بعد لول اللفظ سواء كانت تلك الاشارة بكونها اللفظ كما في العلم بغيره
 مثله الاشارة في الاسماء الاشارة وكالتسمية المعلوم في الموصولات فاذا قلنا لقيت
 من ضربته وجعلت من موصولة قد اشترت العلم المخاطب بعين لا يجوز لفظا بل بغيره ويكون
 مضمون صلة وهو النسبة المعلوم عند المخاطب اذا جعلته موصوفة لم تشر الى العلم المخاطب
 بعين بل الى معنى في ذاته بلا ملاحظة تعيينه والفرق بين مصاحبة التعيين وملاحظة جاع واذا عرفت
 معنى التعميم في الموصولات ظهر لك ان اعراض الرضى لا يتوجه اصله فلم يخرج الى ما كلفه في جوابه
 فليدرك ان الاشارة الى جوابه ككيفية واعلم ان قول النجاة ان العامل في الحال يكون العامل في ذات
 الحال انما يوجب مذهب الشريفة والابتساق بقوله مع ان هذه امثلة واحدة فامة حال من
 التكميل ويكون العامل فيها اسم الاشارة اي هذه بنى او بل انية او انية وانما هو العامل
 فيما ان يكون خبرا له ويكون عامل في خبره على مذهب المفسر ككيفية كذا في التسمية بغيره عليه
 ان التعميم هذه الالة الكريمة عاين على القول بان العامل في الحال هو العامل في ذاتها سواء كان
 قائلة حكم او كثر في قوله ان يقال ان قول النجاة هذه ابناء على الاكثر الا على ان لا تنقض
 بقوله لفظا ومعنى بما مضى بان على خبر بها بين مصدر ميمر بالتشديد يعني الخبر بغيره ابناء
 على معنى ان هذا الحكم مجزئ او المتكلم عن غيره من قوله اتقن بغيره عن ذات مقدرة في النسبة
 الكائنة في جملة اتقن لان الاتقان قد يكون من جهة اللفظ فقط او من جهة المعنى فقط او
 من جهة معانيها قال لفظا ومعنى علم ان اتقن اي الولد اياه اي المختص من جهة اللفظ و
 المعنى معا فلو تكرر عن الجملة لاعتبر الخبر فان الخبر ويوم ما به في الامام استقر ذات اي ما
 بعين بعض المحكمات التي تشارت وحصلت باعتبار اصل الوضع لا بحسب العوارض من ذات
 لاعتبر هيئة الذات على فحين تجزئ عن الخبر ولا يقع ذلك الا عن منه ذاتا باحد الاشياء الاربعة

اي يوجب

وان رفعه عن ذات مقدرة فهو غير من الجمل اذ لا يكون ذلك الا عن سببه في جملة اوجه تشبيهها وفي
اضافة نحو طاب زيد بن ابي زيد طيب ابا وبالد بد فارس او الجبني طيب زيدا بافوق المص لفظا
ومع من هذا التمام الثالث رفع الابهام الكاين في مقفون الجملة اعني وقوع الالتفات على مفعوله ويؤيد
معنى القول لان معناه اتقن لفظه ومعناه اي اتقن معنى ما فيه لفظه فلو ان احكام هذا المعنى
مع علمه وضبط قواعد من جزئية او جملة بانتهاء الشك عنه **اردت** قول فاعلم
ويؤيد منكم اعني انهاء المضمومة **ان** مصدر رتبة **المطعم** قول مضارع منصوب بان فاعلم
سنة فيم ويلوا والضم البارز المفصل منصوب المحل بانه مفعول المطعم ويؤيد اي الضم البارز
حائدا الى الولد ومحل الجملة الفعلية اعني المطعم فاعلم في منصوب المحل على انه مفعول **اردت**
واردت مع فاعل فيم اي مع الذي على **اردت** فيم ويلوا اي قوله مع ما حال من الضم المستكن
في قوله مرفوع المحل على انه خبر ان اي فان الولد لا يرد الى متى تلميط او مريد ان تلميط
وقد استظهاره واشارته بهذا البيان ان اصل الخبر الافراد وان الجملة هنا في محل المفعول وما
قبله اي مراد من تلميط لا يكون ان يكون مفعول **اردت** ان المطعم لعدم التطابق
بينها حيث ان **اردت** تدل بغير احسن على المريد لا على المراد فيراد في قوله ان في قوله لا رتبة
ومع المطعم اذ يعمه واطعم فان التاميط تعجيل من عطا بلفظ بالقم لفظا اذ يتبع بكانه بعبارة
الطعام في النعم واخرج ان في نفسه بغيره وقد يكون بغيره لانه اعني الاكل والذوق فكذا اطلق
التاميط هنا واربده لانه اعني الاطعام واذا فته فلو من الكناية المطلوبة بهما الصفة ومع
كونه كناية يكون استعانة تخيلية في رتبة التمكن ولا ينافي بينهما لان الكناية لفظ استعانة ومعناه
الحقيقة فكذا التخييلية اذ هي التحقيق والاثبات ما يلائم الغيبة الذي هو امر عقلي واللفظ استعمال
في معناه الحقيقة فامر تفصيله وقيل في معناه الاعطاء بغار لفظا لان من حقه اي اعطاء بعض حقه
وقد استعانة بالكناية للذات المعنى في قوله كلام الامام بالمطعم فان الذبابة المرفوعة فيم اثبت
لهما بل لازم المطعم فان عاودة من الادافة والاطعام وهذا الاثبات استعانة تخيلية فيم
ومعناه الحقيقة اي الغرض الاصل من ايراد التاميط اعني الادافة والاطعام التمهيدية والتعليمية
فالغاية الحقيقة من قوله **اردت** ان المطعم ويلوا في **اردت** ان اعلم **كلام** خبر ورجع
بأنظر واعلم ان الظاهر ان من قوله من كلام للتبجيز فكانت اشارة الى ان المطعم وارجع ان قطرة
من كلام الامام في هذا يكون قوله من كلام صفة لمفعول محذوف اي المطعم لانه من كلام الامام

والجواب

وتحتمل ان يكون من زايين على قول من يجوز زيادة من في الاثبات **الامام** ويلوا مع من يؤمنه كالكناية
اسم يقع على المكتوب وانما اسم يقع على المعبود في ليست بصفات بل اسماء للصفات يدل
عليه انما توصف ولا توصف بها مثلا يقال له واحد ولا يقال شيء آله ويلوا اي الامام محمدا وصفا
البر للكمال المحقق خبر ورجع انه صفة لا مقام **والجواب** خبر ورجع على المحقق ومع الخبر كبر احاء
المعجلة وفهمها لكن الكسر اوزا وافصح كذا في محضار الكسحاج وقال الغرر ويلوا بالكر وقال اصمعي
لا ادري انه بالفتح او بالكسر وقال ابو عبيد والذى عندي بالفتح وكذا ابره في الحديثون كلام بالفتح العالم
المتيقن وقيل يؤمنون من البحر قلب المكان حيث اخر اليها مكان الحاء وقدم الى او مكنان الابدان
للعالم مجمع العلم كما ان البحر مجمع الماء والعلم والماء كل واحد سبب الحيوانات اما الحاء فقط وقد قال
الله تع وجعلنا من الماء كل شيء حيا واما العلم فتقوله من صا من بالعلم حيث لم يثبت الابدان
في هذه المناجاة اي بفالفة ان كما من البحر والعالم مجمع لما يلو سبب الحيوانات يطلق الخبر المغلوب
من البحر على العالم المتيقن يعني يطلق البحر على العالم بهذه المناجاة او على سبيل الاستعانة ثم
يطلق الخبر المغلوب عنه عليه ايضا بهذه المناجاة **مصدق** خبر ورجع الخبر من دفع ظان الشيء اذ
علم على وجه اليقين واطلع في غير سخره وبلاد قوله في التحقيق اثبات المسالك برب لا يلائم والذوق
اثبات لا يلائم بالتحقيق المقدمات المتأخوذة فيها انه خبر ورجع لانه بدل من الامام بدل الكل من الكل
بكر سكون الكاف محمور وركونه مصافا لبره والاعلام في كل الكلام في ذي الامام وله بكره
كناية الامام وبني اي الكنية من افام العلم فيتحقق لان العلم ما جعل علامه يعني اللغة لا يجمع الا
صطلحا ثم ان العلم اتم ان يستدربا ب **وام** او **ابن** او **ابن** او لا يستدرب من ذلك فلاول
كناية كانه بكر واحد عمر وادام كلفوم اسم لواحده من زوجة النبي دم والتابوا العلم الغيب المصدرة
باب او غيره اتم ان بقصد له الدم او المذبح او لا فلاول اللقب والاسم العلم الاصطلاح والابان
كون الشيء في نفسه من نفسه تقرير كلامه وفيه خلل من وجهين الاول انه جعل الغيب العلم بالمعنى
اللفظي لا بالمعنى الاصطلاحى وبن فدر حوا خلافة والثاني انه جعل في الكنية واللقب هو العلم
وقد جعلوا في غير الاسم دون العلم حيث قالوا الكنية علم صدر باب **وام** او **ابن** وبنت اللقب
على شجر مدح او ذم مقصود منه قطعا وما عداها من الاعلام سيج السى وبكذا اقره الشريف الجرجاني
فمنه استغناء وذكره المفصل ان العلم لا يخلو من ان يكون اسما كذا بوا كنية كانه علم واولفيا كنية
ولعل ان خارج انما قال والناظر العلم اشارة الى ان ما عداها من الاعلام يسمي سماء اصطلاحا كما في

بالواو والنون حذف نونه لكونه الاضافة وبهذا مثل لفظه الناء فانما جمع امرأة من غير
لفظها وذلك غير غير كلامهم وعشرون واوالة من ثلثين ان تسعين نحو جاءه الزيدون والواو
مال وعشرون ورايت الزيدون واوالة مال وعشرون ومررت بالزيدين واوالة مال وعشرين
واذا كتبت الواو بعد الالف حالي الجز والنصير في اوله لئلا يلبس بالي حرف جر وانما كتبه في الرفع
على علمها وبلغني بالجمع الصحيح اوله وعشرون واوالة وليست مجموع لانه باو في الرفع وعشرون
ثلث وغيره فمزداجع بالحق الواو بل لما كان وضوعا وضع جمع الالف لفظا ومعنى لفتت
به وجعل اعرابها كما اعراب واو ولا تتركز بذكرها ولم يكتف بالجمع والخاص من تلك المواضع الخمسة
في كل اضافة الا مضمون كل واحد وكل واحد واو اخر غير مضافا لمظهر فان اعرابها قد تتركز
نحو كلا الرجلين في الواو الالف قبل الالف اختصارا لالها بالالف في حال الاضافة
الا مضمون انما كان كلا عندنا مفعول اللفظ ومثلي المعنى واقصه ذلك ان يكون اعرابها بالجر
نظر اللفظ وبالحروف نظر الى معناه فاذا اضيف الالف الى الالف في الرفع الذي هو فرع المظهر
لكونه كناية عن روي جانب المعنى الذي هو فرع اللفظ فالجواب بالحروف الذي هو فرع الواو
بالحركات واذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روي جانب اللفظ الذي هو الاصل واعراب
بالحركات التي هي الاصل حال النصيب والجر بالياء وحال الرفع بالالف فان قيل فلم لم يتفرق
حال الرفع قلنا لما كان هذا الظاهر من لفظ كلام يتفرق الالف الى احواله التي تتفرق في الالف
كلا في النصيب والجر مثل ابيت كلبي ومررت بكلبي ما بهذا والحق عليك ان لا حاجة الى جعل
كلاما مستقلا فانه حكم الشبهة الاثني ولو ادرجه في الفاء لثبت وقال ان ثالث في الشبهة وما
يلحقها على قياس ما ذكره الجمع لكان الكلام متقنا ومنقبطا فان اعراب هذه الاسماء اى من الاسماء
التي هي متاخر بالحروف في يوظ ولفظ بالرفع عطف على قول بالحروف لان حروف الاعراب
فيها معلقة بعينها بالحروف التي هي اعراب على راي واخرى التي هي دليل الاعراب على
راي آخر كما هو التقدير في اعراب التقدير في سبعة مواضع الاولى في الاسماء المعنوية
وبقي الاسماء الموصولة التي او اخرها الف مفعولة اى مودودة او ممنوعة عن مطلق الحركة والنقص
المنع ومنه قوله في قوله مفعولة في الجوامع وبقولنا المعربة برفع النقص بلدي ومنه
ظرفان لكونها مبنين نعم لو سمح بها لكان موزنا واعرابها كذلك سواء كانت في الالف
الثاني مثل حلي في متعلبة عن الواو والياء وسواء كانت في الثانية في اللفظ في المعصاة

في خبر

ولم يثبت مثل عصا ورجي وغيرهما في هذا اعرابها ورايت عصا ومررت بعصا وكذا غيره وانما صار اعراب
هذه الاسماء تقدير العدم قبول الالف الظاهرة او المقتضية الحركة مادام العاقل لو حركته لاخرجه
الالف في آخره ولا يمكن تواردها في حركات على ما قبل الالف حيث كان مقدار العدم الاعراب في الوسط
واذا تعذر اظهار الحركات فقد رت في آخر الكلمة في الرفع فمفعولة وفي النصيب فمفعولة وفي
الجر فمفعولة الثاني من تلك المواضع السبعة فاقبض الالف بالالف في الرفع والياء في الرفع
على مررت بعصاى او جمعها موصوفا بان اعرابها بالجر حيث كانت مبنية على مررت بعصاى
ومررت بعصاى في الواو الالف في المذهب الصحيح لان في قوله يتنوبين العوض اى وانما
قلنا في الصحيح لان في قول بعضهم اعرابها حالة الجر تعطف سواء كان مفعولا او جمعها موصوفا فاذا ذكره
لوجود الكسرة لكن الاول اصح لان الكسرة مجلبة للبناء قبل الاعراب فيكون مولى الاعراب مستغلا بحركة
لازمة لاجل ياء الاضافة فلا يكون تلك الكسرة لاعراب ولا تحيل ان يحفل الحرف الواحد حر
كتين في ثلثين وان قيل كيف يكون الكسرة المجلبة للبناء قبل الاعراب والاسم قبل الاعراب
مبنية والبناء يمنع الاضافة كما هو جوابه قلنا لا ثم اولا ان الاسم قبل حروف الاعراب مبنية بل المذهب
الطبي على ما حققه بعض المحققين ان الاسم قبل التثنية كيب مع العاقل نحو زيد وكرهه بكون
آخره يكون وقوله يكون بناء اذا مر به اللفظ يتحقق بغايلية تواردها المعاني المختلفة على معناه فلا
وجه لاجلها عن المعرب عالم يوجد المناجزة للمبنى الاصل في عدم ما يقتضيه طرق الاعراب باخره
ولهذا ذكره قولهم المعرب ما اختلف اخره باختلاف العوامل انهم ارادوا به امكان الاختلاف
سواء وجدوا او لم يجدوا ان الاسم مبنية قبل الاعراب فنقول انهم قالوا ان منع البناء الاضافة حكم
على الاسم الاغلب ولهذا لم يمنع من الاضافة حينئذ واذا وادعته ذلك واخره نابعولنا موصوفا
بانه اعرابها بالجر كغير الجمع المذكور ان فان اعرابها حالة الاضافة الالف بالالف في الرفع
والجر نحو رايت مسلح ومررت مسلح لوجود الياء التي هي علامة النصيب والياء في الرفع
في الرفع كجاء في سلمه سلمى فالبناء المندغم في ياء المثلث متعلبة عن الواو وانما يقدري
الصرف من ان الواو والياء ادا جفتا لم يبق احداهما بالكون فليست الواو ياء قالوا
والتي هي علامة الرفع مفعولة في البناء فيكون الاعراب بالرفع في حالة الرفع تقديرها الثالث
من تلك المواضع السبعة فاقبض اعرابها على ما قبله من قوله في العلم في نحو تابط لثرا علم
شخص فانه كان في الاصل جملة داره على ليرة الناء بطل اى اخذ بالابطال شخص وشدة

مفعول نابطاً على اسم الجوز و يكون ثابت من غير التثنية والاعرابية تقدير على رأى والتقدير
بلوان الجمل من جرسى جمل قبل جعلها على مبنية بلعدت في حمار ابعاد من مبنية الاصل
واما بعد العلمية فقبل انما من المبنيات المحكية على بناءها وقيل معرفة محكية لان صغار الجوز على العلمية
السماوات اجزاء من طوف كوكبه واحد فكان مستحق لان تسمى الاعرابية اخرى كبعلمك فيقال
جاء نابطاً شرفه شرفه لكن لما اشتمل اجزاء اخرى من الاعراب المحكية بحيث جعل لفظ الجمل بدله لانه
على الصفة في الاصل امتنع ظهور الاعراب فيه لفظاً فصلاً مع الاعرابية تقدير على فكلما انما خارج
بها منى على هذا القول او معذرة قول الجمل انما في قول النحاة قد خرجوا بان المفرد لا يكون محكي
اصلاً كون من فروع المحكي مبتدأ و قد مر فروع تقدير اخره كما يلو المشهور و يلو مذنب سبويه وقيل
بالعكس السفر من قال ضربت ربياً فمضت ربياً اشعار بان السوان انما يلو من زبد الواقع
مفعول ضربت وذلك ان كل اسم سواء كان مفعولاً او خبراً من المركب كان معرفاً لا
صلاً وحكى ذلك الاعراب فان الاعراب المحكي بالجزء ان بدل من الضمير الجوز وعابده كل اسم تقدير
والا وضحه في العبدان ان يقال فان اعرابه تقدير على حذف لفظ المحكي كما حذف الغالي في شرفه
اللياب قبل ويكذو وقع في بعض النسخ هذا الكتاب ولعله يلو الصريح في خبره
على المحكي اخره على الفصح ويصير معرفة تقدير بناءً في قوله في ان في قوله لا اخره تذكره
وتفضل المقام على وجه تفضيل اطرام بلوان في خبره ثم اذا جعل علماء في محكي عليه الاعراب
اللفظية ويجعل غيره منه فكل محكي في فعال هذا خبره عشر بقم الراكنه في خبره
بعد العلمية على محكي على بناءه و يلو الاصل في بعد هذا قال بعض منى كما كان قبل العلمية
رعاية لثمة المبنية وقال الآخرون ان معرفة من المعربات المحكية على الحركة المبنية
فان الجوز على صغار العلمية اسم واحد اسحق لان يجرى الاعرابية اخرى لكن لما كانت
الطرف الاخر مستحق على الحركة المبنية المحكية تحذف ظهور الاعراب فيه لفظاً فصلاً معرباً
بالاعرابية تقدير على فان قبل فلم تبعين الاعراب المحكي لفظاً نابطاً شرفه او جاز في خبره
عشر على ترك الكتابة وجاز اعراب لفظاً فلما كان الواجب في الصور تبين ان معرفة
لفظاً لا شفاء موجب البناء فيها لكن في خبره عشر جاز الاعراب لفظاً وترك الكتابة
لان يترك في بناء الاعراب خلاف نابطاً شرفه فان لو اعراب ولا يجوز العدول عن
اعراب الاعرابية آخر تقوت به الكتابة كذا اجابنا الغالي في شرح اللياب وفيه منى

ان يعلم

ان يعلم ان من المحليات المعربة تقدير الاول العلم المركب الذي خبره انما معرفة اعراب معين
مفعول على الاعراب لفظاً مثل ان زيداً و يلو زيداً والعبد الاخر اخر اعراب المركب الاضائي في خبره
وعن المركب من الاسم العامل مع محله كونه مفعولاً بعلامه فان اعرابهما لفظاً فان الجزء الاول منها بعد
العلمية يعرف بالاعراب العام حسب العامل والاعراب في قول باء اعراب الحكاية الرابع من تلك المواضع
السبعة التي كان الاعراب فيها تقدير بناءً الاسماء المتعينة وهي الاسماء التي اواخرها ياء محكية ومما
في الغاضي والراعي فان اعرابهما تقدير على حالة الرفع والجر في جادة الغاضي ومررت بالغاضي بالكان
فيما الاستقبال الضمير والكسرة على الياء وفي حالة النصب لفظي خمسة الفتح على ياء رابت الغاضي في
بالنصب وقد جاء بالمكان في النصب اي كما جاء في الرفع والجر كالفتح للضرورة الشبهة في قوله
مما يلى عن المولى لا يتنبوا ايها كان قد فاما ما نصير على المصدرية لانه المفرد وبنى منصوب
مفعول له اصله ليس جمع ابني سقطت النون بالاضافة اي عن قوله ملاموا اي بني عن الذين هم مو
اي ناصرون لنا وفي الصراح المولى لنا فزون وقوله لا يتنبوا اي من ينشئ البغ والحب اي خلع ثمة
وكفتمه بنش بالضم ومنه البناء وبننا ظرف مدقونا والاسم هادى ان مولى بالكون حالة النصب
وانما قال لانه مفعول لانه المفعول الدال عليه قوله اي ملامع ان المفعول ملامع في خبره بناءً
على المقصود بيان العامل ويومئذ لا دخل للواو في العمل وكذا في المثال فيفحين اعطى امر من اعطى
يعطى الفوس ياربنا اي ناصرها من يربيت العلم من باب رمى وبالغاربة نمر الفوس بالكون حالة
النصب لانه مفعول ثان لا عطف وهذا المثال ما في قول الشاعر ياربنا الفوس يا بهرست محكية
لا تفسد الفوس ياربنا يلو مفعول يعرب فينصب في الامور من محبة ويخبر فيه حي المادة ومثله قوله بادار
يند غمت الا انما فيها يسكون ارباء للفرق الحس من المواضع السبعة التي اعطى مضافاً الى قياسها
بعد بر عليه كقول ربح والمغني الصلوة فيمن فوا بالنصب فانه ليس بمضاف ان اعرابه بالجر في تقديره
وكو مصطفوا القوم فانه مضاف مضافاً الى ساكنين بعد ملامع في ساكنين كان في ليدخل في المفعول
وتخرج مصطفوا القوم كجاءه صالح القوم ورايت صالح القوم ومررت بصالح القوم فان اعرابه ياء
رملوا بالياء وبقيا وجر اكثر من سقطت الى الواو والياء في اللفظ ملامعها ساكنين بعد ياء و يلو لام القوم
في القوم ولم تسقط في الخط لئلا يلبس بالمفرد والجر التي بها الاعراب غير ملامعها مومر بالجر
تقدير اذ الاعراب بالخط في هذا النقص بل معرفة في اللفظ وليس في اللفظ واو ولا ياء ثبتت
معرب تقدير اوم يذكر المقدمون بهذا القسم وما بين قال الشيخ ايما احاطت لاف احد اكرام

منه والاعمال بعد هذا الكلام في الكلام في المعصية في الكلام في الهمم
التي هي من تلك الاعمال الثلاثة كونه للعطف في جازية زيد حتى عرو ومرت بزيد
عرو والاول في ان تعلق نحو جازية القوم حتى زيد لان العطف في جازية شرط ان يكون ما بعده جازيا
فقبلها كما حقق في موضعه وقد اشار اليه بقوله لكن شرط جازية اي حين كونه للعطف مجازية ما بعده
ما قبلها في مخالف سايه من وفي العطف في اي باب مجازية ما بعده ما قبلها وانما شرطه لا سيما
موضوعة للغايب والدلالة بالجزء في الدلالة على احد طرفي الشيء المظهر في حالات الناس
حتى الانبياء او طرفه الاخر في قدم الناس حتى انما فان الشيء اذا اخذ من ادناه فاعلاه غاية له
وطرفه اذا اخذ من اعلاه فادناه وطرفه وغايته ولهذا قالوا ان حتى العاطفة انما تترك للعظيم
او النجوم والغاية والعطف لا يكون الا من نفس المعنى بضم الهمزة وشدة الابداء معناه ذو الغاية
فوله في ذلك عطف تفسيره فلا يقال جازية القوم حتى جازية ارفع ولا يقال ايضا اريت
الرجل حتى ادائه بالنصب ولا تليق حتى الركان بالجزء وان روت ان نون حقيقة الحال في ذلك
فعليك بالقدسية التام فيها فتولد بكرويلو ان حتى العاطفة للجمع مع انتهاء تعلق حكم ما قبلها
بالسبب اجزا اية شيئا او شيئا الى مدخلها في اعتبار الحكم كما في جازية الجارة لكن شرط ان يكون
مدخلها جزا من المعطوف عليه حقيقة كقوله من القوم حتى زيد او بالتاء ويدل كقوله من بني السدادة
حتى عبيد بن لانهم صاروا كالجزء باخلاط ولا يجوز ان يكون ملاقب بالجزء كما جازية الجارة لما قدم
من شرط مجازية ما بعده ما قبلها وشرط ان يكون اقوى من سائر اجزائه لموات الناس حتى
الانبياء او اضعف منها كقدم الناس حتى المنشأة ليدفع العطف باعتبار ان من جنس آخر غير
المعطوف عليه ولا يجوز ان يكتفي في ذلك بان يكون آخر اجزاء المعطوف عليه كملأه الجارة اذا كان
ذلك في الغاية الا في العطف وهذا اظهر النور بين حتى العاطفة وجه الجارة من وجهين
الاول عدم جواز كون مدخله ملاقب بالجزء ما قبلها في العاطفة وجوانه في الجارة والتاثير في الضعف
والثوة في العاطفة دون الجارة وقد يفرق بينهما بوجه ثالث وهو عدم اختصاص العاطفة بال
مظهر جواز ان يقال جازية القوم حتى انت وخصيص الجارة به والثالث من تلك المعطوفات
كقوله زيد ايتي اعم من ان يكون ما بعده ما قبلها او جازية القوم حتى زيد ايتي او كقوله
في جازية العلى حتى رهب الجلاء فاذا عرفت هذا فمقدمة فاعلم انما هي حتى في قوله حتى يعاق
يجوز ان يكون جازية كقوله في اي لا معنى انتهى الغاية فان الجارة كما هي معنى انتهاء الغاية
ففي

قد هي ايضا للسببية بمعنى كقوله قليل وقديري ايضا معنى مع وزعم الفارس وارب ما كملت انتهاء
بجى معنى الا ايضا كقوله ليس العطاء من الفضول سماح فجو دو مال بك قليل وان المصدرية
مقدرة بعد ما والفعل منصوب بهما وانما قدرت ان المصدرية لان حرف الجر لا يذهب على الفعل
الا بعد تقدير ان بعد في نحو زود له لكون الفعل معها في تقدير المصدر والشرط اي حين ان يكون
جارية بمعنى كقوله بعد ان المصدرية ان يكون ما بعده مستقلا بالنسبة الى ما قبلها وذلك
اما تحقيقا بمعنى ان يكون الفعل الذي دخل عليه حتى من قبلها وجودا بالنظر الى وقت الاخبار كقوله
حتى ادخل الجنة فالاسلام قد تم بالدخول والدخول في الجنة من قبله جوده بعد واما تقدير الجوز
حتى ادخل الجنة اذا كان الدخول والسير قد انقطعوا وكذا في وقت السيرة كان من قبلها وانما يجب
ان يكون مستقبلا لانه منصوب باخبار المصدرية التي هي علم الاستقبال واعلم ان هذا اي
كون ما بعده مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها بشرط الاخبار ان تعد حتى الجارة سواء كانت حتى
للسببية كقوله السمك حتى ادخل الجنة او مجرد الغاية كقوله سمك حتى تغيب الشمس ولما كان حتى هنا
للسببية لم تنقض السارح الا اليه ويهنا كذا في اي ما بعده حتى لان العلق بطبيعة امر مستقبلا
بالنسبة الى قبلها ويلو ارادة التليق والجملة الفعلية اعني يعلق مع ما قبله في مجزور المحل حتى ويلو ارادة
متعلق بقوله المظفر والجوز وهاهنا ويلو العلق بطبيعة شيئين انتهى المدكور ولما كان حتى ارادة التليق
الظاهر ان يقال ويلو التليق عند اي ينتمي عنده لانه وانما اصل ان العلق وان لم يكن جزا مما قبلها
الا انه بالي فيه لانه من لوازم التليق وروا في عاده قد ثبت وتحقق بشرط كون حتى حرف جر فيجوز
ان يكون جارية بمعنى كقوله ويلو اعط وجر ان يكون حتى ههنا عاطفة ايضا فيكون يعلق معطوفا
على المعطوف فيكون الجملة منصوبة المحل لا مجزورة المحل كما اذا كانت جازية لكونها معطوفة على الجملة
التي ذكرها في منصوبة المحل ويلى المظفر والمعطوف عليه وانما قلنا انما منصوبة المحل لانها معطوفة
ارادت واما لفظ العلق فتعصب بالمدكور في الناحية لا في المظفر فالاسمى بغير خلاف فاذا كان
حتى جازية فانه اي لفظ يعلق منصوب بان المقدرة بعد كما ذكره انما وشرط كونه للعطف
ويكون بعد ما قبلها ما قبلها موجودا ههنا لانها حتى ههنا لانه على احد طرفي الشيء ويلو ارادة
تعلم العلم للولد وطرفه اي طرفه فان ذلك الشرط ويجوز ان يعود الضم الى الاراد باعتبار انما مقدرة
بان مع الفعل ارادة التليق والعلق بطبيعة الاظهر من كقوله ارادة ليلام قوله فيكون بين التليق
والعلق جازية بان يكون العلق جزا من التليق بانها ويلو ان العلق سبب كونه من لوازم التليق

عادة صار كالجزم من التخييل والوقوع معا لان العلق بالطبيعة اقوى من التخييل فالمنع اودت
ان المنع من كلام الامام شيئا فثبت يوم فثبت ان يحصل بالندرج العلق بالطبيع لا يمنع التخييل
كما ذكرنا ولا يجوز ان يكون حجة بهذا البند اية لان ما بعد ما ليس بمبدأ وبقوله ان كلاما متعلقا منقطع عما
قبله فلا يكون البند اية لغوات شرطها ان يكون نظرك امر من المعنى اي اظننت وارضعت
يعني بما لفته كم وقد كان في الوراثة السور والحق احسن فاعلمت في هذا البحث فانه من نحو الحق التخييل فاختار
الصحيح الغامض فخذ الواضح من باب سدا وطبيعة متعلق ببعلى والضمير مجرور والمحل لا يضاف
الطبيع اليه عايد الى الولد الاخر ويلو اي الطبع في الاصطلاح ما يكون مبتدأ الحركة مطلقا لو اذ كان
لها شعور كحركة الجيوب انات او لا يكون لها شعور كحركة الافلاك عند من يجعلها غير متحركة والابحار
والمراد بعد اذ كانت الحركات الصور النوعية او النفوس على ما حقق في الحكم والطبيعة ما يكون مبتدأ
الحركة من غير شعور كالصورة الجبرية التي يكون مبتدأ الحركة السابطة من شعور كذا قال الامام في
الاشارة فالفرق بين الطبع والطبيعة بالعموم والخصوص مطلقا والعام بهو الطبع بهذا حسب
الاصطلاح كما انشأنا به واما حسب اللغة فلا فرق بينهما قال في محارر الصالح الطبع البهيمية التي
جاء عليها الان ويلو في الاصل مصدر والطبيعة متحركة وكذا الطبايع بالكلية انتهى وقوله
بعض الافاضل ان الطبع بقوة النفس يحكم بالحكام من غير فكر ونظر قريب من هذا وامر ادهم
بالطبع الذات فمنه بطبيعته وبقوله من لفظ لفظ مجرور وعن والماء ايضا مجرور والمحل
لا يضاف لفظ الير عايد الى الامام فهو من اضافة المصدر الى الفاعل الحكم يجوز العقل هذا
مجرور وصفه للفظ واجازوا الجور في محل نصب على ان حال من فاعل يعلق ويلو ما هو هو في قوله
تأثير اي كبريل وقوله متعلق بتأثير والضمير الجور ومن عايد الى الموصول لفظا يتابع في قوله
على ان فاعل يتأثر ويلو اي لفظا يتابع جمع يتبع ويلو عين الماء الذي مجرور وضاف اليه يتابع
ومحل الموصول مع الصلة رفع على انه فاعل يعلق واما قلنا ان من لفظا حال من فاعل يعلق لانه لا
يجوز ان يكون حال من الضمير الجور من لفظ ذلك الوجه الاول ان الحال انما يبين بيئية الفاعل
او المفعول كما في هذا الضمير ليس بفاعل ولا مفعول فلا يكون حال منه به وعليه ان هذا الوجه لا يدل
على عدم جواز كون حال من ضمير لانه لو كان الحال لبيان بيئية الفاعل او المفعول كشيء لا كان
على ما عرفت ان ارجحها سبق الوجه الثاني اذ كان في الحال معرفة كذا في قوله على الحال لان حق
الحال التأخر من صاحبه واما وجوب تقديمه على ذي الحال التكرار لدفع التنبس بالصفة

فانه

فانه لو تأخر التنبس بالصفة في حال النصب نحو قولنا ضربت رجلا ثم قدمت في حال الرفع
والجزم وان لم يلبس اطراد الباب وهذا الصحيح معتمدا على الجزم ان يكون على تقدير كونه حا
فانه تقديمه على هذه الحال وهو من لفظ فيكون تقديمه اي الكلام من يعلق بطبيعته من لفظ
الحكم وهذا التقديم غير جائز لانه يلزم منه اي من هذا التقديم تقديم ذلك جزء الصلة ويلو قوله وهو
مبتدأ ارجح انما هو قوله منه اي لفظ خبره والجملة معترضة وقوله على الموصول متعلق بقوله تقديم ويلو
اي الموصول على لفظ ما ولفظ جزء الصلة اي الشيء الذي يكون في جزء الصلة لا يتقدم عليه اي على
الموصول لانه اي لفظ جزء في حكم الصلة والصلة لا يتقدم على الموصول لان الصلة تكونها متبينة
للموصول صار كالجزم فلا يجوز تقديم شيء من الصلة واما عايد على الموصول الاستحالة لعدم الجزم والنا
من شيء او جزم ذلك الجزء الثاني على ذلك الشيء لا يستلزم تقدم الشيء على نفسه كما لا يخفى وكذا امكن حكمها
واضا لانه لا يجوز ان يكون من لفظ حال من ضمير منه اذ لو جاز لجاز تقديمه والتأخر لا يستلزم الجزم
فالقدم مثلا الوجه الثالث ان من لفظ تقدم على هذا الضمير الحال لا يتقدم على صاحبه الجور وبالاضافة
اللفظية او المعنوية بالاتفاق او بحرف الجر في الاصح فلا يقال مررت جالسة بهذا لان الحال تابعة
لذيلها لا انصافه في الاصل فلا يقع حيث لا يقع متبوعا والجور وبالاضافة او بالحرف لا يتقدم الجور
فكذلك الحال لا يتقدم عليه واما قال في الاصح لانه البعض يجوز تقديمه على الجور وبالطرف بناء على ان حرف
الجز من علم معنى الفعل فيكون قوله فثبت بهذا اكره في قوة اذ ثبت بهذا اكره فيكون تقديمه على
على صاحبه اذ ثبت كذلك يجوز في ذنب لا يقال ان الحدود الذي ذكره في الوجه استلزام على تقديمه
جعلكم اياه حال من الموصول لان الحال من الشيء اصلها ان يكون متأخرا عن ذلك فيكون في جزء الصلة
ايضا لا تقول لائم فذكرتم بل لازم ج اي على تقديمه جعله حال من الموصول تقديم ذلك جزء الموصول
وقوله جزء اي جزء الموصول لا يكون من تكملة الصلة التي على كذا جزء من الموصول وتقديم ذلك جزء
الموصول جائز تخطات الفاء للعطف بين الجملتين على جملة اودت فالقارعة عطفية ويجوز ان يكون
علاقة الجزء شرط محذوف فالقارعة سبع فاء فصحة وذلك اذ لا فصاحها اي لاظهارها باواها بها
عن محذوف او وصفها بها بوصف صاحبها كالكتاب الحكيم والكلام المصنف بتقديم الشرط كذا
اذا كان الولد تحفه النحمة ومحيط بمقدارها فتمطرت فيكون الجزم مجزومة المحل على انها جواب
لهذا الشرط المحذوف ولا بد من عليك ان هذا قول مجزم اذا دلو ضعيف لا ينبغي ان يتخذ به
في السعة اذ قد يورث موضوعه ان هذا الجزم انما هو في قوله واذا انقبضت من الحوادث فكيف

فانظر فكل ضياء مسجل ولهذا هو جواب اذا من الجملة التي لا محل لها من الاعراب قوله نكبة
اي مفرقة وغياية الجب فصره والمواد بها لها الغم ونصبك مجزوم باذا ويلو المستند والقار
في فاصلة جزائية وفي فكل تعليمية وكل مستند او قوله لنجلي اي استنول خبره ودخل على خبره المستند
اذا لم يصنف على استنول الضعف ويجعل ان يكون التقدير فكل غياية نصيبك او يكون القار زائدا
في حقيقة ان متعلق بنظرت ونظرت في المختصات عيان من فكره وتامله فيما لان النظر اذا استحل
مع فيكون بمعنى الفكرة اذا استعمل بالان والام وعلى معنى الابصار والفرج والغضب على ان
المرتب والضمير في مختصات مجزوم ويكون مضافا اليه المختصات عابدا اما الامام مقبولة مجزوم
لانها صفة المختصات فان قلت المختصات جمع والمنصوبة مفرقة فكيف يكون صفة لها
والطائفة من طين الموصوف والصفة في الافراد والجمع اذا كان فعلا له اي اذا كانت الصفة
فعل الموصوف وقاية به كما ينبغي هذا وصفا حقيقيا ولو لم يكن فعلا له وقاية به بفتح صفة سببية نحو
جائفة زيد الطويل علامة ان قلت فابال قوله ثم ثوب الشمال ونظرة الشاح فان الموصوف فيها
فعل الموصوف وقاية به فان الاشمال جمع شمل فمختصات بمعنى العتيق والاشمال جمع شمل فمختصات
بنام ويلو ان في المخطوط غير يقال نظمة اشمال ما دل على ذلك واذا اختلفت طاء المرأة ودماء القاتنة
والاختلاف اصلان فابان بالشوب والنظرة مع ان الموصوف مفرد والموصوف ليس كذلك قلت
هذا على تأويل ان الموصوف مركب من الاجزاء المستفادة من الموصوف فكما كان الموصوف
مجمع نكبة الاجزاء وصفوه بالجمع وهذا كذلك اي الوصف نوع الموصوف قائم به لان المصنوعة
قائمة بها قلت بهذا فائدة وهي ان الصفة اذا اسندت الى ضمير الجمع كانت الصفة في حكم
الفعل كما هو في الوهمين صفة الافراد مع الحاق الهاء وبنية الجمع كما ان الفعل كذلك في كونها
الاجزاء اجازت اوجبت على لفظ الواحد والجمع اما الاول فبناء على ان كل جمع مؤنث كونه في
تأويل ابي جهم واما الثاني فلكونه اسما صمى جمع المؤنث فوعين اللفظ الاول والمفعلي
في التأويل عليه حال اجازت او جاز او لا يجوز انما جاز جازين كما لا يجوز انما جاز او ادان
جاز العيون والايام فعلق وبنينا الضبوط اسندت اسما صمى المختصات فيجوز الجمع والافراد
قائم من يدين الجائزين الاخصار في الافراد وكذا الكلام دون معنى قد اجماع في الاصل
وقد حكي معنى الفعل ضد فوق وعلى لهما محل يكون مع فاعله في محل النصيب على الحالية فاعل
نظرة وحاصل المعنى نظرت في مختصات المصنوعة منها واذ انك تكتبه المبسوطة بهذا واعلم

انهم قالوا اللطف احكام اربعة كاجار والمجرور بعينه الاول ان يتعلق بفعل او معناه والسا
انه اذا لم يسمعه ما يطلبه الزوالان وقع بعون النكرة المحضة فصفتها لهما وبعد المعرف المحضة في
عنهما وبعد غير المحضة ثم انما تحذف لهما والثالث انه متى وقع صفة او صلة او حال او خبر ان يتعلق
الابحذوف والرابع انه اذا وقع في واحد من هذه المواضع الاربعة وبعد النفع والاسم لا يجوز
ان يرفع الفاعل اذا عرفت هذا فتفق قوله دون منصوب على الظرفية لم قوله والعامل فيه
اي في النصيب المذكور نظرت براد عليه ان لا يرفع ذلك بل العامل فيه محذوف فانه قد وقع في صفة
لم يسمعه ما يطلبه الزوالان المبتدأ ونحو ويلو ووقع بعد المعرفه وهي محظرة فلو حال وقد عرفت
في الحكم الثالث ان عامل الحال محذوف ان قلت المراد ان العامل فيه اي في النصيب دون على الحا
لية نظرت ويلو لا ينافي ان يكون العامل في نصيبه على الظرفية هو المحذوف فان النصيب على الظرفية
يلو لفظ دون وحده وعامل محذوف والمنصوب المحل على الحالية ويلو الجملة الظرفية اعني دون
مع فاعله المستكن المنقول اليه من فاعله بعد حذفه قلنا نعم يمكن ان يجعل على ذلك لكنه يخفى وعد
ول عن الطائفة المبتدأ ومن العبارة كما لا يخفى فاعلم ان دون في المعنى غير ايضا هـ في شرح هـ
اللباب فيجوز ان يكون منصوب على الحالية دون الظرفية اي نظرت في مختصات المصنوعة
مغاية ككتبه المبسوطة ككتبه كتاب مجزوم لا فائدة دون اليها مجزومة على انها صفة ككتبه لا يخفى ان
الفعل في ككتبه ليس جزءا من الموصوف لكن لما كان صفة توصيف كتب بالمبسوطة بسبب اضافته الى
الفعل ذكرها معا فوجرت القار فيه كالفاء في نظرت ويلو بعدى المفعولين الاول ضمها
قوله الامر بالهاء مجزوم والمحل يكون مضافا اليه لا كثر عابدا اما المختصات واعلم ان التيمم في المفعول
انما ينصب بعد عام فغيره بالتثنية لفظا نحو عندي واقود خلا او بالتثنية تقديره اكل في غير المختص
نحو عندي فمقابل فيها وفي البنية كالا عداد المركبة نحو ثلثة عشر رجلا وكم الاستغناء به نحو كم رجلا عندك
وكم الجنة به اذا فصل بينهما وبين غيرها نحو كم في الدار رجلا عتيق في نحو بجنة رجلا وربة رجلا او بنو
التثنية ولشبه الجمع والاضافة وقول المصنف نعاور اي ند اولوا واستعملوا من قبيل قائم بمكة بالتثنية
تقديره او اليه اشار ان ربح بقوله نصيب على التيمم من اكثر لانه اي اكثر اسم ثم بالتثنية تقديره
او كل اسم مبهم ثم بالتثنية ينصب غيره فاكثرت قد نصبت نعاور اي على التيمم وانما ان اكثر بالتثنية
تقديره اقل منه غير منفرد وكل غير منفرد وان منع عنه التثنية لفظا لكنه ثابت تقديره ابنا على
انه اسم والاسم يثنى التثنية اعني العلية عارفة بكذا قالوا ومن هذا ظهر لك ان تعليل

اشاره بقوله ان كل تنوين سقط بالاضافة كذا التنوين ثابت بتقديم او ليس بشئ كيف
وقد مر في كثير من الكتب ان كل تنوين حذف بغير اللام والاضافة فهو ثابت تقديرا او بغيره
شاهدنا في بعض شروح اللغويين حيث قالوا ان ما في التنوين المندرج كان
افعل التفصيل فيهم سمي لا يجوز الاضافة بجزء اكثر من علامة السببية صلاحية للفاعلية بعد ان
يظهر افعلا اذ اصبحت ان يقال اكثر من واحد وان لم يصب ذلك فيجب الاضافة بجزء اكثر
رجل انتهى فدينين لك ان تنوين اكثر ثابت بتقديم اقبل الاضافة لكونه غير منفرد لانه ثابت
تقديم السقوط بالاضافة كما زعم الشارح قوله او بالتم كيب عطوف على قوله بالاضافة كيب
غير اذ اصله غير متين ثابت تقديم او ان سقط لفظا لانه ما قصد منه ايج الاحسين
وتكريره بحيث يكون عددا او حركات او ما يحدفت الواو والمغفرة لا تفصل ولا يبنى الجاء
ان فحذف التنوين عنهما البناء لان التنوين لا يمكن لا يجمع مع البناء وهذا كله على ما جعله
الشارح من انه غير من اكثر ولا يبعد ان يقال انه من السناد اكثر واليه ذهب شارح الفتاوى
حيث حال بغيره من السناد اكثر لا من تعلق الفعل به سواء كان وجدت معنى صادفت او لم
علمت انتهى بين منصوب على الظرفية فاعلم فيه تعا ورا الانية جمع اعم مجرورة لاضافة بين
اليها والمفعول التالو جرت **امارة** وهي بدل من اكثر على تقديم ان وجدت يتعدى
المفعول واحد بدل البعض من الكل **والثقة** منصوبة معطوفة على المانية وكذا قوله
والجمل وهذه الثلاثة اعني المانية والثقة والجمل كل واحد منها اسم كتاب للشيخ عبد
القادر الجرجاني وهذا ما عراب اي كونه بدلا من اكثر اذ كان وجدت بمعنى صادفت
اي لغيت اما اذا كان وجدت بمعنى علمت فهو يتعدى الى مفعولين اكثر مفعول
الاول تعا ورا غير المانية مفعول الثاني من قوله وهذا ما عراب الى علمنا تانجيص على
سبقه وثبتن كما لا يخفى **فاسقطت** فعلا فاعلا والفاء فيه كالفاء في نظرت فهو ما
توذن طال بطول فيتعدى بالتعقل الى باب الاستعمال هذا بالنظر الى الغالب والافتد
يكون الشك لان معنى طال مر في الصحاح **ان** مصدرية **اكثر** فعلا مضارعا منصوبة
بان فاعله ستره ويوايوا والضم البارز المتصل منصوب على انه مفعول اول لا كلمة
وعايد الى الولد ويواي اكثر يتعدى الى مفعولين الذين تانها غير الاول ومفعول
الثاني قوله تعا فاعله مجرور المحل لاضافة جمع اليها عايد الى الكتب الثلاثة والجمل

الفعلة

والعول على الكلمة مع ما علمت فيه منصوبة المحل على انها مفعول اسقطت **واحد** اي
الكلمة منصوبة معطوف على الكلمة ويواي احد يتعدى الى مفعولين كذلك ايضا اي كما
يتعدى اكثر اليها الاول الفهم المتصل به وكذا قوله **فعا** والهاء مجرور المحل لاضافة
رفع اليها عايد الى الكتب الثلاثة **كراية** مصدر منصوب على انه مفعول لا اسقطت وهو
اي المفعول لا ما يكون باعشا على مفعول الفعل العامل فيه سواء كان عليه ثمانية متاخرة عنه
في الوجود نحو جيتك اصلا حاك او سببا باعشا عليه في التصور ومقدما عليه في الوجود ايضا نحو
فعدت عن اطرب جينا ووضافة الى مفعولها ويواي مفعولها لفظا ما وهي لفظا ما موصولة
فيها جملة طرية صلة وقد مر نظمه غير مرة والموصول مع صلة مجرور المحل لاضافة كراية اليها
وكم الفاعل منه وك تقديمه كراية ما فيها اي في الكتب الثلاثة والفهم المتكسر في فعا عايد
اما تقديمه كراية فاحتمل وان شرط نصب المفعول له ثلثة الاول ان يكون فعلا
لفاعل الفعل المعلق وبعضهم لم يجعله شرطاً محققا بقوله مع به كيم اليهم في فعا وطحا والثناء
ان يكون مصدر او الثالث ان يكون مقارنا للفعل المعلق في الخارج اي في الوجود بان
يكون وقوع الفعل في بعض زمان المفعول له كوقوعت عن اطرب جينا او يكون اول
زمان الفعل اخر زمانه كجيتك فقامن فم اوك او بالعكس كجيتك اصلا حاك فاذا وجد
هذه الشروط الثلاثة بالمر يانصب المفعول له وذلك لانه غير متاها بالمفعول المطلق بدخوله
في ضمن الفعل العامل لانه فعل الفاعل المذكور وما قارنا لوجوده فكما يتعدى الفعل
اليه بغير طرف كذلك يتعدى الى المفعول له بغير طرف ولان الفعل يقتضيه اقتضاء العلة
المعلول وان لم يوجد واحد من الشرط يكون مجرورا باللام اي يكون اللام واجبة لانه اذا
فقد هذه الشروط او بعضها لا يكون داخل في الفعل المذكور مثلا اذا فقد الشرط الاول
كجيتك لا كراية اكل الزاير وبندرج اكرام الخاطبة في فعل المكلل لان فعل هذا لا يندرج في
فعل ذلك ويوظف وقوله لفتد ان تعليل بقوله يكون مجرورا اي انما يكون مجرورا باللام
فيكون جيتك لا كراية اكل الزاير لفتد ان الشرط الاول فان الجمل في فعل الخاطبة في جيتك لفتد
لقد ان الشرط الثاني فان السحن ليس مصدر فلا بدخوله في الفعل المذكور ايضا لانه اذا لم يكن
مصدر لم يكن من جنس الفعل المعلق فكيف يندرج فيه ونحو جرت اليوم على صحتك
زبد الس لفتد ان الشرط الثالث فلا يندرج في فعل الابق ايضا لان الفعل الواقع من

عن المضاف اليه نحو يومه اذ كان كذا وجب اذ كان كذا فحذف المضاف اليه
لاذ عوض عن التنوين واما عوض عن الحرف او عن الحركة او عن الالفاظ عند البعض منهم
والنوين في اي في كل عوض عن المضاف اليه اي من قبيل الشئ الاول دون ما عداه اي
عن كل واحد منهما اي من الكتب الثلاثة ما مصدرية تكرر فعل ماضٍ والضم في اي في تكرر
يدل على كل في قوله عن كل منهما ويؤيد اي تكرر في تقدير المصدر بما مفعول ثقيبت اي ثقيبت
عن كل واحد منهما تكرر ولا يجوز ان يكون موصولاً لانه يلزم ان يكون المنع نفس المسئلة
المتكررة ويؤيد غير جائز لان المراد من التكرار دون المتكرر ولو حكم بما ازيلها اي يجوز ان يقع نفس
المسئلة المتكررة لم يكن الكتاب يعني المصباح مستقلاً لانه المسئلة المتكررة ويؤيد غير مراد
بل مؤيد الف لان لا يلزم مثلاً ان لا يكون مسئلة الفاعل مرفوعاً في مسئلة الفاعل
الفاعل مرفوع بيان اي مسئلة هي قلنا الفاعل مرفوع في مسئلة في الكتاب وبطلان
بين مسئلة ان في قوله ولا يجوز ان يكون موصولاً اه قبل لكن فيه ما فيه لان لا يلزم ان يكون
من تقع المتكررة تقع نفس المسئلة المتكررة التي هي المسئلة النحوية لان المتكررة بل هو الشئ
الموصوف بصفة التكرار ووصفة التكرار داخل في المتكرر من حيث يدوم تكرر ولا يلزم من تقع
الجموع المتكررة من الموصوف والصفة تقع على كل جزء اعني الموصوف الذي يلو المسئلة النحوية بهما
مع الصفة التي هي تكرر بالان تقع الجموع قد يكون يقع فيمن قبوده ولو قال يقع جزاءه كان
الظاهر فلم لا يجوز ان يكون كذلك اي يقع الجموع يقع فيمن قبوده واذ كان كذلك فتعني
المتكررة بهما يقع تكرر لا يقع تقع حتى يلزم ما ذكرتم من تقع تقع المسئلة او تقول في ذلك ما
قبل ولا يجوز ان يكون موصولاً اه يجوز ان يكون موصولاً بتقدير المضاف بمسئلة
او ثقيبت عن كل منهما تكرر ما تكرر في يستقيم الكلام فافهم فانه من مراد ان اقام استقفا
منصور على انه مفعول به ثقيبت او على انه حال من ضم ثقيبت يعني مستقفاً انما المعاد
متعلق بمسئلة لا ويؤيد اي المعاد مصدر محي بمعنى المعادة والتكرار واستقفاً لا معطوف
على استقفاً لا في خبره لوجهاً من كونه مفعولاً له وحالاً ايضاً المتعلق بالاستقفاً
واعلم ان لفظ المعاد مصدر محي كالمعاد والتقدير لاجل استقفاً انما فادة التكرار
على ان يكون الكلام عوضاً عن المضاف اليه وليس يلزم مفعول اذ لا يستقيم المعنى الا
بازدواج الحذف في فاعل الاستقفاً ومفعوله معاً اي لاستقفاً في فائدة التكرار في

استقفاً

يستقفاً لان الاستقفاً عند الشئ قليلاً واذ لا يتصور في المعاد لان المعاد هو شئ شخص المستفيد
على تقدير كونه اسم مفعول في اقام يستقفاً واللام فيه للمعاد الخارجي والمفعول به هو الذي قاله ادم
المعاد الولد واللام عن الجنس والمراد من المعاد كل من استفاد من هذا المعنى وقول من قال
ان اللام فيه عن الذي لانه في الصفة وبني فيها اي اللام في الصفة اي في الحكم الفاعل
والمفعول دون الصفة المشبهة فتح الذي لانه في الصفة الموصولة لاحرف التعريف فلا
فلا يكون للجنس بناء على ان الموصول من المعارف والتعريف بناء على الجنسية والاستغراق
بطوره قول من قال بهذا وبطوره وما بينهما مفعول لغال لاننا نقول القول يكون اللام للجنس
على مذنب المازة والا فحق لا على مذنب من قال انه اسم فان اللام عنده في الصفات مطلقاً
سواء كانت تلك الصفة عن حدوث كالضارب وغيره او لا اي اوم يكون عن حدوث
بل كانت من اعداد الاسماء كالمؤمن والكافر فانها اسما لخاصة لخاصة معهودتين وبطلان
على كل فرد من اثنين الطائفتين من غير ملاحظة كونه مصدر قال ان او متكررة في هذا اثر استعمالها
اي شخص كان من المعارف عن التصديق والابكار والجاهل بها وهذا نظمه ونجته اذ
اطلقت على ذات المسبوح من غير ملاحظة صفة الذبح في تعريف خبر ان اللام ولو سلم
انه ليس بحرف بل اسم موصول فلام ان الموصول بناء على الجنسية والاستغراق كقولنا انهم
الذين ياتونك التاريد او اقرّب العالمين بكسر اللام التاريد او كذا فافهم اي الذي
واللام في العالمين موصولان كايان في يدين العالمين للجنس والاستغراق والامثلة
صح الاستقفاً الذي شرطه قول المشتق في المشتق منه على تقدير السكون عن الاستقفاً
كيف بناء على الجنسية والاستغراق وارباب المعاني والبيان قد قالوا ان الالف اربعة
للتنوين اعني العمد الخارجية وتعريف الجنس والاستغراق والعهد الذي جاز في الموصول
والمضاف في المعرفة باضافة معنوية على كونه جاز في المعرفة بالمعروف باللام بعينه فليست له ولا في
التطويل والاطناب لا طعنناك هنا على فوايد لم يخرجوها من احدى بعد واحد من او في
الابواب **بخر** بكونه صفة في الاصل عن المعارف اي معابر الحد فيستوي فيه الاجزاء كلها
لان فيه معنى النفي في جري حرفة في عدم التعريف وما ينبغي ان يعلم ان النفي قد مفعول
تعريف لفظ خبر باللام مع كونه مضافاً وان كان نكرة دعابة لصورة الاضافة المعنوية ولم
يوجد ذلك ايضا في كلام العرب العزباء بل في عبارات بعض العلماء اي في كلام المتنبين

فكانهم جعلوه بمعنى الغايبة وهو غير هذا منصوب على الحالية من ضم استصغبت **مدخر** بالذات
المحملة المشددة مجزورة لاضافة العبرة اليه ويولد اسم فاعل من الارتفاع اصله مدخر قلبت التاء وال
فصار مدخر ثم ادغم الذا المجرى في الذا المحملة بعد قلبها مفعلة فصارت مدخر وجازية ايضا
مدخر بالذات المنقوطة المشددة باو غام الذا المحملة في المجرى بعد قلبها مفعلة وذلك لان الذا
والذا ان كانا من المجرورة فيجوز ذلك الادغام نظرا الى اتحادهما في المجرورة فيجعل الذا الذا
والذا ان لا وجازية ايضا مدخر بالمجرى قبل الارتفاع فيكون الادغام وتحليله نظرا الى عدم اتحادهما
في الذات **فصل** منصوب على المفعول مدخر **الوجه** مجزورة لاضافة فصل الماء وانما المحلة
مدخر في فصل لانه اريد به الحال او الاستقبال واعتقد على غير وهو معنى النفع ان عمل اسم الفاعل
منه ووطئنا بشرطين الاول كونه معنى الحال والاستقبال ارى عند مجزوه عن الاسم اذ عند دخول
الاسم الموصول عليه ليس يكون الحقيقة اسم الفاعل في بشرطه على كونه معنى الحال او الاستقبال
بل يكون معنى صورة الاسم كما ان الشرط في الضارب اياه اس زيدا الذي ضرب واما الشرط
فان لم يكن شاملا لفظا ومعنى واما اذا كان معنى الماضي فبشرطه لفظا وبشرطه المضارع
لفظا لا معنى فلا يلزم شمله للماضي ولا للمضارع فلا يلزم على احدهما وما يجب ان يعلم ان هذا
الاشترط انما هو فاعلة على غير الفاعل والظرف والمفعول المطلق فانه يعنى في الفاعل
عند ضم سواء كان معنى الماضي او الحال او الاستقبال وسواء كان مفعلا او مفعلا سببيا او غير
سببي نحو زيد ضارب ابى او ضارب في دابة عروا اس لان ادغم المفعول بالفاعل فيكون
وكذلك يعنى في الظرف والجار والمجرور مطلقا لان الظرف يكفيه راجية الفعل لان اسم وكذا
يعنى في المفعول المطلق من غير هذا الشرط لانه ليس باجنبي عنه والشرط الثاني اعتد على احد الاسماء
التي وانما الشرط على الاعتد على احد الاسماء لان طلبه للمفعول على خلاف وضعه لانه انما وضعه الوا
اضع للذات المنصرفة بالمصدر وهي من حيث هي لا يفتقر فاعلا ولا مفعولا وانما اقتضاه في بلقي
تفهم معنى المصدر فاشترط على ان يكون واقعا عند العمل بالفعول او في منه بالاسم وذلك
انما يكون منه اذا اعتد على الاربعة الاخيرة التي سبقت فانه لا يجوز ان يكون مجزعا عنه فصار
كل الفعل اذا اسند ومن لوازم الفعل اوقوعه ما يولد بالفعول او كما اذا اعتد على الاستفهام والنفع
فالنفع انما يتعلق بالحكام دون الذوات وكذا الاستفهام شأنه ان يكون من الاحكام والمعواض
دون الذوات الاول حرف النفع نحو ما قام زيد او ما مضى عنه اي في معناه حرف النفع من الاسم

اسم فاعل

او غير

او فعل في معناه تنحي كغيره دليل مثال الاسم كحذف قول الشاعر وان امرأ لم يفسد الا بصالح الغيرة
ممن نفي بالخطامع فان كان ممن على نفي النصب لا اعتد به في مثال الفعل نحو ليس قائم
الذين قوله وان امرأ في مختار الصحاح المراد الرجل يقول بهذا امر صالح وهذه مرادة صالحة
فاذا دخلت الف الواصل في المذكر ووقفت اذ انشئت لغات فتح الهمزة في كل حال وضمها
في كل حال واخرها في كل حال فيكون في اللغة الثالثة معربا من مكانين انتهى وقوله لم يعنى
على وزن لم يرم صفة امرأ ونعمه بالاسم الابتدائية المفتوحة مرفوعة على انه خبر ان ومبين على
وزن يجيب اسم فاعل من انان بهن انانه والخطامع جمع مطمح معطى معطى ان الهمزة في
لم يرم انما هي صالحة لا يبين نفي بالخطامع كل موضع التام تلك الاشياء الستة حرف الاستفهام
المعطى في كل موضع كقولهم ليس شوي قيم العذر قوي مرفوعة تقديره على انه فاعل
قيم والعذر منصوب على انه مفعول مقدم اى اميق يعنى يعطون عذري قوله شوي بكسر
الشين والهمزة معطى على اسم ليست وبشرطه محذوف بهما على سبيل الوجوب لكثرة الاستعمال
والتقدير ليس على عارضا عن هذا الاستفهام حاصل والا و ان يقال فيه ايضا حرف الاستفهام
او معن فان الشرط فيه هو الاعتد على الاستفهام سواء كان مستقدا من حرفه او من اسم نحو اين جالس
صاحبك وكيف مضى ايناك وكما كثر صدقك والثالث من تلك الاشياء الستة المبتدأ وهو ما نحو
زيد قائم ابوه او من كان قوله وما عجزت من شئ عليم فان كان نصب عليه لاعتد به على كم الخبرية التي
ليست بمتدأ وهو كونه في الظاهر نكرة غير مخصوصة بل مبتدأ متونافاة تخص معنى الابرية ان قو
لكم رجل الغيبة معن كبر من الهم جال ومن هذا فاعلم ان تخص المبتدأ النكرة بالصفة على ثلثة ا
فام اما بالصفة تقديره او هو او بالصفة لفظا وهو او بالصفة تقديره او هو او بالصفة لفظا
في الانام وشخب في الارض اى شخب واحد او شخب من الذين او بالصفة معنى ونية كانه كم الخبرية فان
الوصف بينهما من تمام معناه وليس مقدر امع لفظها كما تقديره مع لفظ شخب لان كم لا يوصف اصلا
يكمل فاعلم ذلك الرابع من تلك الاشياء الستة الموصوف كمررت برجل عالم ابوه والحال
منه بخلاف الحال بان يكون الفاعل جالسا كجاء زيد ركبنا لانه وجوز فيهما اى في الحال اعنى في
مواضع اعتد اسم الفاعل فيها على ذى الحال الاعتد تقديره بان يحذف ذو الحال لفظا والاسم
منها الموصول نحو الضارب ابوه قال سبدر كن الدين العلوي بفتحين في كبرية اسم شرج
للكبرية قوله بعد الموصولة ظرف قال وقوله فعل عن الموصولة وهو او بعض على وجوه الامثلة وان

يعتمد على حرف النداء أو باطا العا جمل حيث نصب طاجيلا على انه مفعول لا اعتداه على
ياكلن المحققين فالوا الموصوف اعلم من ان يكون يكون مفعول كما ذكره او مبتدرا كوا باطا
لعا جمل اي كوا باطا العا على الجبل واذا وبعضهم ان يعتمد على ان المكون المشدود نحو
ان قائم الذيدان وما ينبغي ان يعلم في هذا المقام انه كان الاسماء المشتقة الاسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة تعمل بالاعتداه وكذا الكسرة على ما جاز بها كالمفعول اي مفعول
والاستعارة مثلا انما شي ابوك واسد الذيدان فاستعمل كسرة على الجري فعمل عمل وكذا
على ما شي في ابوك لكونه في قوله اسم المفعول اعني مفعول اي بالشي وبهذا الاشتراط اي اشتراط ال
عتاد عند البهميين وانما عند الكوفيين والاقحوش من ان الاشتراط بالاعتداه عند بيم فعلى هذا قولنا
قائم زيد فقام ليم اي في قولنا هذا عند البهميين مفعول على المبتدأ لا غير وعند الكوفيين والاقحوش
كعمل الامر من احد بيم ان يكون قائم مبتدأ وزيد مفعول على انه فاعله وانما ان يكون خبره وزيد
مبتدأ وانما قائم الذيدان او الذيدون فممتنع عند البهميين لا متناع ان يكون قائم خبر عن الذيد
او عن الذيدون لكونه اي لكون قائم مفعولا والذيدان والذيدان والذيدون ليس كذلك والمطابقة
للمبتدأ اشتراط في الخبر المشق افراد وشبهة وجها وتذكيرا وانما يناسب ارجاع الفهم منه الى المبتدأ
وجاز عند الكوفيين اي قائم الذيدان او الذيدون جاز عند بيم وعند الاقحوش على ان يكون مبتدأ
وما بعده فاعل سادس الخبر وهذا الخلاف يعينه من غير لغة جاز بينهما في عمل النظر في الاعتداه
وعند من ينع ان النظر المستقر انما يعي في الاسم المنظرب بعن عند البهميين بشرط اعتداه على
احد الاشياء الستة وانما اذا لم يعتمد النظر على شيء منها فالاسم الموضع بعن مبتدأ مصدر اكان
او غيره والنظر المقدم مع ما فيه من الفهم المستكن فيه المنتقل من عامل خبره اذ لا فرق عند الخليل
بين الخذف وغيره في اشتراط الاعتداه وانما عند سيبويه فان كان ذلك الاسم حدثا فارتفع
بالفاعل بيم وان لم يعتمد النظر لانه كان اول شيء على الفعل لانه من حيث يوجود جزء
مفهوم الفعل وان كان غير حدث فلم يرفع على الابداء كما يرفع عند الخليل وانما عند الكوفيين والاقحوش
فحسب لا بشرط الاعتداه في افعال النظر مطلقا كما لا يشترط في افعال اسم الفاعل والمفعول في حرف
جر غاية مجرورة به متعلق مدخر وهي مصدر مضاف الى مفعوله ويلو عباراته جمع عبارة من العهود
عامة المفعول الى اللفظ بالنسبة الى المتكلم او بالعكس بالنسبة الى المخاطب في ذكره الفاعل منه وذكر
تقديره في رعايته عباراته والضم البارز المفعول المتصل مجرور والمحل لافاقية العبارات اليه

عائده الى الامم العتيقة اي الى الصلة من تنافر الحروف نحو المفتح ومن الغرابة نحو لكاء وكاء
اخر تقع ومن مخالفة كوا الى الله تعالى ان جلت لك الادغام ومن ضعف التأنيف نحو ضرب غلام
زيد ابافقار قبل الذكر وتنافر الكلمات كقوله وليس قرب فيه قرب فيه والتعقيد كقوله
طلب بعد الدار عنكم لتقربوا على ما فصل في موضع من صفة العبارات فان الفصاحة
كما يوصف بهذا المتكلم مثلا ما يقال مثله فصح وكان في فصح كذلك يوصف بهذا العبارات المفردة
كوكلمة فصححة والمركبة مثلا ما يقال كلام فصح في النثر وفصح في النظم وفي مجمع العتيقة
مع ان الموصوف جمع لافقها كما في المطبوعة وغيره وادوم من اطراف الجوارم للمفعول المفردة
وبني فصح كقولم بغير ويسمى بالجد المطلق في غير المرفعين لانها موصوفة مطلق الانتفاء فيجوز
ان ينقطع في زمان الاخبار وتلك كوا بغير ويسمى بالجد المستغرق لوجوب الفصل بينهما
بالحال وذلك لان ما نفع لقد قرب اخبار عن المضي الفصل بالحال فكذلك تقيده وادوم
كذلك لقلة حرفه من كوا وهذا جملة مصدران ما يقال زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى واذا
الشرطية نحو ان تقرب اقرب ولام الامر اي الامم الموصوفة للامر لو كان ام الفاعل الغائب
او المفعول الغائب او الفاعل المتكلم او المفعول المتكلم او المفعول المخاطب وبني مكسوة
والفتح ايضا لفتح ولا النائية على الفاعل المخاطب في الاغلب وقد يدخل لتغير التاء الخطاب
والامم الغائبة فيع اللفظ الجوزي الامر من مع التنصيص على كون بعضهم حافرا وبعضهم غائبا
كما قرأ في النوا في ذلك فلتخرجوا ان قلت الخيوم فاذا كرت ان لبي صيغة المتكلم في الموصوف
من الامر والنهي وقد صرح ابو حنيفة رحمه الله حيث قال في تسميته غير انه لا يأتي الوجهان
للمتكلم في المعروف من الامر والنهي قلنا معنى كلامه انه لا يأتي من غير تأويل لئلا يؤول امر الشيء
لنفسه او غيره والامور وبان الاستعمال كثير لا يبعد ان كان مثل قولهم فلنخرج وقلنجب وغير ذلك
ولهذا فسر الشريفي رحمه الله قول السكاك فلنعيهنا بقوله اي اذا كان السابق في الاعتبار
الخبر والطلب وجب علينا تعيينه انما ان صفة الطلب ليس على حقيقة بل المراد بها
الاخبار عن وجوب التعيين على من يلو مصدر المذكور شبه فانه تقيس اطو مفعول مدخر مجرور بيم
سقط الباء علامة للجزم لان الفعل اطوي بالياء المدحاة بين في موضع ان حرف العلة في آخر الفعل
المعقل الامم غنم لية الحرف العجيبة في آخر الفعل الغير المعقل الامم فاعله ستم فيه ويلو انا والجلد
معطوفة على جملة استقنيت ذكره مفعول لانه مفعول لم اطو شي مجرور لافاقية ذكر اليه من

حرف جر سايلما مجرد وجرها والجاء مع الجور المحل لاصافة المسائل اليه عايد الى الكتيب الشدة
والجاء مع الجور متعلق بلم احوال حرف من حروف الاستثناء ويلي اي حروف الاستثناء واد
انه على معنى ما به يستثنى الكلام سواء كان حرفا واسما او فعلا او وقتا وعدا او غير ذلك من اجزائ
السين وغيره مثل سواء بالكر او بالفتح وخطا وخطا وما عدا وليس ولا يكون ولا استخا وبله
وتبدع وغيره مما في قوله تعالى ما عليها حافظ ما هو صولة تدفع ما في مع فاعله جملة فعلية
صلته وفاعله مستتر فيه عايد الى ما هو موصول مع صلته منصوب المحل اذ على الاستثناء المنقطع
ذكر شي لان المستثنى ليس من جنس المستثنى منه الذي هو ذكره والعامل اي عامل النص في
الموصول مع صلته الا قوله العامل مبتداء والآخره اذ العامل الفعل السابق ويولم احوال المست
الا على الاحتمال الذي يبين او منصوب على انه بدل من ذكره بدل البعض من الكل لان ذكره مآدر
بعض من ذكر الشيء او بدل الاشتمال يراد عليه ان بدل الاشتمال انما يكون اذا لم يكن بينهما
تعلق بالكلية والجزئية وهما ليس كذلك وقد اعترف به قبيل قال بدل من ذكره البعض من الكل
والعامل فيه لم احوال لان العامل هو لغو في العمل اي لم احوال ذكر شي وان احوال بالياء ذكره
تدريج حذف المضاف واقامة المضاف اليه فانه في اللواب والجار اي حذف متعلق
بمنصوب المقدرين او على اي او منصوب على البدل من ذكر شي بسبب حذف المضاف
لانه لو لا ذلك الحذف لكان الموصول واجب النصيب على الاستثناء المنقطع من غير سبيل الى
ان يكون بدل البعض من الكل كما لا يخفى ويولم اي المضاف المحذوف ذكره ويولم اي ذكر المحذوف
غير الذكر الذي يولم المبدل منه لان المحذوف المقدّر غير ملفوظ للذكر وان احوال في اصل الحروف
فانهم والجرور المحل على البدل لانه اما من شيء بدل البعض من الكل والعامل فيه ذكره اي لم احوال
ذكر شي وان احوال ذكره مآدر في يكون الذكر الذي اورد في القفس يولم عين الذكر المذكور او لا
البدل لشكوكه في العامل ومن هذا بطل فابن قوله فيما سبق ويولم غير الذكر الذي يولم المبدل منه
او يولم بدل من الابدان في من سايلما والعامل فيه من اي لم احوال ذكر شي مما ذكره من المسائل
التي هي قبل في هذا السهل لان البدل يكون في غير الموجب شي وسائلما موجب والجار اي المفعول
الذكر المتعلق شي ويولم من سايلما في وجه اليه فالسنة في مخالفة لان بين اخذ الحالت وما كان بينهما
الاول كان منها محتمل الوجهين ابتداء في تعقيب الاول ما واد وثانيا ايضا با ما واد ثم
بقي بينهما احتمال كون البدل من الضم الجور في سايلما بطل بقوله ويجوز ان يكون بدل

من الضم

من الضم الجور في سايلما لعدم مساندة المفعول لكونه مآدر كتابا بالياء وليس كذلك
وذلك لان الضم الجور اجماع الكتيب الشدة فيكون التقدير بم احوال ذكر شي من مسائل الكتيب
الاول سايلما مآدر في وجه مآله ان يقال ان الكتيب الشدة ويولم ظاهر الفاد وما قبل في وجه
الفاد انه اذا كان بدلا منه يلزم دخول الالفين المضاف ويولم اي المضاف اليه ويولم
مآدر بتقدير يحكم المبدل منه اي لتعديد واد اليه من البين ويولم الهاء في سايلما فانه خبر
لما قبل وانما كان فاعله لان امراد بالتعدي في المفعول لا التخيير في اللفظ في يلزم ما ذكره ثم على انما تقول
بعد التسليم به وهذا على الوجه الاول ايضا يذو لكن الحق انه ليس المبدل في حكم التخيير لا معنى ولا
لفظا لان الاول فلا شغل له في غير بدل الغلط فابن الاجال اوله والتعدي ثانيا واما الثاني فوجب
خود الضم الى المبدل منه في بدل البعض والاشتمال كما اشرنا اليه قال في شرح اللب واللباب
وكونه ليس في حكم التخيير لا يقع ابدال غير المنصوب عليهم عن الضم الجور في التخيير عليهم فلو كان
في حكم التخيير مطلقا لما صح ذلك لان التقدير يكون من احوال الذين التفت على غير المنصوب عليهم
فيولم خلوصه الذين عن الضم الجور اليه لان الضم عليهم التراجع الى الموصول الساكن ويولم
العام في المنصوب واما قولهم انه في حكم التخيير فابن ان منهم باستقلال المبدل نفسه من غير ذكره المبدل
منه ومآدر فاعله المذكور والصنف وعطف بيان ومن هذا ظهر ان قول ان احوال لان امراد بالتعدي التخيير
في المفعول لا في اللفظ بل اجل عن التخيير او شاع عطف على فاعله فانه في حرف جر فاعله موصول به منهم منصوب
اي لفظا بمنصوب لفظا على الظرفية ويولم في متصل جرد المحل لاصافة بين اليه ومآدر الفاعل
لانه عايد اليهم وعامل الظرف اي فاعله محذوف ويولم انتم وفاعله المنقول اليه من عامل بعد حذفه
مستتر فيه عايد الى ما هو العامل مع محذوف اي الظرف مع فاعله جملة فاعله موصول مع صلته
جور المحل في متعلق بشارع والشرع معطوف على شارع او على تدرو الاول اذ في قوله ولم حرف مع
حرف الجواز لم ازد فعل مضارع مجرد لم يلم اصله اريد سخط الباء في التقاء ال كتيب ويولم الظاهر
ان يقال ويولم اي ال كنان والباء والبدال فيه اي في المحقق متعلق بلم ازد شي منصوب
لانه معمول لم ازد اجنبيا صفة شياء الاحرف من حروف الاستثناء ما موصول كان فعلا من افتاح
الناقصة مع محذوف جملة فعلية صلتها اسم مستتر فيه عايد الى ما بالزيادة متعلق بقوله حريا بالتعدي
الياء عطف الجدير والافق ويولم منصوب على انه خبر كان والاصل حريا بالزيادة ثم آخر حريا
للسبح والموصول مع صلته منصوب المحل اذ على الاستثناء من لم ازد شياء والعامل

ويجوز ان يكون الودع متفقاً ما مررت باحد الآ وزيد فخرته وليا يكون بدل من احد لاث
الجملة لا تبدل من المفعول ومنها ان حذف المستثنى كجوز تحقيق عند قيام فريته قال سعيد الشبراخي
اخالف من ليس بالاولى غير فخرته دون غير ما من ادوات الاستثناء ومنها ان يكون مفعول
جوز اضارته نحو قوله تعالى الله لا اله الا هو ومنها ان الاستثناء الواقع عقب الجملة كقول
القائل من حذف زيد فاجله واحكم به ورد كنهاده الا ان يعرب فعند ان افعل فاعل في كل
مفعول خبيثه رحمه بغيرها بالجملة الاخيرة وزيد بعضه الى التوقف والبحث عنه خارج عن الفسخ
فان قيل فاقول في قولنا لا حول ولا قوة الا بالله فان الاستثناء الواقع بعد الجملتين ينصرف الى
الثانية عندنا ويلو منها منصرف الى الجملتين معاً لان معناه لا حول عن معصية الله الا بالله ولا قوة على
طاعة الله الا بالله فلما ان الاستثناء المذكور راجع الى الثانية ويقدر في الجملة الاولى استثناء آخر
لدلالة السامع ان يقول ان اطول والقوة كما كان معنى واحد في رجع الاستثناء اليها التزم بها
منه لا معنى واحد وترجمته على وزن وفريته اي سيرة الواو للعطف ترجمت فعلاً متصلاً بفاعل ومفعول
والقيم البار راجع الى المحقق والجملة ومعطوفة افعال على جملة التفسيرات او على الجملة مع اذوال اول
من جملة المعنى وان كان بعيداً من جملة اللفظ ووجه الاولوية لا يخفى على الزوق اليك بكتاب مجرور
بالياء متعلق به ترجمت المصباح لا يخفى ان ليس اسم هذا المركب المجوع فعلاً ذكر الكتاب يكون
معنى تعطينا ان لا مجرور باضافة الكتاب اليه من العلم الى الخاص كما تم قيمة يستقي اي يستير
بمعنى انما ترجمت بالمصباح لاستفصائه بالموارة على مطاوعة من اطرب جيتنا ندير واللام جارية وان
المصدرية معدة بعد لا لانه لا دخل الفعل الا بعد تقدير ان يكون الفعل في قوة الاسم كونه تأدية
المصدر كما مر في قوله حتى يعلق ويستقي فعل مضارع منصوب بتأري بان المصدرية وفاعله القيم المستكن
قيمة اي في يستقي ويلو عابداً الى الولد بانوارة متعلق يستقي والقيم المجرور محل الاضافة الا انوار اليه
راجع الى هذا المحقق والاول بانوارة سائلة اللطيفة في مباحث الشريعة وهذا الكلام استعان بكتابة
لان المعنى لقيمة المحقق بالمصباح في رارة الصلح في كل حال والجملة اما الارادة اي ازالة الظلمة بالعلم
فظو اما ازالة المحقق فانه في رارة لظلمة التي باطنية متعلق بغيره والاستعانة به مطلق فيرى
ويشعر الحقيقة من التلاطف في ثبت له ما يكون لوازم المصباح بقوله بانوارة والحقبة
المذكورة اي شبيه المعنى المحقق بالمصباح في فهم الاستعانة ملكية وهذا الانبساط استعانة تخيلية
قوله فريته تها امار فوج على انه خبر بعد خبر او صفة لتخيلية واما منصوب على الحالية فتدبر يستقي الى

بنعم مطوف على استقي والقيم المستقر عابداً الى الولد مغام منصوب على انه مفعول يستقي ويلو مع الفسخ
جميع غيبته واما قمتا ان انارة اضافة عام الى الخاص اي مغام من الانارة فيكون اضافة بنعم من
كلام فضة لان مغام كمرادة منها الى انارة الى اصله من المحقق كما ان الحاتم هو الفضة فيصح كون الا
ضافة بنعم من الاضافة وليكون المضاف محمولاً موجوداً بهما او كمراد بها اي بتلك الانارة الى اصله
من المحقق الشريف الذي فوق كل مخم والقيم البار مجرور الى الاضافة الى انارة اليه راجع
الى المحقق وكسرة فعل فاعل ومفعول ويلو اي المفعول القيم البار والمفضل ويلو عابداً الى المحقق
والجملة معطوفة على جملة ترجمته ومعنى كسرة طوبى طيباً ويلو صفة الشريعة طوبى على كسر القامير
لان الثياب المخطوطة اذا نشرت طويت على كسر القصار فكان المعنى شبيه بهذا المحقق بالشوب
المطوي وجعلته متعلقاً منصوب على انه حال او مفعول ثان على حرف جر فخرته مجرور بها متعلق بكسرة
ابواب مجرور باضافة الى القيم البار في الاصل باب البيت قبل ان يفتح هذا لانه لا دخل
في فتحه الا بعد الخواصة عن بابه اصله يوب بدليل ابواب ترفع على الابداد الاول صفة
الباب هو تقيض الاخر اصله اذن على وزن افعال على راي المحقق في الوسط فليت الهمة او او اذن
بدليل اذن من كسرة جمع على او اذن وقيل اصله وزن على وزن فاعل فليت الواو الاولى
بمعنى التناهي في التناهي في الابداد او لم يجمع على او اذن لا استغناء في اذ جعلت اول صفة
لم تفرق تقول لقيمة عام او اذن او لم يجمع صفة فريته تقول لقيمة عام او اذن ومعناه في الاول
من هذا العام وفي الثاني في هذا العام وثانية الاولى ووجه اول من الاخرى والآخر في الاصطلاح
جميع الاصطلاح ويلو اتفاق جماعة على تخصيص بنعم الى الجار مجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدأ
النحوية مجرورة صفة الاصطلاحات واعمال النحويات موافق الاصطلاحات لا كما راي النحوية اشد
الى في الجمع ويلو الاصطلاحات في جزو الوجدان كما ترجمت مرة فان قيل ان النحوية ليست
بفعل اي فعل الاصطلاح ولا بمعناه على الشق من الفعل فابن الاسناد قوله لانه متعلق بما فهم من
الكلام ان بنى النحوية الاستفهام الا كما راي الى الاسناد فيه لانه لا وجود له في الاسناد والافهم
الى في الفعل ومعناه ولهذا سمعهم يقولون ان الخبر لا بد ان يكون فعلاً او معنى فعلاً وليكن مثل
قوله ان زيد اخوك في غير ذلك من غير ما وجدك وعملك فلما كان البار فيهما اي في النحوية بياو النسبية
فيكون في معنى الفعل اذ التقدير في الاصطلاحات المنسوبة الى النحوية اسم محض كما نعلم
وبهرة فلا يصح الوصف به واذ نسبته وفليت نحوي وما شئ وبهرى الخطر في تلك الصفات

حتى نقول برفع النندى الغلام على انه فاعله في قولك رجل يندى غلامه على الشكاح ويبي اى الاصطلاحات
مع الاصطلاحات المعنوية ولهذا اى كونهما مع الاصطلاحات حيث الاصطلاحات المعنوية
بصفة الطبع الظاهر ان يقال جمع اى الاصطلاح وان كانت مصدر الفاعل والمصدر لا يثنى ولا
يجمع ويلاوى كمر المصدر وادارة اسم المفعول كمر كاللفظ بفتح المفعول وغيره كالقول بفتح المفعول
والعطف مع المعطوف والمضرب مع المضروب وكذا ويبي اى الاصطلاحات المعنوية
بى مع الاصطلاحات معناه عن الفاظ المتعددة كالكلية وانما هما من الاسم والفعال والحرف
والكلام واغواحه اى التوابع الكلام من افعال الاسمية والفعلية والشرطية والظرفية واعلم ان الاصل
ان يكون افعال التثنية اسمية وفعلية لان المركب المستعمل على المسند والمند لا يأتى الا من اسمين
او من فعل واسم فان بدئنا باسم تسمية كزيد قائم وزيد ابوه قائم وان زيد اقام ويد
زيد قائم وما زيد قائم ويهيات الامر وشتان زيد وعلم وواقام الزيدان وواقام الزيدان
عند اهلهم وخلاف صاحب الباب فان مثل يهيات الامر ويعن من افعال الفاعلية دون الاسمية وان
بدئنا بفعل تسمى فعلة كقام زيد ويل قام زيد وزيد اخبرته وباعث الله لان تقديره ثبت
زيد اخبرته وادعو عبد الله فبه اخذ ابن اطاجب وصاحب الباب وابن مالك لكن الزيد مخبر
وصاحب الباب اطلاقا اعتبارا بين آخرين وجعلناهما فحين اخرين من افعال وبيان التسمية
الفعلية ان نحو فعلنا عن الشرط والزموم الاضمار فمى قسم من افعالها يسمى بذلك الاسم الاصل
على الفعلية والافان تضمن الشرطية منها شرطية سواء كانت مركبة من فعلتين كوان يكره مني
او كركم ومن الشرطية معنى نحو ان كان من زيد يكتب فهو كركم بده فيج كركم ابن لم يكتب
وان لم لا اضمار فسمي تلك افعال شرطية سواء كان في ملفوظات الظرف او مفردا فاطار والمجرد
نحو فافعلنا حاكما انما هو كماله في الدار زيد وما قد امك زيدنا في الشرطية معنى
فقد اذاه صاحب العمامة في شرح الباب قال وقوله معنى ان لا ان الشرطية يكون ان يكون
جملة شرطية لفظا لانهم لا يكون بين في الشرطية اذ ارادوا ذلك اخلوا كان واستدوه
لا ضم الشان وجعلوا الشرطية خبره فيكون الجملة فعلة لفظا وشرطية معنى انتهى وقوله انما هو
صفة الانفاط عليها اى على تلك الانفاط المتعددة المتباينة الاثنية فلهذا اى فلتوقف افعال
اجار والمجرد ومرتبط بمجوز كونه مرفوع على خبره بمرئى لفظية مجردة على انها صفة

تندى او روى عن عقبه بنو له الباب
رعى او روى عن ماله بنو له الباب
تندى على انه صفة الباب

العوامل القياسية مجردة عن صفاتها البعدى كالفظة بعد الصفة واعلم ان هذا الباب على الباب
الثالث لانه العوامل المذكورة في الباب الثاني والثالث في الباب الثالث سمي اعنية والقياسية
مطردة مثلا قولنا الافعال اللازمة ترفع الاسم الواحد على الفاعلية والافعال المتعددة ترفع الاسماء
واحد على الفاعلية وتنصب الاسماء اخرى على المفعولية فلهذا قيل مطردة ولو ترك قوله فلهذا كان
اظار فلك ان تجرى انت هذا الحكم في كل فعل سواء سمع من العرب او لا والاسماء غير مطردة
مثلا قولنا ان الباء تخرج قوله مثلا تنصب على المصدرية اى مثلا مثلا وتخرج على وزن تعد صيغة فونث ولم
اى لفظ لم يخرج بضم الميم سمي اى خبر لقوله قولنا وقوله فمخرج فمخرج من العرب وصفة كاشفة بها
وليس لك ان تجاوزت انت على المتعددة من العرب ولا لك ان المطر كاشفة التعداد على غير المطر
لان لا يطر في كلامهم حوى مجرى ان هذا النادر عن القياس الخارج عن الاصل كذا قال في القنود
قوله النادر اى ان فطوقه الخارج صفة بعد صفة لك ذلك والمطر ليس كذلك فلهذا
بالقديم قلنا كذا قدمه على غير ما قال الباب الثالث في العوامل اللفظية السمي اعنية وادى اى كذا
ان بى لكن قدمه على الرابع لانه لان اللفظية السمي اعنية اقوى لانها تعرف بالحقس البصرى فيه
محت لان العوامل اللفظية هى الفاظ التى هى العوائى مخصوصة وهى ليست بحس البصر
بل بالسمع فلو قال تعرف بحس السمع والقلب معا لكان اولى والمعنوية تعرف بالقلب
فقط لانه اى العائل المعنوى اما لا يندى الرفع للمعنداء والخبر اذ وقع المضمار مع موقع جنس
الاسم الرفع للمضمار او كونه الصفة صغى فروع او منصوب او مجرد والعامل في الصفة
عند الاخفش على ما سبق وفي آخر الكتاب الباب الرابع ولا شك ان كل واحد منها معنى على لا
يعرف الا بالقلب ولا شك في خبره ما يعرف بالسمع على ما يعرف بالسمع الواحد المرئى
مع الفعلية فعلة لانه لا يجر لها في الاسكس ثم ثبت عليها تفصيلت وجميعها المرزبانم عدم المعنى
الباب الرابع في العوامل المعنوية على الباب الخامس في تفصيل من العربية لان المراد
من علم النحو معرفة العامل والمفعول والبحث في المرابع من العوامل وان كانت معنوية
بكلها الخامس فان البحث فيه من التعريف والتذكير والتثنية وغيره فانها من
تجملات الحق وليست بمقصودة من هذا الفن والوقوف بين المقصود من هذا الفن
وبين المقصود من هذا الفن طرحت شيئا المقصود الاصل او غيره بخلاف الاول
والا المقصود من هذا الفن مقدم على المقصود من هذا الفن فلهذا قدم المرابع على الخامس

وافراد الصفات في الابواب في قوله من العوالم الفطرية حيث قال المتكلم ولم يقل اللفظية
 بالجمع وغيره مع ان موضوعها مجمع ويلاو العوالم يعلم مما ذكره في الكتب المطبوعة اي في قوله مختص
 المطبوعة ولعل المطبوعة وقع تصحيح من المطبوعة لكن لا بد ان تذكر وجه الحمض اي حمض
 ابواب الكتاب في خمسة بان يقال ان يلحق بغيره بعد الكتاب لا يخفى من ان يكون موقفا
 عليه للمباحث الآتية او لا فالاول هو الباب الاول وان كان الثاني يكون موقوف عليه
 المباحث الآتية فلا يخفى من ان يكون البحث من جهة العالمية او لا فان كان الاول فلا يخفى
 من ان يكون العامل فيه قبا ليس اوسى اعيان او معنويات فالاول اي ما يكون العامل فيه قبا ليس
 يلاو الباب الثاني اي ما يكون العامل فيه سعي اعيان هو الباب الثالث والثالث اي ما يكون
 العامل فيه معنويات هو الباب الرابع وان كان الثاني يكون البحث من جهة العالمية
 فلو الباب الخامس فان قيل لا يلزم من عدم كون البحث من جهة العالمية ان يكون بهذا
 الباب الخامس الذي في فصول من العربية فلم لا يجوز ان يكون شيئا اخر لم يكن فيه تلك الغضوة
 قلنا اعلم اول ان الحمض اي الحكم بالاخصار اما عقلي اي موقوف بين التقى والاثبات يحرم العقل
 بحجوه فخطه مغلوته بالاخصار واما استقراي لا يكون كذلك بل يستفاد من التمتع والاستقراء
 ويلاو المستور بين الجملة ولكن الغرض من هذا في افرو شيئا حمضا جعلها بيان ان ذلك
 الاستقراء اذ انما ان يتعلق بجعل جاعل اي يكون المقصود مما جعله جاعل على تعدد تلك الاقسام
 كالصانع المجعول على الابواب الخ لا لا يتعلق لجعل جاعل فان لم يتعلق به فهو قسم من قسمه
 بذلك الاسم الاصلي اعني الاستقراء وان يتعلق به فيسمى بالحمض الجاعل اذ عرفت هذا فنقول
 بهذا السؤال عام الورد في كل حمض جعلي لا عقلي لان بوجه العقل كافي فيه لا ينظم اليه
 شبهة يمكن برفع ذلك السؤال العام بالاستقراء اذ لم يكن البحث من جهة العالمية
 بل من جهة الحاس بالاستقراء في اجزاء الكتاب ابوابه لا بالعقل لان العقل يجوز ان يكون
 شيئا اخر غير الخامس ثم شرح هذا الدور في تحت بعون الملك الرزاق مع تاليفه
 ونسبته على يدي افتر عباد الله العلي يعقوب بن اسيد علي

غفر الله تعالى لهما مع المسلمين اجمعين
 امين يا رب العالمين وصلى
 الله على محمد وآله اجمعين
 يا معشيقين
 نعم



8253

حله ر عالا او معللا فكلما قل سبعة من مائة او فقل اليد والرمم عند السبعة والثلث في رجمه عاله وعند القطع دون الرجم
 ومستمع باب العلم محال العصب بطع الحمار او الحمر على وجه الاستنزاء كيف ولع طلائه لانه علم الله به ومستمع علم الله فهو كالمستمع
 فصول طلاء الدين ذكره جامع الرصد كمالها الدين

صلى الله عليه وسلم في جامع الوصر كبرياها الذي

تاریخ خان بولور

۵۴

الحیات لله مادھی

الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم

فكل من كان له فضل
في الدنيا فليعلم ان
الله تعالى هو الذي
يؤتيه ما يشاء ولا
يرى به احد

عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال: لا يفتقر الله على شيء من خلقه

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

Öğretmeniye U. Kütüphanesi	
	<i>Izmir</i>
ESKİ KÜTÜPHANE	733

صاف و مالک قور

استفاده بون خواست اید

اللَّهُمَّ اسْكُنْ عِبَادَكَ وَبَيْتَكَ
وَأَنْشُرْ رَحْمَتَكَ وَأَحْيِ بَلَدَكَ الْمَيِّتَ
بِرَحْمَتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ

در آن کجاست که نکرید

لغز و لغز و لغز

در آن کجاست که نکرید
در آن کجاست که نکرید
در آن کجاست که نکرید

حجب و حجب

و بعد از آن که نکرید
و بعد از آن که نکرید
و بعد از آن که نکرید

در آن کجاست که نکرید
در آن کجاست که نکرید
در آن کجاست که نکرید

طلوع ایت ای قمر طلعت کونش رخسار

که در آن کجاست که نکرید

شعر و شعر و شعر

که در آن کجاست که نکرید
که در آن کجاست که نکرید
که در آن کجاست که نکرید

لنک لک خفته شکل بی ادب
لنک لک خفته شکل بی ادب
لنک لک خفته شکل بی ادب